الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي
ميدان: العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي

مذكرة بعنوان:

استخدام المدخل النقدي لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة 1999-2022

إعداد الطالبة:
✓ اسيا بن طجين

إشراف الأستاذ:
-د/ موسى جديدي

لجنة المناقشة:

ا.د. جديدي موسى ..... مشرفا ومقررا
د. ريمي عقبة ..... رئيسا
د. تليلي بشير..... مناقشا

نوقشت و اجيزت بتاريخ 2024/06/04

السّنة الجامعيّة:2024/2023

الاهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقني في تثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتي هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى

إلى أعز الناس والديا العزيزان اللذان كانا عونا وسندا لي، وكان لدعائهما المبارك أعظم الأثر في تسيير سفينة البحث حتى ترسو هذه الصورة.

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي الى الاعقد

شكر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من لم يشكر الناس لم يشكر الله)
(ومن صنع اليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه
فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه)
وعملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل
نحمد الله عز وجل ونشكره على ان وفقنا لإتمام هذا العمل.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف "موسى جديدي"
على مساعداته وتوجيهاته طوال فترة انجاز هذا البحث
راجية من المولى عز وجل أن يوفقه ويسدد خطاه

الى الأستاذ محمد عبد الرحمان بن طجين الذي رافقني طيلة هذا
البحث وأمدني بالمعلومات والنصائح القيمة راجية من المولى
عز وجل ان يحقق مناه فجزاه الله عني كل خير.

كما لا أنسى أن أشكر جميع الأساتذة الذين تتلمذت على أيديهم
وأخذت منهم الكثير.

ملخص الدراسة:

هدفنا من خلال دراستا لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1999-2022، معتمدين في ذلك على نموذج VITO TANZI للطلب على العملة، باستخدام برنامج EVIEWS-13، ولعدم وجود تكامل مشترك تم تقدير نموذج اشعة الانحدار الذاتي. بعد التقدير واجراء اختبارات تأكيد جودة النموذج، توصلنا إلى أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر يتراوح بين 35% و51% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، بمتوسط حسابي قدره 41%. كما توصلنا إلى أن تلك النسب ترتفع مع ارتفاع حجم النقد المنفق من طرف الحكومة خلال عمليات الإنعاش الاقتصادي. هذا ما يدل على أن الظاهرة تتغير وتتأقلم مع تغير الأوضاع الاقتصادية، وليس فقط بسبب الأزمات الاقتصادية المعهودة قديما، مما يعني أن الظاهرة مختلفة الأوجه و الأسباب ؛ تستلزم حلول مختلفة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد غير رسمي، التهرب الضريبي، الطلب على العملة، حجم النقد غير الرسمي.

Summary of the study:

Our objective is through studies to estimate the size of the informal economy in Algeria during the period 1999-2022, drawing on the VITO TANZI model of currency demand, using EVIEWS-13, and in the absence of joint integration, the self-degradation model has been estimated. After assessing and conducting validation tests, we have found that the size of the informal economy in Algeria ranges from 35 to 51% of gross domestic product (GDP), with a calculated average of 41%. We also found that those ratios were rising as the amount of cash spent by the Government during economic recovery operations increased. This shows that the phenomenon is changing and adapting to changing economic conditions, not just because of the old economic crises, which means that the phenomenon is different in its different aspects and causes; it requires different solutions.

Keywords: Informal economy, Tax evasion, Currency demand, Informal cash volume.

قائمة المحتويات:

الاهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول الاشكال البيانية	VII
مقدمة	أ
الفصل الأول: مراجعة الادبيات	1
تمهيد:	2
المبحث الاول: مدخل نظري للاقتصاد غير الرسمي	3
المبحث الثاني: الأبحاث والدراسات السابقة	26
المطلب الاول: دراسات محلية	26
المطلب الثاني: دراسات اجنبية	33
المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة	39
خلاصة الفصل:	42
الفصل الثاني : الدراسة القياسية لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي	43
تمهيد:	44
المبحث الاول: الطريقة والأدوات المستخدمة	44
المطلب الاول: اختيار مجتمع ومتغيرات الدراسة	44
المبحث الثاني: استخلاص النتائج ومناقشتها	56
خلاصة الفصل:	69
خاتمة	70
المراجع	73
الفهرس	77

قائمة الجداول والاشكال البيانية

قائمة الجداول

الترتيب	عنوان الجدول	الصفحة
01	الجدول رقم (1-1): يوضح دراسة حساين اسماء و ساهد عبد القادر	27
02	الجدول رقم (1-2): يوضح دراسة حنان حاقة واخرون	28
03	الجدول رقم (1-3): يوضح دراسة رضا دحماني و مراد زايد	29
04	الجدول رقم (1-4): يوضح دراسة قوري يحي عبد الله	30
05	الجدول رقم (1-5): يوضح دراسة نجاة مشمس	31
06	الجدول رقم (1-6): يوضح دراسة بودلال علي	32
07	الجدول رقم (1-7): يوضح دراسة أحمد مجدي عبد العزيز منصور	33
08	الجدول رقم (1-8): يوضح دراسة فوزي سبوعي	33
09	الجدول رقم (1-9): يوضح دراسة Jauhari B. Dahalan	34
10	الجدول رقم (1-10): يوضح دراسة منيرة بوعلي واخرون	35
11	الجدول رقم (1-11): يوضح دراسة احمد محمود عبد الله الأستاذ	36
12	الجدول رقم (1-12): يوضح دراسةYASSER ABDIH وLEANDRO MEDINA	37
13	الجدول رقم (1-13): يوضح دراسة حامد بن داخل بن عبد ربه المطيري	37
14	الجدول رقم (1-14): دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي- الأردن	38
15	الجدول رقم (1-15): يوضح دراسةFriedrich Schneider واخرون	39
16	الجدول رقم (1-16): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة الوطنية والأجنبية	40
17	الجدول رقم (2-1): اختبار ADF للكشف عن حذر الوحدة	57
18	الجدول رقم (2-2): تقدير شعاع الانحدار لذاتي	58
19	الجدول رقم (2-3): اختبار جذر الوحدة لبواقي تقدير الشعاع الاول	61
20	الجدول رقم (2-4): تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال 1999-2022	64

قائمة الاشكال البيانية

الترتيب	عنوان الشكل	الصفحة
01	الشكل (2-1): سلسلة تطور حجم النقود بمعناها الواسع (دج)	48
02	الشكل (2-2): سلسلة تطور حجم النقود خارج المصارف (دج)	49
03	الشكل (2-3): سلسلة تطور حجم الناتج الداخلي الخام (دج)	49
04	الشكل (2-4): سلسلة تطور عدد السكان (نسمة)	50

05	الشكل (2-5): سلسلة تطور الايرادات الضريبية (دج)	51
06	الشكل (2-6): سلسلة تطور حجم الاجور والمرتبات (دج)	52
07	الشكل (2-7): سلسلة تطور معدلات الفائدة على الودائع الادخارية (%)	52
08	الشكل (2-8): سلسلة تطور معدلات البطالة في الجزائر (%)	53
09	الشكل (2-9): اختبار تأكيد استقرار سلاسل التقدير	60
10	الشكل (2-10): دالة الارتباط الذاتي لسلاسل البواقي	62
11	الشكل (2-11): اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي	63
12	الشكل (2-11): تطور حجم الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1999-2002	65

مقدمة:

تشير معظم الدارسات والأبحاث أن ظهور الاقتصاد غير الرسمي بدأ بظهور الدولة التي فرضت قيودا على مختلف المعاملات الاقتصادية، إلا أن الباحث J.Keith Hart كان له الفضل في لفت الانتباه إلى مصطلح الاقتصاد غير الرسمي من خلال الدراسة التي أجراها حول البطالة في **غانا** سنة 1970، و التي نشرت سنة 1972 من طرف المكتب الدولي للعمل (BIT) و المعروفة **بتقرير غانا**. والذي اعتبر انطلاقة للعديد من الأبحاث والدراسات التي خاضت في الموضوع، سواء من ناحية تحديد المفهوم، إلى محاولة تقدير حجم الظاهرة.

اتفقت معظم الدراسات على صعوبة التوصل إلى تعريف دقيق وموحد، وذلك راجع إلى تطور وتغير الظاهرة باستمرار، مما جعل مفهومه غامض وغير مضبوط لدى العديد من الدراسات، مما جعل دراسته ذات أهمية بالغة بين الباحثين. وتزداد أهمية تلك الدراسات في البحث فيما يستوعبه من أيدي عاملة، ولما يستغله من سلع وخدمات، من نظيره الرسمي، إضافة إلى ما يمثله حجمه كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام.

تشير العديد من الدراسات إلى تفاوت حجم الاقتصاد غير الرسمي بتعدد طرق التقدير و اختلاف فترات الدراسة، إلا أنه على العموم يمكن ملاحظة ارتفاع معدلاته في الدول المتخلفة، حيث تتميز منطقة دول الساحل الافريقي بمعدلات جد عالية، قد تصل إلى 90%، و دول آسيا الجنوبية و شرق جنوب آسيا كالهند، أندونيسيا و باكستان التي تقترب إلى 70%، و تنقص حدتها في دول أمريكا اللاتينة (اقل من 60%)، أما بالنسبة لدول شمال افريقيا بين 35% و أقل من 50% (في بعض الاحيان اكثر)، و من المسلم أن الدول المتقدمة تشهد نسب أقل عالمياً، أين تتراوح تلك المعدلات في دول منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي OCDE، وهي أقل حجم للاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام، بين 14% و أقل من 20%.

تعاني الجزائر هي الأخرى من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، أين تشهد نسب عالية كغيرها من الدول النامية خاصة مع بداية التسعينات (23% سنة 1991) لتصل الى 42% سنة 2001 لتبقى تتأرجح بين 30% و35%حسب الاحصائيات الرسمية، حيث تعتبر معدلات خطيرة على الأفراد والاقتصاد الوطني بالرغم من بعض الآثار الإيجابية للظاهرة على المستوى الاجتماعي، من تأمين لمناصب عمل وتحسن لمستويات معيشة الأفراد خاصة أوقات الأزمات.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق ارتأينا صياغة اشكالية دراستنا على النحو التالي:

ما هو حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر كنسبة من اجمالي الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1999-2022؟

من خلال الاشكالية الرئيسية السابقة يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالاقتصاد غير الرسمي وكيف يمكن تقديره؟
- ما هي مراحل تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؟

- كيف يمكن تقدير حجم الظاهرة في الجزائر، و بكم يقدر حجمها مقارنة بنظيره الرسمي؟

فرضيات البحث:

- توحي تسمية الظاهرة بغير الرسمية والتخفي، وعليه يمكن أن تضم في طياتها العديد من الأشكال والأنواع من المنتجات والخدمات إضافة إلى الأشخاص، مما يمكن أن يشكل عائقا في إيجاد تعريف موحد للظاهر، ذلك ما يؤدي أيضا إلى تنوع وصعوبة تقدير حجمها؛
- من المعلوم ام الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على أسعار المحروقات في جل مداخيله، فيمكن أن يكون لتلك التقلبات والصدمات أثر على الاقتصاد بشقيه الرسمي وغير الرسمي؛
- تتعد طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، وتبقى ظاهرة الاقتصاد الرسمي مرافقة للاقتصاد النظامي الرئيسي، وعليه يمكن أن يكون حجمه صغير مقارنة بنظيره الرسمي (الرئيسي)، قد لا تتعدى نسبته الثلث كنسبة من اجمالي الناتج الداخلي الخام.

مبررات اختيار الموضوع:

- نمو حجم الظاهرة وتوسع نشاطاتها في العقود الاخيرة، حيث كثرت الممارسات غير الرسمية ومست مختلف الانشطة الاقتصادية، وأصبحت أغلب تعاملاتنا اليومية لا تخلو من التعامل في الاقتصاد غير الرسمي؛
- يعتبر الاقتصاد الخفي نظير للاقتصاد الرسمي، يستغل موارده دون أن يظهر ذلك في الإحصاءات الرسمية، إلا أنه ومن المسلمات أن له بعض الأثار الايجابية لعل أهمها توفير مناصب عمل خاصة للشباب ذوي الخبرات المحدودة؛
- هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الاقتصاد غير الرسمي من جانب المفاهيمي أو الاحصائي الوصفي، من جهة أخرى نجد العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع من الجانب الكمي، ونظرا لاختلاف قيم تقديره تبعا للطريقة والفترة، تتغير قيم تلك التقديرات، من هذا المنطلق حاولنا في بحثنا هذا التطرق إلى محاولة تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي اعتمادا على منهج VITO TANZI خلال الفترة 1999-2022 في الجزائر.

أهداف الدراسة:

- يعتبر الهدف الرئيسي من الدراسة إيجاد تقدير لدالة الاقتصاد غير الرسمي اعتمادا على المدخل النقدي وبالتحديد الطلب على العملة؛
- استكمال و إيضاح مفهوم لمصطلح الاقتصاد غير الرسمي، بتتبع تطور المفهوم و تقديم مختلف التعاريف مع تطور الظاهرة،
- تتبع سيرورة نمو الاقتصاد الخفي على المستوى العالمي والوطني.

أهمية الدراسة:

تكتسي أهمية الموضوع في أهمية الاقتصاد غير الرسمي، ذلك أنه لما يضمه من منتجات وخدمات وأيدي عاملة، أصبحت تنافس وتشكل خطرا على الاقتصاد الرسمي، ويظهر ذلك أكثر في نمو نسبه من الناتج الداخلي الخام للبلاد. ولهذا تهافت العديد من الدارسين والحكومات لمحاولة البحث عن أسبابه وآثاره وكيفية توجيه هذا البديل وادراجه ضمن الاقتصاد الرسمي.

حدود الدراسة:

يستحسن في الدراسات القياسية الاعتماد على بيانات سليمة و ذات سلاسل طويلة، فذلك يعطي نتائج افضل و اكثر موثوقية، الا انه في العديد من الدول النامية خاصة، هناك قصور بيانات العديد من المتغيرات، و عليه و بناء على ما توفر من سلاسل للبيانات ؛ حاولنا اجراء دراستنا خلال الفترة الممتدة من 1999 الى غاية 2022، و هذا في حدود توافر البيانات حول متغيرات الدراسة في الجزائر.

منهج البحث والادوات المستخدمة:

لمعالجة الاشكالية الرئيسية والاشكاليات الجزئية المطروحة سابقاً، حاولنا الاستعانة بالمنهج التاريخي والوصفي التحليلي لمعرفة وتتبع تطور الظاهرة، كما اعتمدنا على المنهج الكمي كونه الأنسب في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، وذلك باستعمال الادوات القياسية الكمية مستعينين في ذلك على برنامج EVIEWS.

صعوبات الدراسة:

لعل من بين اهم الصعوبات التي تواجه اغلب الباحثين في مجال القياس، صعوبة الوصول الى بيانات واحصائيات نقية وذات جودة، فالعديد من الاحصائيات غير متوفرة والبعض المتوفر مشوه، وهذا ما واجهنا في بحثنا من قصور للعديد من البيانات، مما استدعى تحديد فترة الدراسة.

هيكل البحث:

بهدف الاحاطة بموضوع الدراسة حاولنا تقسيمها الى فصلين:

الفصل الأول: بعنوان "مراجعة الادبيات" نحاول من خلاله التطرق الى مفهوم وتطور الظاهرة، بالإضافة الى طرق تقديرها، في حين خصص الجزء الثاني لدراسة اهم ما جاء في الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: بعنوان "الدراسة القياسية لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي" نحاول من خلالها التطرق الى اختيار وتلخيص المعطيات المجمعة إضافة الى الطريقة والأدوات المستخدمة في التقدير، وفي الجزء الاخير ثم عرض وتحليل النتائج المتوصل اليها من التقدير.

تمهيد:

ساد نظام المقأيضة قديما فكانت هي الأساس في التعاملات بين الأفراد والمجتمعات، إلا أنه ومع فرض القوانين الحكومية والضرائب وظهور الدولة، ظهرت معاملات قانونية وأخرى غير قانونية، إضافة جرائم الرشوة، التحأيل والتهرب الضريبي، وانتشرت بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة، وهي ما تصب في مجملها في قنوت الاقتصاد غير الرسمي او الخفي.

ومع ذلك التطور والتغير ظهرت مصطلحات ومفاهيم مختلفة عن الظاهرة، سعى الكثير من الدراسين والباحثين إلى في أعمالهم تقصي الظاهرة مفهوما ومحاولة لتقدير حجمها. وما يلفت الانتباه أو ما أجمعت عليه جل تلك الدراسات هو عدم وجود أو الالتفات حول مفهوم موحد أو شامل للظاهرة، ولهذا تعددت التعاريف والمفاهيم حول الاقتصاد الخفي، ونتيجة لذلك تعددت طرق تقديره.

سنحاول من خلال هذا الفصل استعراض أهم المفاهيم والتعاريف الخاصة بالظاهرة، إضافة إلى طرق تقديرها في المبحث الأول، في حين سنحاول المبحث الثاني استعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من الجانب القياسي.

وعليه تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: مدخل نظري للاقتصاد غير الرسمي؛

المبحث الثاني: الأبحاث والدراسات السابقة.

المبحث الاول: مدخل نظري للاقتصاد غير الرسمي

يعتبر تحديد المفاهيم والمصطلحات من بين أهم ما يتعرض له الباحث او الدارس لموضوع ما، خاصة في مجال القياس الاقتصادي، وعلى هذا الأساس يجب التحديد بدقة مفهوم المصطلحات وعدم الخلط بينها.

سنحاول من خلال هذا المبحث إزالة بعض الغموض عن مفهوم الاقتصاد غير الرسمي الذي يعتبر محل جدال حول مفهوم الظاهرة وما تحتويه من منتجات ووظائف، ذلك أنه بالرغم من ظهور المصطلح منذ القدم إلا أنه لحد الساعة لم يحدد مفهوم أو مصطلح دقيق وموحد للظاهرة، ذلك أنها تتطور باستمرار حسب التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي واللوائح القانونية، ذلك ما يميز الظاهرة بأنها تتغير باستمرار، مما جعل صعوبة في تحديد مكوناتها، وبالتالي عدم توحيد تسميتها، هذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الاول: مفهوم الظاهرة، خائصها، أسبابها واثارها

أولا: مفهوم وتطور الاقتصاد غير الرسمي

بالرغم من الظهور الرسمي للظاهرة منذ القدم، إلا أنه لا يوجد اتفاق حول مفهوم دقيق موحد لها، ذلك راجع إلى طبيعتها -التخفي-، كما أن اختلاف و تنوع أنشطتها، أسبابها و أثارها، حالت دون اتفاق المفكرين و الهيئات على مفهوم موحد ؛ و لعل ذلك انعكس حتى على تسميتها، فنجد من أبرز المسميات: الاقتصاد الخفي، التحتي، السري، الهامشي، الموازي، اقتصاد الظل، الاقتصاد الأسود، الرمادي، الجريمة، النقدي، غير الرسمي، غير المنظم، غير النظامي، غير القانوني، غير المسجل، غير المشروع ... الخ.

إلا أنه على العموم يمكن الإشارة إلى أهم تعريفات المفكرين:

- ✓ وحسب **Gutmann** فإن الاقتصاد الخفي هو الناتج القومي غير المحسوب، أي ذلك الجزء من الناتج القومي الاجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حساباته، ولكنه لسبب أو لآخر لم يدخل ضمن الحسابات. ووفقا لهذا التعريف فهو يشير إلى الأنشطة المشروعة.
- ✓ يعرف **"هرناندو دي سوتو"** الأنشطة غير الرسمية بأنها المهن الاقتصادية غير الاجرامية وما يتولد عنها من الدخول التي لم يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية والتي لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي.[1]
- ✓ اما **"مولفسكي"** فلذيه نظرة خاصة أين تشير إلى أن عبارة الاقتصاد الخفي لا تعنى أن كافة المعاملات التي تتم في الاقتصاد الخفي لا تسجل في الإحصاءات الرسمية للدخل القومي. فهناك احتمال أن يشمل الاقتصاد الخفي جانباً من المعاملات التي تتم أصلاً في الاقتصاد الرسمي. فقد تنتج بعض السلع في الاقتصاد الرسمي، ومن ثم تسجل بالتبعية ضمن حساباته، ومع ذلك يتم استخدامها في الاقتصاد الخفي، وبالتالي لا تسجل القيمة المضافة التي تتم عليها في الاقتصاد الخفي ضمن حسابات الناتج القومي.[2]
- ✓ يعرف **تانزي** الاقتصاد التحتي بأنه مجموع المداخيل المكتسبة، غير الملغ عنها للسلطات الضريبية، كما عرفه في صياغة أخرى أنه الجزء من الناتج الوطني الذي لا يتم تقديره في

[1] هرناندو دي سوتو، ترجمة شوقي جلال، **الدرب الآخر – الثورة الخفية في العالم الثالث**، مركز الاهرام للترجمة و النشر، الطبعة1، القاهرة 1997، ص.ص 9+10.

[2] بودلال علي، **تقييم كلي للأقتصاد غير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية للأقتصاد الخفي"**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2007، ص 32.

الاحصاءات الرسمية، بسبب عدم اعلانه أو اقراره بأقل من قيمته للسلطات.[3]وهو ما يتفق معه **أيدغار فيغ**.

- ✓ يشير **موريس** إلى أن تحديد أنشطة الاقتصاد الخفي يتوقف على أحد المنظورين، فقد ينظر إليه على أنه يضم الأنشطة المصاحبة لعمليات التهرب الضريبي، في هذه الحالة يشمل الأنشطة التي تولد دخولا يتم اخفائها عن السلطات ويتوقف تحديد هذه الأنشطة على النظام القانوني الذي يحدد طبيعة الدخول التي تخضع للضريبة. كما قد ينظر إليه من ناحية وجود هذا الاقتصاد على دقة حسابات الناتج القومي، وفي هذه الحالة يتسع المفهوم ليشمل جميع الأنشطة المولدة للدخل سواء كانت قانونية أم غير ذلك، وسواء خاضعة أم غير خاضعة للضريبة.[4]
- ✓ وفقاً **لفريديريك شنايدر** يشمل اقتصاد الظل الدخل غير المصرح به من إنتاج السلع والخدمات القانونية، سواء كانت المعاملات نقدية أو عن طريق المقايضة، وبالتالي فإن جميع الأنشطة الاقتصادية التي ستكون عمومًا خاضعة للضريبة إذا تم الإبلاغ عنها. وبشكل عام يبدو التعريف صعبًا جدًا، إن لم يكن مستحيلاً لأن "اقتصاد الظل يتطور ويتكيف مع التغييرات في الضرائب والقوانين الضريبية.[5]

كما يمكن الإشارة إلى بعض التعاريف لبعض الهيئات الرسمية:

- ✓ **تعريف منظمة العمل الدولية:** اقرت منظمة العمل الدولية مصطلح "الاقتصاد غير الرسمي" وعرفته بصفته مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المتنوعة والمشاريع التجارية والعمال غير النظاميين، أو الذين لا يستفيدون من حمأية الدولة. ويشمل الاقتصاد غير الرسمي كل من الاقتصاد الموازي الذي يسعى لتفادي الضرائب والنظم، والاقتصاد الاجرامي الذي يتعامل مع السلع والخدمات غير القانونية (المحظورة).[6]
- ✓ **صندوق النقد الدولي:** يضم أنشطة ذات قيمة سوقية من شأنها زيادة الأيرادات الضريبية واجمالي الناتج المحلي إذا تم تسجيلها، ويمثل ظاهرة واسعة الانتشار على مستوى العالم، ويغطي النشاط غير الرسمي طائفة واسعة من حالات داخل البلدان وفيما بينها. وينشأ لعدد من الأسباب، فمن ناحية قد يختاره الأفراد والشركات لتجنب دفع الضرائب والمساهمات الاجتماعية أو لتفادي الالتزام بالمعأيير ومتطلبات ترخيص النشاط، ومن ناحية أخرى قد يعتمد الأفراد على الأنشطة غير الرسمية باعتبارها شبكة أمان، فقد لا يكون لديهم التعليم أو المهارة اللازمة للعمل الرسمي. [7]
- ✓ **وفقاً لمركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)** فالقطاع غير الرسمي يتكون من رياديي الأعمال الذين ينتجون سلعاً ويقدمون خدمات مشروعة ولكن دون الحصول على التصاريح اللازمة أو الوضع القانوني، نظراً لاستبعادهم من الاقتصاد الرسمي بسبب متاهة اللوائح

---

[3] ريم احمد قدوري، **الاقتصاد الموازي بين الجزائر و الامارات-فضاء ابطاله النساء**، دار الكتاب الجامعي،ط1، الامارات العربية المتحدة، دولة لبنان، 2017، ص 80.

[4] Rolf mirus, roger s.smith**, Canada's underground economy revisited: update and critique**, Canadian public policy, xx 3, 1994, p 236.

[5] FRIEDRICH SCHNEIDER and DOMINIK H. ENSTE, **Shadow Economies: Size, Causes and Consequences,** Journal of Economic Literature, Vol. XXXVIII,2000, p.p 78+79.

[6] أناند غروفر، **المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية**، مجلس حقوق الانسانّ، البند الثالث من الدورة الـ 20، جنيف، 2012، ص 06.

[7] كورين ديليشا، لياندرو ميدينا، **عودة الى الاسس ـ ماهو الاقتصاد غير الرسمي**، صندوق النقد الدولي-التمويل و التنمية، 2020، ص 54.

وتعقد الاجراءات بشكل مبالغ فيه والضرائب المرتفعة وغيرها من المعوقات التي تحول دون دخول السوق.[8]

- ✓ **تعرفه الهيئة الاوروبية la commission européen** كالآتي: يشمل الاقتصاد التحتي الانشطة الاقتصادية و الدخل الناتج عنها و التي تتجاوز الاحكام التنظيمية للحكومة (اللوائح الحكومية) او التهرب الضريبي، وهذا يعني ان دخول العمال و الشركات لا يصرح بها من اجل التهرب من الضرائب او لتجنب الاعباء الضريبية.[9]
- ✓ **تعريف الديوان الوطني للإحصائيات:** كما عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي النشاط غير الرسمي على انه عبارة عن عمليات الانتاج وتبادل الخيرات والخدمات التي لا تخضع كلياً أو جزئياً للقوانين التجارية، الجبائية والاجتماعية والتي لا تظهر كلياً او جزئياً ضمن الاحصائيات والمحاسبة.[10]

ثانيا: خصائص الاقتصاد غير الرسمي:

يتميز الاقتصاد الخفي بمرونته وسهولة الولوج إليه عكس الاقتصاد الرسمي، وعليه فإنه يستقطب العديد من الأنشطة والأشخاص والمنشآت. وعليه يمكن تصنيف خصائصه على النحو التالي:

1. خصائص المنشئات:

- ✓ يتسم الاقتصاد الخفي بصغر الحجم على العموم سواء كان ذلك في رأس المال أو حجم المنشئات أو عدد العاملين أو حجم الإنتاج، فغالبا ما يتم تمويل راس مال هذه الأنشطة من المدخرات الشخصية أو العائلية سواء من أقارب أو معارف فملكية الموارد في أغلب الأحوال ذاتية، هذا من حيث رأس المال أما من حيث عدد العاملين فقد أكدت دراسة لمنظمة العمل الدولية أن 62% من منشآت القطاع غير الرسمي يعمل فيها أقل من 5 أشخاص و33% يعمل فيها بين 5 إلى 10 أشخاص و 5% يعمل فيها أكثر من 10 أشخاص، وأما بالنسبة لحجم العمالة فغالبا ما تكون صغيرة الحجم وربما لا تكون هناك منشآت على الإطلاق كما هو حال الباعة المتجولين وتجار الأرصفة والمهن الحرفية ونحوها؛
- ✓ أهم ميزة لمنشآت الاقتصاد الخفي أنها غير مسجلة وهذا ما يميزها عن وحدات القطاع الرسمي؛[11]
- ✓ تتمتع منشآت القطاع الخفي بمرونة عالية من حيث نوعية مكان العمل، حيث تتدرج من صندوق يحمله صاحب العمل إلى كشك إلى دكان حتى يصل الأمر إلى معمل أو مصنع، مما يساعد على جذب مزيد من أصحاب الأعمال ذوي رؤوس الأموال المتواضعة إلى هذا القطاع.[12]

2. خصائص العمالة:

---

[8] كيم ايريك بيتشر، نفيس الاسلام،**مرجع سبق ذكره**، ص 01.

[9] Patrice Muller et autre, **de l'économie souterraine a l'économie officielle: uniformiser les règles de jeu dans le marché unique**, direction générale des politique internes, département thématique a politique économiques scientifiques, Parlement européen, Bruxelles, 2013, p 18.

[10] CNES, **Secteur Informel : Enjeux et défis,** Rapport du CNES, Alger, 2004, p13.

[11] توهامي محمد رضا، **دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بوضياف-المسيلة-، 2018، ص 24.

[12] المرجع السابق، ص 23.

✓ لا يحتاج لدخوله الالتزام بإجراءات معينة، أو إلى المؤهلات العلمية أو التدريب أو الضمانات والتأمينات الاجتماعية، كما أن المتعاملين فيه هم خليط من كبار وصغار السن ومن كلا الجنسين. ولهذا فإن الدخول إلى مجالاته المختلفة يمتاز بالسهولة؛

✓ فقدان الاستقرار الوظيفي، حيث أن الاقتصاد الخفي لا يلتزم بالإجراءات الرسمية النظامية فإن العاملين فيه لا يتمتعون بالحمأية الكافية، سواء فيما يتعلق بالأجور، ظروف العمل، متطلبات التأمين والتأمينات الاجتماعية...الخ؛

✓يختلف هدف الأفراد من دخول أنشطة الاقتصاد الخفي، فهناك من يعمل باختياره ليزيد دخله ويمارس نشاطه بعيداً عن أجهزة الدولة، أياً كان السبب في التخفي، بينما هناك من تجبره القيود التنظيمية والظروف المعيشية وتكاليف الحياة على ممارسة العمل في الاقتصاد الخفي؛[13]

✓ يغلب على مشاريع الاقتصاد الخفي الطابع العائلي، ويعني ذلك أن الأنشطة التي تزاول من خلاله لا يمكن ملاحظتها، خاصة عندما تستخدم مخرجاته كمدخلات لأعمال أخرى، تقوم بها الأسرة، أو عندما يندمج الدخل الناتج عنه في ميزانية الأسرة؛[14]

✓ عدم وجود علاقة واضحة وثيقة بين عدد ساعات العمل اليومية للعامل وبين متوسط الأجر اليومي، وهذا يدل على أن أجرة العامل في الاقتصاد الخفي لا ترتبط كثيرا بعدد ساعات العمل بقدر ارتباطها بالخبرة المطلوبة ومدى توافر أو ندرة تلك العمالة في مهنة أو نشاط معين.[15]

3. خصائص الأنشطة:

✓ أهم سمة تميز أنشطة الاقتصاد الخفي كونها غير قانونية، ويكمن التمييز هنا بين نوعين من الأنشطة غير القانونية، فمنها ما هي أنشطة قانونية تمارس بطريقة غير قانون، كمزاولة النشاط دون تصريح او التهرب من الضرائب ودفع التأمينات الاجتماعية. ومنها ما هي محرمة قانوناً في حد ذاتها كالمتاجرة في المواد الممنوعة كتجارة المخدرات والأدوية الممنوعة أو ممارسة أنشطة غير مسموحة كالقمار والدعارة؛

✓ يتميز الاقتصاد الخفي بأسواقه التنافسية وغير المنظمة، وتتفاوت درجة التنظيم بحسب طبيعة الأنشطة والتزامها بالإجراءات الرسمية والنظامية. فبعض الأنشطة تتنصل كلياً من الاجراءات الرسمية والتنظيمية، في حين يلتزم البعض الاخر جزئياً بها؛[16]

✓ يتميز الاقتصاد الخفي بأنه يترعرع في أسواق الخدمات أكثر من غيرها، ذلك نظراً لأن قدرة الأنشطة على الاختفاء والتهرب الضريبي تختلف من قطاع لآخر ولكنها تصل إلى أعلى درجاتها في الخدمات، ثم تأتي الزارعة والصناعة؛[17]

✓ تمتاز الأنشطة في هذا الاقتصاد بالمرونة، حيث يغيب مبدأ التخصيص و تقسيم العمل ؛ إذ بالإمكان تبادل مواقع العمل و المهام بين العاملين.

4. خصائص المنتجات:

---

[13] حامد بن داخل بن عبد ربه المطيري، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[14] أحمد محمود عبد الله الأستاذ، **تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراض ي الفلسطينية دراسة قياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، ، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2013، ص 21.

[15] توهامي محمد رضا، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[16] حامد بن داخل بن عبد ربه المطيري، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[17] أحمد محمود عبد الله الأستاذ، مرجع سبق ذكره، ص 22.

- ✓ منتجاته غالبا ما تتصف بأنها يدوية الصنع أو نصف آلية، ضيقة المدى والنطاق من حيث كمية الانتاج وأساليب التوزيع مع استخدام العلاقات الشخصية والتعاقدات غير الرسمية في الانتاج، التبادل، التوزيع والتسويق؛[18]
- ✓ تتسم منتجاته بقدرتها على التأقلم مع احتياجات السوق، وظروف الانتاج ورغبات المستهلكين والعملاء؛[19]
- ✓ في أغلب الأحيان تتمتع منتجاته بانخفاض أسعارها سواء أكانت سلعا أو خدمات، خاصة إذا ما قورنت بالسلع والخدمات المقدمة من الشركات والمؤسسات التي تعمل في الاقتصاد الرسمي داخل الدولة.[20]

ثالثا: أسباب الاقتصاد الخفي:

1. **العبء الضريبي وعبء المساهمة في الضمان الاجتماعي:** يتزايد الحافز لدى الأفراد والشركات إلى التحول نحو الاقتصاد الخفي، كلما تعرضت الأنشطة الاقتصادية الرسمية إلى فرض المزيد من الضرائب من وقت إلى آخر، وكلما زاد الفرق بين التكلفة الكلية للعمل في الاقتصاد الرسمي ودخل العمل بعد الضريبة، زاد الحافز للاتجاه نحو العمل في القطاع غير الرسمي لتجنب ذلك الفارق.[21]

ويعتمد قرار المشاركة في الاقتصاد الخفي جراء التهرب من الضرائب على أساس الموازنة بين العقوبات التي قد يتعرض لها الفرد في حالة اكتشاف التهرب، وكافة المخاطر الأخرى، وبين الدخول الإضافية التي ستعود عليه من التهرب من دفع الضرائب، وبناء على هذه الموازنة يتخذ الفرد قراره بالتهرب أو عدم التهرب،[22] ويؤدي ارتفاع الأعباء الضريبية بمختلف أنواعها إلى تحول بعض الأنشطة إلى الاقتصاد الموازي الذي لا يتطلب الضرائب.

- ✓ المساهمة في الضمان الاجتماعي: تسهم ضريبة الضمان الاجتماعي في خلق سوق موازية للعمالة، فإذا أمكن استئجار العمال دون دفع ضرائب الدخل والضمان الاجتماعي فإنه من الممكن دفع أجور أدنى لهم، ويستفيد كل من صاحب العمل والعمال من تلك العملية، فيستفيد العامل لأن الأجر الذي يحصل عليه لن يخضع لضريبة الدخل، ولن تخصم منه اشتراك الضمان الاجتماعي، ويستفيد صاحب العمل من انخفاض تكلفة عنصر العمل لعدم سداده لنصيبه من ضريبة الضمان الاجتماعي.[23]

2. **التعقيدات والقيود الادارية:** ترى معظم الدراسات أن التدخلات الحكومية في النشاط الاقتصادي تعد أهم أسباب وجود الاقتصاد الخفي، وتفرض هذه النظم أو القيود إما بهدف تنظيم ممارسة أعمال معينة أو رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد وضمان مستويات مناسبة من المعيشة أو الرفاهية أو الأمان. أو قد تفرض بسبب أن الأنشطة ذاتها أنشطة إجرامية أو غير قانونية من المنظور الاقتصادي أو الاجتماعي.[24]

---

[18] توهامي محمد رضا، مرجع سبق ذكره، ص 24.
[19] حامد بن داخل بن عبد ربه المطيري، مرجع سبق ذكره، ص 26.
[20] أحمد محمود عبد الله الأستاذ، مرجع سبق ذكره، ص 21.
[21] حامد بن داخل بن عبد ربه المطيري، مرجع سبق ذكره، ص 46.
[22] بودلال علي، مرجع سبق ذكره، ص 38.
[23] رشيدة حمودة، **استراتيجية ادارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف-، 2012، ص 52.
[24] بودلال علي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

وتُعد التعقيدات والقيود الحكومية المفروضة على ممارسة النشاط الاقتصادي أحد عوامل نشأة ظاهرة الاقتصاد الخفي، فالمغالاة في فرض القيود الحكومية على الأنشطة الاقتصادية بشكل عام من شأنها أن تشجع الأفراد والشركات على التحايل والبحث عن ثغرات بهدف الحصول على ميزات تنافسية عن طريق تجنب هذه القيود وممارسة أنشطة خفية يتم من خلالها تحقيق دخول غير اعتيادية.[25] كما أن بساطة وقلة الأنظمة واللوائح، وجودة وكفاءة المؤسسات الحكومية لها أثر بالغ في تخفيض حجم الاقتصاد الخفي.

3. **المنشآت والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تميل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة، ومن المعلوم أن مجالات الأعمال التي تقوم على استخدام النقود السائلة في إجراء معاملاتها تسهل من الأنشطة الخفية. ولهذا السبب نجد أن أي محاولة لتطبيق النظم الضريبية بالقوة يترتب عليها إفلاس عدد كبير من المشروعات الصغيرة، لأن هذه المشروعات تعمل أصلا في ظل افتراض عدم وجود ضرائب.

ويؤدى تزايد أعداد المشروعات الصغيرة التي تقوم أساسا على استخدام النقود السائلة في إبراء المعاملات إلى زيادة الأهمية النسبية للاقتصاد الخفي في العديد من الدول. حيث يصبح من السهل التهرب من الضريبة عندما يكون حجم المشروعات صغير نسبياً.[26]

4. **القوانين المانعة:** تفرض كل البلدان قوانين لمنع ممارسة بعض النشاطات كتجارة المخدرات، العقاقير الممنوعة...الخ، التي تؤدي إلى ظهور السوق السوداء التي تتعامل مع هذه الانواع لسد احتياجات المستهلكين لها. وتبيع هذه الاسواق عادة السلع بأسعار باهضه الثمن وتحقق أرباح كبيرة تدخل ضمن الاقتصاد الخفي. [27] وتثار مشكلة ادراج تلك العوائد ضمن الدخل الوطني، فالدخول التي تقيسها الحسابات الوطنية، لا تتضمن الدخول الناتجة عن أنشطة الجريمة، فضلا عن هذا فلو أن تلك الأنشطة اكتشفت وفرضت عليها الضرائب، فسوف تختفي إلى حد كبير، بحيث يثار الجدل حول إمكانية ادراج تلك الدخول ضمن الدخول المحققة في إطار أنشطة الاقتصاد الموازي.

ويرى البعض ضرورة إدراجها ضمن تقديرات الدخل الوطني، طالما أن الأفراد يشترون هذه السلع والخدمات كما أن البائعين يحققون دخولا من ورائها ويستخدمون الموارد النادرة، تلك الموارد التي يمكن أن تساهم في زيادة الدخل الوطني.[28]

5. **البطالة وتشوهات سوق العمل:** بدون شك فإن للبطالة دور مهم في نمو الاقتصاد الخفي، هذا باعتبار أنها عامل اجتماعي قد يؤدي بالعاطلين عن العمل إلى المشاركة في أنشطة الاقتصاد الخفي بهدف اشباع حاجاتهم والحصول على دخول لتحسين ظروفهم المعيشية، ولكن عدم استقرار سوق العمل في اقتصاد ما ؛ قد يكون سبب أقوى لاضطرار فئة واسعة من العمالة الماهرة والخريجين وذوي الكفاءات إلى الاقتصاد الخفي، فقد يؤدي عدم استقرار سوق العمل وعدم توافق متطلبات الدخول إلى السوق مع مهارات الباحثين عن العمل إلى نمو أكبر لأنشطة الاقتصاد الخفي، حيث أنه قد لا تتوافق مع خصائص الوظائف الشاغرة مع مهارة الباحثين عن العمل، وبالتالي فإن أرباب العمل والمستثمرين يشتكون من نقص في الأشخاص المؤهلين للتوظيف، بينما يشتكي العاطلون والخريجون من انعدام فرص الحصول على العمل، وبالتالي

---

[25] أحمد محمود عبد الله الأستاذ، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[26] عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الخفي وغسيل الاموال والفساد –العلاقة الجهنمية-**، الدار الجامعية، ط 01، مصر، 2013، ص 84.

[27] المرجع السابق، ص 83.

[28] نجاة مشمس، مرجع سبق ذكره، ص 63.

قد يخلق هذا الأمر تشوها في سوق العمل يؤدي في كثير من الأحيان إلى ارتفاع نسب البطالة، في الوقت الذي تزداد فيه نسب المناصب الشاغرة، خاصة في تلك المهن التي تتطلب مهارات خاصة وخبرات عالية، وهي ذاتها الوظائف التي تُدر دخلاً مرتفعاً وتعمل على تسارع عمليات النمو.

هذا ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى المزيد من التباطؤ في عملية النمو الاقتصادي، وبالتالي تجد العديد من الخريجين والعمال قد أصيبوا بخيبة أمل واسعة من الحصول على فرصة عمل مستقرة وكريمة، الأمر الذي يؤدي في نهاية إلى اضطرارهم إلى اللجوء لأنشطة القطاع غير الرسمي.[29]

6. **تدني مستويات الدخل:** اضافة إلى انخفاض معدلات التوظيف وارتفاع مستويات البطالة، يؤدي تدني مستوى دخول الأفراد وخاصة الدخول الحقيقة المتأثرة بمستويات التضخم، إلى ارتفاع احتمال توجههم للاقتصاد غير الرسمي كسبيل للحفاض على مستويات دخولهم وبالتالي معيشتهم، كما يمكن أن يؤدي ذلك أيضاً إلى توسع دائرة الفساد كالرشوة، الاختلاس وسوء استعمال المنصب وما إلى ذلك من فساد اداري. والأكثر من ذلك هو ظهور الجريمة والجريمة المنظمة وانتشار العصابات وهي تدخل كلها في مجال الاقتصاد غير الرسمي.
7. **نذر السلع:** عادة ما تعاني الدول الفقيرة من نقص في عرض بعض السلع الأساسية الاستهلاكية، التي يفترض أن توزع من خلال منافذ مختلفة تتولى الحكومة الاشراف عليها. لدى تسعى الحكومة إلى بيعها بأسعار مقننة ومدعمة، وهي أسعار لا تعكس مستوى تلك الندرة، تؤدي هذه الطريقة إلى انتشار ظاهرة الطوابير وزيادة فائض الطلب على تلك السلع. مما ينعكس ذلك على ازدهار أنشطة الاقتصاد الخفي إما من خلال إعادة بيع تلك السلع بصورة غير قانونية، أو من خلال محاولة إنتاج هذه السلع في الاقتصاد الخفي للوفاء باحتياجات الطلب عليها.[30]
8. **توفر المعلومات:** تلعب المعلومات دورا حيوياً في أداء الاقتصاد الخفي. فكل من المشترين والبائعين في السوق غير الرسمي يحتاجون إلى معلومات عن الأطراف والسلع موضع المعاملات التي تتم على أرض الواقع، وبدون توافر هذه المعلومات فان السوق لا يمكنه العمل. وعلى ذلك فإن توافر المعلومات بسهولة وبتكلفة قليلة من شأنه أن يؤدي إلى انتشار الأسواق السوداء ونمو الاقتصاد الخفي.
9. **طبيعة وهيكل الاقتصاد:** من ناحية النظام الاقتصادي نجد أن حجم الاقتصاد الموازي أقل في الدول المتقدمة التي تتبع النظام الرأسمالي مقارنة مع الدول المخططة مركزياً، كما يقل في البلدان المتقدمة مقارنة بالدول النامية. فالاقتصاديات المخططة مركزياً والتي تقوم على اعتماد الشخص على الدولة، توجِد فئة كبيرة من العاطلين عن العمل وتوفر بذلك أرضاً خصبة لانتشار الأنشطة الخفية. وفي نفس السياق أظهرت بعض الدراسات أن النظام الفدرالي قد يلعب دوراً مهماً في تخفيض حجم الاقتصاد الخفي. وتعتبر الاختلالات الهيكلية في سوق العمل وما ينجم عنها من انتشار البطالة عن ضعف قدرة الاقتصاد القومي على استيعاب عنصر العمل، فتضطر أعداد كبيرة في ظل ضغوط الفقر وضيق فرص العمل وتدني الأجور إلى البحث عن

[29] أحمد محمود عبد الله الأستاذ، مرجع سبق ذكره، ص 20.
[30] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 85.

آليات جديدة للتعايش مع الوضع الصعب، وأهم هذه الآليات الدخول إلى عالم الاقتصاد غير الرسمي سواء كانت أنشطته مشروعة أم غير مشروعة.[31]

10. عجز الموازنة العامة للدولة:

يشير عجز الموازنة العامة إلى زيادة نفقات العامة للدولة عن إيراداتها العامة، مما يعني اختلال الميزان التجاري وقصور الجهاز الانتاجي، ويعد هذا العجز وما ينتج عنه من آثار أحد العوامل المؤدية إلى نمو الاقتصاد الخفي. حيث تؤدي تلك الآثار إلى ارتفاع تكلفة الانتاج ومستوى المعيشة، وهو ما يؤثر سلباً على الدخول الحقيقية للأفراد، خاصة الطبقات ذوي الدخول الضعيفة. وهو ما يستلزم ضرورة البحث عن مصدر لتغطية ذلك العجز لمواجهة أعباء الحياة، وغالباً ما يكون الاقتصادي الخفي هو الخيار الأقرب.

المطلب الثاني: طرق تقدير الاقتصاد الموازي

يعدّ تقدير حجم الاقتصاد الخفي/ غير الرسمي من بين أهم الصعوبات والتحديات التي يواجهها الباحث لهذا الموضوع، نظرا لكون الظاهرة تتميز بطابع السرية والخفاء اللذان يحولان دون الوصول إلى معطيات واضحة وموثوقة. وبالرغم من صعوبة تقدير حجم الظاهرة خاصة في البلدان النامية، فان المحاولات والجهود المبذولة من طرف الباحثين والمنظمات رفعت الغموض حول تقدير حجم الظاهرة باختلاف طرق تقديرها. ونشير هنا إلى أهمية الطرق والأساليب الكمية، حيث يمكن تقسيم طرق التقدير إلى مجموعتين أساسيتين ينسدل تحت كل مجموعة عدة طرق أو أساليب للتقدير، يمكن استعراضها على النحو التالي:

أولا: الطرق المباشرة:

تعتمد الطرق المباشرة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي/ الخفي على مجموعة من البيانات التي يتحصل عليها الباحث بطريقة مباشرة من المصدر مباشرة من خلال الملاحظة الميدانية على أرض الواقع، إلا أن هذه الطرق تتميز بكونها جزئية ولا تعكس الصورة الحقيقية للاقتصاد، كما ما يعاب على هذه الطريق صعوبة وتكلفة الاستخدام اضافة إلى عدم دقتها لوجود بعض الانشطة التي لا يتم التصريح بها، ومن بين هذه الطرق نذكر:

1- **الاستقصاء والمسح بالعينات:** تعتمد هذه الطريقة على دراسات مسحية أو عينات مبنية على الاستجوابات الاختيارية للأفراد، وتعتمد الطريقة في جوهرها على إعداد جملة من الأسئلة الممنهجة والمؤسسة والمعدة من قبل مختصين وخبراء يطلق عليها تسمية استمارات الاستبيان، تهدف إلى جمع معلومات مفيدة عن قيمة الاقتصاد الخفي وهي موجهة إلى المتعاملين في هذا الاقتصاد من بائعين ومشترين. فإذا تطابقت الإجابات أمكن الاعتماد على نتائج عملية الاستقصاء وأمكن التوصل لقيمة تقريبية لحجم الاقتصاد الخفي.[32]

من عيوب هذه الطريقة هي العيوب الشائعة في جميع المسوحات؛ فمثلا يعتمد متوسط الدقة والنتائج إلى حد كبير على استعداد المجيب للتعاون، كما أنه من الصعب تقييم مقدار العمل

[31] حامد بن داخل بن عبد ربه المطيري، مرجع سبق ذكره، ص 57.
[32] توهامي محمد رضا، مرجع سبق ذكره، ص 93.

المتخفي من خلال استبيان مباشر أين يتردد الأشخاص المستجوبين في الاعتراف بالسلوك الاحتيالي، كما أنه من الصعب إيجاد تقدير حقيقي لحجم العمل غير المعلن. إلا أنه من محاسن هذه الطريقة جمع المعلومات التفصيلية التي يمكن الحصول عليها حول هيكل اقتصاد الظل، ولكن نتائج هذه الأنواع من الدراسات الاستقصائية حساسة للغاية للطريقة التي يتم بها صياغة الاستبيان.[33]

2- **إحصاءات القوى العاملة:** ينعكس تصاعد أهمية الاقتصاد الخفي في شكل انخفاض معدلات مشاركة قوة العمل في القطاع الرسمي، بالمقارنة بفترات أخرى أو مقارنة مع الدول التي تقل فيها معدلات الاقتصاد الخفي، وبالتالي فإن الفرق بين معدلات المشاركة الفعلية وتلك المسجلة بشكل رسمي قد تمكن من تقدير حجم العمالة غير المنتظمة (القانونية).[34] وتعتمد هذه الطريقة على تحليل احصائيات سوق العمل، وتحليل التغيرات في معدلات مشاركة قوة العمل على اعتبار أن تراجع مشاركة القوى العاملة في الاقتصاد الرسمي مؤشر على تسرب العمالة و زيادة النشاط في الاقتصاد غير الرسمي، على فرض أن معدل المساهمة في قوة العمل لدى المجتمع مستقرة، ومن ثم فان أي نقص في معدل المساهمة في العمل الرسمي ترجع إلى توجهها نحو الاقتصاد الخفي.

3- **طريقة المراجعات الضريبية:** تتناول هذه الطريقة المعلومات المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي على أساس الجهود المبذولة من طرف السلطات الضريبية (بالاعتماد على المراجعة الضريبية)، التي تسعى من خلال مصالحها المنتشرة عبر الأقاليم المختلفة من كشف الدخول التي لا يتم الافصاح عنها، تحدد طريقة التدقيق الضريبي حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال قياس الفرق بين الدخل المعلن لأغراض الضرائب وتلك التي يتم قياسها عن طريق الفحوصات الرسمية. ويقوم هذا الأسلوب على اختيار عينة عشوائية من دافعي الضرائب في المجتمع ومن ثم اخضاع تصريحات هؤلاء الأشخاص إلى الفحص الدقيق في محاولة لتحديد نسبة التهرب الضريبي لكل شخص وتعميم النتائج المتوصل إليها على المستوى الكلي. كما يتميز هذا المدخل بأنه يوفر معلومات تفصيلية عن المجموعات المعنية ووظائفهم سواء الذين يقدمون أو يخفون إقراراتهم الضريبية. ومن عيوب هده الطريقة أنه لا يسمح بتقدير إجمالي حجم الاقتصاد الخفي بل يسمح فقط بمعرفة الضرائب التي يجب أن تؤدى ويتم التهرب من دفعها.[35] كذلك فان بعض أشكال الدخل يصعب قياسها أو اكتشافها، ومن أمثلة ذلك التهريب السلعي وتهريب المخدرات وغيرها.

ثانيا: الطرق غير المباشرة: المداخل النقدية:

طبقا لهذا المنهج تستخدم طرق اقتصادية عديدة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي/ الخفي، وهي في الغالب عبارة عن اتجاهات ومؤشرات للاقتصاد الكلى، لاعتمادها على فرضيات تتعلق بوظيفة الاقتصاد. كما يطلق عليها أيضا مصطلح "مناهج المؤشرات"، كونها تستخدم المؤشرات الاقتصادية الكلية في محاولة لتقدير الاقتصاد غير الرسمي بعيدا عن

---

[33] Friedrich schneider, **estimating the size of the shadow economy: methods, problems and open questions,** turkish economic review, volume 3, issue 2,turkey, 2016, p 260.

[34] أحمد محمود عبد الله الأستاذ، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[35] توهامي محمد رضا، مرجع سبق ذكره، ص.ص 92+93.

الانتقادات الموجهة للأساليب المباشرة، خاصة فيما يتعلق بالاستبيانات السلوكية التي لا يمكن أن تسلم من العيوب حيث تعتمد أغلب هذه الطرق على المدخل النقدي، في حين هناك نوع آخر يعتمد على النماذج البنائية يمكن اعتماده كمنهج مختلف، يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ **معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلبCDR:** ركزت العديد من الدراسات المهتمة بقياس الاقتصاد الخفي على النقود السائلة، على فرض أن جميع معاملات الاقتصاد الخفي تتم باستخدام النقود السائلة، وذلك في محاولة من جانب المتعاملين في هذا الاقتصاد لإخفاء معاملاتهم، والتي ستكتشف إذا ما تمت تلك المعاملات بوسائل دفع أخرى مثل الشيكات. ومن ثم افترض أن حجم الاقتصاد الخفي سينعكس في شكل ارتفاع مستوى الطلب على النقود السائلة. فإذا تم التوصل إلى الفرق بين الطلب على النقود في الاقتصاد ككل والطلب على النقود اللازم لتمويل المعاملات التي يمكن أن تتم في ظل غياب الاقتصاد الخفي، تم التوصل إلى كمية النقود اللازمة لتمويل الاقتصاد الخفي. وقد اعتمد وطور هذا الأسلوب العديد من الباحثين والاقتصاديين. إلا أن أهم وأبرز بداية كانت لـ"**Gutmman**"سنة 1977 لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة معتمدا على نموذج **"Cagan"**. ويقوم هذا الأسلوب على أساس افتراض أن معاملات الاقتصاد الخفي تتم أساساً باستخدام النقود السائلة، في حين تتم معاملات الاقتصاد الرسمي باستخدام النقود وباستخدام الحسابات الجارية، وأن النسبة بين هذين المكونين للنقود ثابتة. وعلى ذلك فان التغيرات التي تحدث في معدل النشاط في الاقتصاد الخفي إلى الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي يمكن حسابها من خلال التغيرات التي تطرأ على معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب؛ هذا بالإضافة إلى العديد من الافتراضات الاخرى.[36]
- ✓ و كتطوير للنموذج ظهر نموذج MCDR بانتقاد فرض ثبات نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب، و الذي يعد أحد افتراضات نموذج Gutmman حيث لوحظ أن معدل نمو الودائع تحت الطلب يزيد على معدل نمو النقود في الدول الصناعية خلال العقود الأخيرة، و نتيجة لذلك فقد استبدل ذلك الافتراض بافتراض أن كل العملة المتداولة في سنة الأساس C_0 تمثل النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في أي عام بعد سنة الأساس لتسوية المعاملات القانونية التي يرغب الأفراد بتسويتها نقدا، و على هذا اشتقا المعادلة التالية: $\frac{C_t - C_0}{C_0 - D_t} = \frac{Y_{ut}}{Y_{lt}}$

حيث تشير C_t: للعملة المتداولة خارج البنوك نهاية السنة؛ C_0: العملة المتداولة خارج البنوك نهاية سنة الأساس؛ Dt: للودائع تحت الطلب المحتفظ بها من طرف الأفراد والمؤسسات المحلية غير البنكية في نهاية السنة؛

تشير النسبة $\frac{Y_{ut}}{Y_{lt}}$ للحجم النسبي للنقود المستخدمة في الاقتصاد الخفي. مع بافتراض أن العملة المتداولة في سنة الأساس تساوي العملة المتداولة في الاقتصاد الرسمي أي $C_{Lt}=C_0$ وبالتالي: $C_t-C_0=C_{Ut}$ حيث C_u تمثل العملة المستخدمة في الاقتصاد الخفي. وبتطبيق تلك المعادلة في الكثير من الدول الصناعية أظهرت نتائج إيجابية، وبالتالي أمكن التغلب على المشكلة الأساسية لنموذج Gutmman.[37]

ومن أجل تحسين النموذج أجريت عليه بعض التعديلات أهمها:

---

[36] حسني ابراهيم عبد الواحد، **صياغة النماذج الحديثة للطلب على العملة في الدراسات التطبيقية لتقدير الاقتصاد الخفي**، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2016، ص.ص 13+14.

[37] حسني ابراهيم عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص.ص 44+45.

تضمن التعديل الأول ضبط C_0 مع معدل التضخم السنوي والذي تم قياسه بمؤشر أسعار المستهلك، الناتج عن تفضيل الأفراد للاحتفاظ بأرصدة من الأموال لإجراء معاملات قانونية في الفترة اللاحقة. ولهذ تم تحويل C_0 إلى IC_{0t} لتصبح $IC_{0t} = IC_{ot-1}(1 + inf_t/100)$ حيث IC_{0t} القيمة المعدلة للتضخم C_0 في الفترة t، لتصبح المعادلة كالتالي:[38] $\frac{FC_t - IC_{ot}}{IC_{ot} - D_t} \times Y_{Lt} = Y_{Ut}$

علاوة على ذلك يفترض النموذج الأساسي ضمنياً أن متوسط نسبة النقود لكل فرد ثابت بمرور الزمن، وبالتالي فإن تغير حجم السكان خلال فترة الدراسة يجب أن يؤخذ في الاعتبار، ولحل هذا المشكل أضيف مؤشر السكان (POP_t/POP_o) وضربها IC_{ot} في كل سنة، لينتج لنا القيم المعدلة لـ C_0 ونرمز لها بـ PIC_{ot} .

ويتعلق التغيير الأخير بمعالجة التشوهات الناتجة عن العملة المتداولة في الخارج، خاصة بعد توحيد العملة الأوروبية سنة 2002، وذلك عند تطبيق النموذج في المانيا واسبانيا. ولهذا قاما بتعديل آخر على C_0 لتصبح INC_o، وبإضافة هذا التغيير على التغييرين السابقين نصل إلى النموذج التالي: $\frac{INFC_t - INPIC_{ot}}{INPIC_{ot} - D_t} \times Y_{Lt} = Y_{Ut}$

وبالرغم من أن النموذج لم يعالج كل أوجه الصقور الأخرى، إلا أنه قد اثبت عمليا أنه على درجة معقولة من المصداقية والتشخيص الاحصائي.[39]

- ✓ **طريقة المعاملات أو المبادلات:** يسند هذا الأسلوب لتقدير حجم الاقتصاد الخفي إلى (Fiege 1979) والذي استخدمه في دراسة عن الولايات المتحدة الأمريكية. يقوم على أساس افتراض أن كل المبادلات التي تتم سواء في الاقتصاد الخفي أو الاقتصاد الرسمي لابد وأن تتم باستخدام النقود، وقد اعتمد في ذلك على نظرية كمية النقود ل فيشر: $MV = PT$

حيث: M: الكتلة النقدية، V: سرعة دوران النقود، MV: الحجم الكلي للمدفوعات النقدية،

P: المستوى العام للأسعار، T: حجم المبادلات، PT: القيمة الكلية للمعاملات.

فإذا أمكن تحديد كمية النقود الكلية MV، فإنه يمكن حساب القيمة الكلية للمبادلات وكذا اشتقاق حجم الناتج الكلي الاجمالي. و في حالة عدم وجود اقتصاد خفي يجب أن تتساوى القيمة الاسمية للناتج الكلي الاجمالي التي يتم تقديرها مع القيمة الاسمية للناتج الكلي الاجمالي التي تم حسابها وفقا لبيانات الحسابات الوطنية الكلية.[40] في سنة 1980 أدخل تعديلات أخرى على نموذجه أهمها: اتخاذ سنة 1964 كسنة أساس و اعتبر أن الاقتصاد الخفي يمثل 5% من الناتج الكلي، كما افترض أن ثلثي المعاملات تتم بالنقود السائلة و الثلث الباقي يتم عبر الودائع تحت

[38] Michael Pickhardt and Jordi Sarda, **The size of the underground economy in Germany A correction of the record and new evidence from the Modified-Cash-Deposit-Ratio approach**, july 2010,p 14. متوفر على الرابط https://www.wiwi.uni-muenster.de/cawm/sites/cawm/files/cawm/download/Diskussionspapiere/cawm_dp36.pdf بتاريخ 2019/08/19،

[39] Ibid.,p.p 15+16.

[40] حسني ابراهيم عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص 16.

الطلب، و أخيراً افترض أن الدخل المكون لكل دولار في الاقتصاد الخفي يزيد بما نسبته 10% عن الدخل المكون لكل دولا في الاقتصاد الرسمي.[41]

- ✓ **التهرب الضريبي و الطلب على العملة CDA:** يعتمد النموذج أيضا على نموذج Cagan 1958 و Gutmman، إلا أن أكبر انتقاد وجهه Tanzi 1982 للنموذجين في الفروض التي لا يمكن قبولها، بصفة خاصة الفرض القائم على أساس أن معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب يتأثر فقط بالتغيرات في حجم الاقتصاد الخفي . وقد حاول Tanzi تقدير حجم الاقتصاد الخفي من خلال تقدير دالة طلب على النقود السائلة في الولايات المتحدة خلال الفترة 1929-1976 وتوصل إلى أن معدل الضريبة ذو أثر معنوي موجب على الكمية التى يحتفظ بها الأفراد من النقود السائلة.[42] من بين أهم افتراضات هذه الطريقة:[43]
- ✓ تتم معاملات الاقتصاد الخفي باستخدام النقود السائلة لغرض التهرب الضريبي، وعليه فإن زيادة الطلب على العملة دليل على زيادة حجم الاقتصاد الخفي؛
- ✓ إن أنشطة الاقتصاد الخفي هي نتيجة مباشرة لارتفاع الضرائب، ومن ثم فإن تغير معدل الضريبة في النموذج يؤثر على تقدير كمية النقود السائلة المرتبطة بوجود الاقتصاد الخفي؛
- ✓ تساوي سرعة دوران النقود في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي.

قام **BAJADA** (1999، 2002) بتطوير نموذج **Tanzi** تحت نموذج الحساسية الزائدة، وذلك بإدخال بعض التغييرات في أساليب الاقتصاد القياسي. وتتلخص الفكرة الأساسية في أن الطلب غير الملاحظ على العملة يمكن أن يستجيب لعوامل أخرى مثل المعدلات المرتفعة لضريبة الدخل والمستويات المرتفعة للمنافع الاجتماعية، وبالتالي فإن التخلص من الحساسية الزائدة لتلك العوامل من شأنه أن يدفع الأفراد للعمل في الاقتصاد الخفي.

لذا فإنه في ظل غياب محددات الحساسية الزائدة سينخفض حجم العملة التي يحتفظ بها الأفراد بشكل كبير، ويرجع ذلك لأنه لم تعد هناك حاجة لطلب النقود لدفع أسعار السلع والخدمات لتجنب الكشف عنها من جانب السلطات. وبالتالي لم يعد هناك أي حافز للعمل داخل الاقتصاد الموازي.[44]

ووفقاً لتحليل Bajada فإن التغيرات في الضرائب والمنافع الاجتماعية لا تؤثر على الدخل الممكن التصرف فيه فقط بل لأهميتهما اعتبرهما متغيرات مباشرة على الاحتفاظ بالعملة، لتصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$C = f(Y - Tx + Wf, R, \pi, E, Tx, Wf, Tr)$$

ثم قام بتحويل النموذج الاقتصادي السابق إلى نموذج قياسي (ECM) بعد دخال المتغيرات الموسمية (لاعتماده على بيانات موسمية)، ليحصل على النموذج المصفوفي التالي: $\Delta lnc = X_t\beta + T_t\alpha + W_t\delta + \varepsilon$

حيث:Tt : متجه لمتغيرين هما: ΔlnT_t و lnT_{t-1}؛

[41] المرجع السابق، ص.ص 17+18.
[42] بودلال علي(2007)، مرجع سبق ذكره، ص.ص 188+189.
[43] أحمد محمود عبد الله الأستاذ، مرجع سبق ذكره، ص 44.
[44] حسني ابراهيم عبد الواحد، مرجع سبق ذكره ص 28.

W_t: إلى فروق المتغير ΔlnW_t؛ Xt: تمثل متجه يشمل العناصر المتبقية المفسرة.[45]

- ✓ **النموذج المعدل للطلب على العملة MCDA**: يُعد هذا النموذج من المساهمات المهمة في تقدير حجم الاقتصاد الموازي، الذي اعتمد على إعادة تفسير نموذج الطلب على العملة،[46] وقد أجرت الدراسة التي قدمها "GUERINO ARDIZZI" سنة 2012 ثلاث تعديلات على النموذج الأساسي CDA وهي:

اولاً: استبدال رصيد الأصول السائلة بنسبة التدفقات النقدية المسحوبة من الحسابات الجارية البنكية والبريدية لإجمالي المدفوعات أو الأدوات الأخرى غير النقدية. وبهذا أمكن التغلب على فرض عدم وجود اقتصاد خفي في سنة الأساس، كما عالج هذا التعديل افتراض تساوي معدل سرعة دوران النقود في الاقتصاد الرسمي والخفي؛

ثانياً: تم استخدام تدابير مباشرة للتهرب الضريبي وتضمينها من بين العوامل التي ترتبط ارتباطاً موجباً بحجم المعاملات في الاقتصاد الخفي التي تمت تسويتها نقدياً. وبهذا التعديل تمت معالجة انتقاد اعتبار أن الضرائب هي المتغير الوحيد للاقتصاد الموازي؛ [47]

ثالثاً: تؤكد الدراسة على أن الاقتصاد الخفي في الواقع، ووفقًا لتصنيف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لسنة 2002، لا تشمل الإنتاج الموازي فقط، بل أيضًا الإنتاج غير القانوني او الاجرامي، وبالتالي فإنه لتجنب التشوهات المحتملة في تقدير المكون الخفي للاقتصاد الخفي يقوم النموذج الجديد بمراقبة وجود إنتاج غير قانوني، وقد اعتبر على وجوه الخصوص نشاطين اجراميين وهما الاتجار بالمخدرات وممارسة الدعارة اللذان يمثلان أنشطة غير قانونية تتم تسويتها نقداً.[48] وقد صيغ النموذج على النحو التالي:

$$CACH_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 YPC_{it} + \alpha_2 BANK_{it} + \alpha_3 ELECTRO_{it} + \alpha_4 INT_{it} + \alpha_5 EVAS1_{it} + \alpha_6 EVASA2_{it} + \alpha_7 CRIME_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث: CASH: الطلب على المدفوعات النقدية ؛ YPC: التنمية الاقتصادية

BANK: درجة الانتشار المكاني للعمليات البنكية؛ ELECTRO: وسائل الدفع

INT: سعر الفائدة ؛EVAS1: درجة التهرب الضريبي في المنطقة؛ EVAS2: نسبة عدد المراجعات الايجابية

CRIME: من أهم التعديلات المدخلة على النموذج ؛ مؤشر معدل الجريمة نسبة لجرائم المخدرات و الدعارة إلى العدد الإجمالي للجرائم المبلغ عنها، و يتم ترجيح هذا المؤشر بمؤشر تركز الناتج المحلي الإجمالي.[49]

ويمكن حساب الطلب الكامل بالفرق بين قيم cash المقدرة في النموذج وقيمة cash المتوقعة في الصيغة المقيدة باستبعاد مكونات الاقتصاد الخفي، ثم حساب الطلب الزائد على المدفوعات النقدية نتيجة التهرب الضريبي ونتيجة للأنشطة الاجرامية على التوالي.[50]

---

[45] Jerry marmen simanjuntak, **currency demand modeling in estimating the underground economy: a critique on 'excess sensitivity' method and support for var framework** , working paper in economics and development studies, department of economics, no°06, padjadjaran university, indonesia, 2008, p.p 4+5.

[46] حسني ابراهيم عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[47] Guerino Ardizzi et autres, **Measuring the underground economy with the currency demand approach: a reinterpretation of the methodology with an application to Italy**, Temi di Discussione (Working Papers), BANCA D'ITALAI, number 864, 2012, p7.

[48] Ibid., p8.

[49] حسني ابراهيم عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص.ص 53-58.

[50] المرجع السابق، ص 60.

ثالثا: مدخل النماذج:

يصنف هذا المنهج من بين المناهج غير المباشرة، في حين أن الأساليب السابقة تركز أو تعتمد على مؤشر واحد لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، وحيث تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يتأثر بعوامل مختلفة مثل الإنتاج، العمل، النقد، ...الخ. أين يركز هذا المنهج على أسباب وآثار الاقتصاد غير الرسمي في نفس الوقت. ينتمي هذا النموذج إلى مجموعة نماذج المعادلات الهيكلية Structural Equation Model SEM التي تعتمد على تحليل العلاقة بين متغير غير مقاس مع بعض المتغيرات المقاسة.[51]

اشتهرت هذه الطريقة باسم (MIMIC Approach) من قبل الباحثين Joreskog و Goldberger عام (1975)، على الرغم من أن أول من استخدمها وناقشها كان عالم الاقتصاد القياسي الشهير Zellner عام (1970) ولكن لم يطلق عليها هذا الاسم حينها. غير أن الفضل في تطوير هذا المدخل و الاهتمام بحجم الاقتصاد الخفي كمتغير غير مشاهد يعود إلى Fery و W–Hanneman (1983) إذ أعادا تقديم نموذج (MIMIC) الذي صممه Zellner عام (1970) و Joreskog و Goldberger عام (1975) و طبقه على (24) دولة من دول (OECD)، بعدها توالت العديد من الدراسات باستخدام هذا النموذج.[52]

وفقاً لنماذج المعادلات الهيكلية، يتم تقدير الاقتصاد الخفي كدالة (متغير تابع) للمتغيرات المشاهدة، وهي الأسباب التي يفترض تأثيرها على الاقتصاد الخفي، كالعبء الضريبي، القوة العاملة والتوظيف الحكومي، التضخم، والدعم الحكومي، العمالة الذاتية، الدخل الحقيقي للأفراد، القواعد التنظيمية... الخ، وفي نفس الوقت يُعامل نمو الاقتصاد الخفي (كمتغير مستقل) يؤثر على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية (متغيرات تابعة)، مثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وزيادة الطلب على العملة، والبطالة وغيرها. وبهذا يتكون النموذج من المعادلات التالية:

المعادلة الأولى: ويطلق عليها المعادلات الهيكلية، وتوضح العلاقة بين المتغير الكامن (الاقتصاد الخفي) غير القابل للقياس، وبين مجموعة من الأسباب التي يتأثر بها، وتأخذ هذه المعادلة الشكل التالي:

$$\eta = \alpha + \gamma 1X1 + \gamma 2X2 + \gamma 3X3 + \cdots + \gamma \eta X\eta + \varphi$$

حيث: η: الاقتصاد الخفي كمتغير تابع؛

X: مجموعة المتغيرات الكمية المستقلة التي تسبب الاقتصاد الخفي مثل، العبء الضريبي، و القوة العاملة و التوظيف الحكومي، التضخم، و الدعم الحكومي، و العمالة الذاتية، و الدخل الحقيقي للأفراد، و القواعد التنظيمية و الروتين الحكومي ..... إلخ؛ γ:معلمات المتغيرات المستقلة؛ φ:حد الخطأ العشوائي.

المعادلة الثانية: يطلق عليها معادلات القياس، و تربط بين المؤشرات(Yi) و المتغير الكامن (η)الاقتصاد الخفي، إذ أن الاقتصاد الخفي في هذه المعادلة يصبح متغيراً مستقلاً يؤثر

[51] Duc Hong Vo & Thinh Hung Ly, **Measuring the Shadow Economy in the ASEAN Nations: The MIMIC Approach**, International Journal of Economics and Finance, Canadian Center of Science and Education, Vol 6, No°10, 2014, p.p 139+140.

[52] أحمد محمود عبد الله الأستاذ، مرجع سبق ذكره، ص 46.

في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية و تأخذ معادلات القياس الصور التالية: $Yi = Si + \lambda i\eta + \varepsilon i$ حيث أن:

← η: الاقتصاد الخفي كمتغير مستقل.

← Yi: المتغيرات التي يؤثر عليها الاقتصاد الخفي مثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وزيادة الطلب على العملة.

← Si و $i\lambda$: معلمات الانحدار لمتغير الاقتصاد الخفي. $i\varepsilon$: حد الخطأ العشوائي.

المطلب الثالث: نمو وتطور الظاهرة في الجزائر

قبل التطرق إلى نمو وتطور الظاهرة في الجزائر سنحاول التعريج على أهم المحطات التاريخية لتبلور وتطور الاقتصاد الخفي على المستوى العالمي:

أولا: نمو الاقتصاد الخفي عالميا:

كانت من اوائل الدراسات؛ الدراسة التي قام بها عالم الاجتماع "نيكولاس كالدور" سنة 1956 لمحاولة تقدير الدخل غير المسجل في الهند عن طريق تقديره للدخل غير خاضع للضريبة. ومع الوقت تطور المفهوم ليظهر مصطلح "القطاع غير الرسمي" الذي ظهر سنة 1971 نتيجة للدراسة التي اجراها خبير علم الاجتماع "**كيث هارت**".

في سنة 1971 ومن خلال دراسة ميدانية اِجراها بضواحي العاصمة الغانية "اكرا"، تقدم كيث هارت بمداخلة حول البطالة في المدن الحضرية في افريقيا، وخلص في بحثه بوجود فئة كبير من البطالين يعملون في الإطار غير القانوني أو ينشطون في الإطار غير الرسمي، مقابل عوائد تكون في العادة متدنية وغير ثابتة، وعادة ما تكون تلك الأعمال مخفية عن التنظيم الاداري. وبهذا بين اِنقسام الاقتصاد إلى رسمي وغير رسمي.

وقد كان الظهور الرسمي للمصطلح في الدراسة التي أعدتها بعثة متعددة التخصصات للمكتب الدولي للعمل إلى كينيا سنة 1972، أين كان شائعاً أن القطاع غير الرسمي يتمثل في أنشطة التجار الصغار والباعة المتجولون والأطفال ملمعوا الأحدية العاطلين عن العمل في المدن الكبرى. إلا أن التقرير أشار إلى أن الجزء الأكبر من العمالة في القطاع غير الرسمي بعيدة عن كونها منتجة بشكل هامشي فقط، فهي ذات فعالية اقتصادية وذات مداخيل، على الرغم من صغر حجمها، محدودية التكنولوجيات المستعملة، رأس المال القليل ونقص الروابط مع القطاع الرسمي. إلا أنها تستخدم مجموعة متنوعة من النجارين والبنائين والخياطين والتجار الآخرين، وكذلك الطهاة وسائقي سيارات الأجرة، وتقدم في مجموعها المهارات الأساسية اللازمة لتوفير السلع والخدمات. وقد ركز تقرير البعثة بشكل كبير على اِظهار العلاقة بين الأنشطة الرسمية وغير الرسمية.[53]

[53] INTERNATIONAL LABOUR OFFICE, **employment, incomes and equality- a strategy for increasing productive employment in kenya**, report of an inter-agency team financed by the united nations development programme, Geneva, 1972, p.p 4+5.

لم تنشر الدراسة التي أعدها "**هارت**" حتى سنة 1973 في مجلة الدراسات الافريقية الحديثة بعنوان "فرص الدخل غير الرسمي و العمالة الحضرية في غانا" و قد بين في دراسته أن المهاجرون النازحون نحو العاصمة "اكرا" يمثلون حوالي ثلث القوى العاملة في المنطقة، و لا يتمتعون بمستوى عالي من المهارة، كما أشار إلى أن الوظائف غير الرسمية كانت مختلفة و متعددة الأوجه بما فيها النصب و الاحتيال، إلا أن أعمال الجريمة كالسرقة و القتل لم تكن منتشرة بكثرة.[54] ونوه في نهاية دراسته إلى أن مصدر التباين هو مستوى النشاط الصناعي كنسبة من إجمالي العمالة الحضرية وما يترتب على ذلك من اختلافات في هيكل الأجور. وقد تتناقض المدن القديمة مثل أكرا، التي تفتقر إلى تطور صناعي كبير مع المجمعات الحضرية الأحدث في نطاق وجاذبية نسبية للفرص غير الرسمية، وهو تناقض مستدام للمدن الغربية خلال الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر. كما أكد ان "أكرا" ليست فريدة من نوعها، ويجب أن تتيح المقارنة التاريخية بين الثقافات للاقتصادات الحضرية في عملية التنمية مكانًا لتحليل الهياكل الرسمية وغير الرسمية.[55] وهو ما أشار إليه لاحقاً "هرناندو دي سوتو" سنة 1980.

وفي سنة 1977 وفي مجلة "Financial Analysts Journal " نشر الاقتصادي " Peter M. Gutmann" بحث بعنوان "The Subterranean Economy " أي الاقتصاد التحتي" او "الجوفي"، حيث أشار إلى ظاهرة تنامي حجم العملة المتداولة خارج البنوك أين بلغت معدل 380.68 دولار للفرد في ديسمبر 1976، وهو امر يدعو للشك ولما يحتاج الفرد لهذه المبالغ المدهشة؟ وقد كان جوابه بسيط حيث أرجع ذلك إلى أن تلك العملة تمثل حجم الدخل غير المبلغ عنه. وطرح فكرة ان أي شخص يتلقى النقد في معاملاته يمكن أن ينضم إلى الاقتصاد التحتي من المعاملات التجارية، المطاعم، الخدمات الشخصية والأنشطة الكلاسيكية التي تلجأ إلى التهرب من الضرائب وأنواع من الأعمال العرضية والأعمال بدوام جزئي ذات المعاملات النقدية، بما فيها الرشاوي. كما طرح التساؤل "كيف يؤثر الاقتصاد الجوفي على العمالة؟"، وكانت اجابته أنه من الواضح أن نسب التوظيف أكبر مما تشير إليه الإحصاءات الرسمية، وأن بعض من يفترض أنهم عاطلون عن العمل، وحتى البعض ممن يفترض أنهم ليسوا في القوة العاملة على الإطلاق، فإنهم ينشطون في أنشطة غير مسجلة.[56]

يرجع سبب نشأة الاقتصاد الموازي مثل الأسواق السوداء في جميع انحاء العالم من خلال القواعد والقيود الحكومية. وإنه خُلق من ضريبة الدخل، ومختلف الضرائب الأخرى، والقيود المفروضة على التوظيف القانوني، والحظر المفروض على بعض الأنشطة. وأن الاقتصاد الموازي موجود لأنه يوفر سلعًا وخدمات إما غير متوفرة أو لا يمكن الحصول عليها إلا بأسعار أعلى. كما يوفر فرص العمل للعاطلين عن العمل في الاقتصاد القانوني، كتوظيف المتقاعدين، أو الأجانب غير الشرعيين الذين لا يتمتعون بمكان إقامة - والذين يتم تقييد حرية العمل لديهم.

---

[54] انظر في هذا الصدد: Keith Hart, **Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana**, The Journal of Modern African Studies, Vol 11, N°1,1973

[55] Keith Hart, **Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana**, The Journal of Modern African Studies, Vol 11, N°1,1973, p.p 88+89.

[56] Peter M. Gutmann, **The Subterranean Eonomy**, Financial Analysts Journal, v33, n° 6, 1977, P 26.

وفي نهاية دراسته أجاب عن سؤاله: ما الذي يمكن عمله تجاه الاقتصاد التحتي؟ بأنه على الحكومة عدم التظاهر بعدم وجود الاقتصاد التحتي، وأنه ينبغي مراجعة ارقام البطالة والعمالة والقوى العاملة لإيجاد تقديرات معقولة حول العمالة في الأنشطة غير المسجلة، كما أن الازدراء المتزايد للنظام الضريبي والتنظيم الحكومي تُوّلد الاقتصاد التحتي الذي ينشأ اصلاً من طرف الحكومة. كما أن عدم القاء نظرة جادة والفشل حيال ذلك قد يجعل جزء كبير من الاقتصاد الكلي غير ظاهر "تحتي". [57]

في سنة 1980 وفي كتابه "THE OTHER PATH" المترجم سنة 1997 من طرف شوقي جلال* إلى **"الدرب الآخر"**، حاول **"هرناندو دي سوتو"** اعادة قراءة تاريخ الأمم المتقدمة ليرى ما إذا كانت قد شهدت شيئا شبيها للانقسام بين الرسمي و غير الرسمي الذي تشهده الدول المتخلفة في عصره، ولاحظ ان المؤرخين وصفوا الحياة الاقتصادية في اوروبا بين القرنين الـ15 و الـ19 بتميزها بالمذهب التجاري، أين واجهت الغالبية (من فقراء الحضر و فلاحي الريف) عدداً من العقبات عندما أرادت أن تصبح جزءاً من التيار الرئيسي (الذي يضم مجموعة صغيرة من التجار و النبلاء تعمل بمباركة السلطات)، و كانت تفتقر إلى القانون الرئيسي لتسهيل أنشطتها الاقتصادية. من هنا جرى وصف التماثل مطولاً في كتابه "الدرب الآخر" حيث استعرض كم كان شائعاً ما نسميه بالقطاع غير الرسمي في بريطانيا، اسبانيا، فرنسا والمانيا المركنتالية. حيث إتسمت اوروبا في هذه الفترة بوجود نقابات تقييدية للتجار والصناع واحتكارات تمنحها الدولة وقواعد تعسفية تحكم كل جوانب الحياة الاقتصادية، وما نجم عن ذلك منع الغالبية من استخلاص المنافع الكاملة للمشاركة في التيار الرئيسي للحياة الاقتصادية، وهو مماثل لما تفشى بين مواطني بلدان العالم الثالث.[58]

وقد توالت محاولات مكتب العمل الدولي لتتبع وتفسير للقطاع والاقتصاد الموازي وذلك عبر العديد من المؤتمرات والتوصيات من بين أهمها سنة 1987، 1993، 1998 و2008.

حيث أقر مؤتمر 1987 على وجوب وضع منهجيات وبرامج لجمع البيانات المناسبة عن القطاع الحضري غير الرسمي والأنشطة الريفية غير الزراعية من طرف البلدان. ولهذا ينبغي وضع تعريفات وتصنيفات مناسبة من أجل تحديد وتصنيف السكان النشطين اقتصاديًا في القطاع الحضري غير الرسمي والعاملين في الأنشطة الريفية غير الزراعية. وكان أحد الاعتبارات الأساسية هو فكرة أن الخاصية "غير الرسمية" تتعلق قبل كل شيء بـ "الوحدة الاقتصادية"، أي الوحدات التي تمارس الأنشطة الاقتصادية. خاصة حجمها، تنظيم العمل، واستخدام العمل والتكنولوجيا، ودرجة التكامل مع القواعد واللوائح الرسمية للسلطات.[59]

كما ركز مؤتمر سنة 1993 على وضع معأيير لإحصاءات العمل، حيث يجب أن تهدف كل دولة إلى تطوير نظام شامل للإحصاءات عن النشاط الاقتصادي للسكان، من أجل توفير قاعدة إحصائية كافية لمختلف مستخدمي الإحصاءات، مع مراعاة الاحتياجات الوطنية المحددة الظروف. على وجه الخصوص، يجب أن يوفر النظام الاحتياجات في اتصال مع قياس

---

[57] Ibid, p 27.

* شوقي جلال: كاتب و مترجم مصري من مواليد 30 اكتوبر 1931 بالعاصمة المصرية القاهرة، له العديد من المؤلفات و الترجمات.

[58] هرناندو دي سوتو، ترجمة شوقي جلال، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

[59] INTERNATIONAL LABOUR OFFICE, Statistics of employment in the informal sector, Fifteenth International Conference of Labour Statisticians, Geneva, 19 - 28 January 1993.

العلاقات بين العمالة والدخل والخصائص الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، ويجب على الدول تطوير برامج لجمع البيانات حول التوظيف والدخل الذي يكشف عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة.[60]

وقد تطرق المؤتمر في نسخته السادسة عشر سنة 1998 إلى عمالة الاطفال، وانه بالرغم من القوانين الدولية الصارمة ومعايير حماية الأطفال، إلا أن الأطفال يشاركون في أنشطة في كثير من الأحيان استغلالية أو خطرة وتؤثر على تعليمهم وصحتهم. ومع ذلك فلم تعد ظاهرة عمالة الأطفال في السنوات الاخيرة منتشرة بنسب مرتفعة فحسب بل أصبحت ضارة بشكل متزايد.

في غياب منهجية مناسبة، صممت منظمة العمل الدولية مناهج استقصائية خاصة، واختبارها من خلال تجارب في بعض البلدان في أوائل التسعينيات، في الإطار مشروع مشترك بين الإدارات والبرنامج الدولي للقضاء على عمالة الأطفال، تحت اِسم "برنامج المعلومات الإحصائية ومراقبة تشغيل الأطفال" سنة 1998، يضم 40 دولة بهدف تزويد البلدان بالأدوات الأساسية لتخطيط وتنفيذ السياسات وبرامج العمل لمكافحة عمل الأطفال.[61]

فيما اهتم المؤتمر السابع عشر لسنة 2003 بأسعار الاستهلاك و "القطاع غير الرسمي " حيث تمّ إدماج بعض أنواع التشغيل المأجور الممارس خارج إطار مؤسسات" القطاع غير الرسمي "وتطور ذلك إلى مصطلح جديد هو" التشغيل غير الرسمي " أو" العمالة غير الرسمية"

ثانيا: نمو الاقتصاد الخفي في الجزائر:

تعود جذور الاقتصاد الموازي في الجزائر إلى فترة بعيدة، ومع ذلك، لم تولِ الدولة والدراسات الاهتمام الكافي بتلك الظاهرة. ومع ظهور الأزمة النفطية في عام 1986 وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني، مثل اختلالات في الميزانية العامة، وتدهور قيمة الدينار، وندرة السلع الاستهلاكية، وانخفاض القدرة الشرائية، وارتفاع معدلات البطالة... اضطرت الحكومة إلى التحول من التخطيط المركزي إلى اعتماد اقتصاد السوق. ويُعتبر ظهور وانتشار الاقتصاد الخفي نتيجة لهذا التحول. وبناءً على ذلك، يمكن تقسيم مراحل نمو الاقتصاد الموازي في الجزائر إلى ثلاثة مراحل:

الفرع الاول: مرحلة الاقتصاد الموجه (قبل سنة 1986):

بعد الاستقلال، اتجه الاقتصاد الجزائري نحو القطاع الزراعي نظرًا لنقص العمالة المؤهلة بسبب ضعف المستوى التعليمي خلال فترة الاستعمار الفرنسي. بالإضافة إلى ذلك، هاجرت الكفاءات والعمالة المؤهلة مع المستعمر الفرنسي، مما أدى إلى وجود الآلاف من الوظائف

[60] Idem.

[61] INTERNATIONAL LABOUR OFFICE, **Sixteenth International Conference of Labour Statisticians**, Geneva, October 1998.

الشاغرة في تلك الفترة والتي كانت تتركز في مناطق جغرافية محددة أثر مؤتمر طرابلس المنعقد خلال 27 ماي إلى 4 جوان 1962 في وضع الأسس والاتجاهات التي ستتبعها الجزائر بعد استقلالها. ومن الناحية الاقتصادية، تم اختيار النهج الاشتراكي وسياسة التخطيط كتعويض للتخلف الذي تعرضت له البنية الاقتصادية والاضطرابات الثقافية والاجتماعية خلال فترة الاستعمار الرأسمالي. وبدأ العمل بنظام المخططات التنموية اعتبارًا من عام 1967، حيث تم تنفيذ مخططات ثلاثية ومخططات رباعية وخماسية، وأولوية التشغيل كانت في صدارة اهتمام مخططات التنمية نظرًا لدوره الأساسي في تحقيق التوازنات الاجتماعية من خلال المنشآت الصناعية الكبرى.

ترتبط هذه المرحلة بتبني نظام الاقتصاد المخطط واستثمار المشاريع الصناعية. حيث تم تنفيذ مشاريع واسعة النطاق، مما أدى إلى زيادة الطلب على القوى العاملة. وخلال الفترة من عام 1966 إلى عام 1985، تم إنشاء حوالي 2 مليون وظيفة جديدة، بمعدل سنوي يبلغ 43,000 وظيفة خلال المخطط الثلاثي، و88,000 و135,000 وظيفة خلال المخططين الرباعيين على التوالي. وفي الفترة من عام 1978 إلى عام 1979، بلغ المتوسط 99,000 وظيفة، وفي المخطط الخماسي الأول بلغ المتوسط 140,000 وظيفة، وهو يشير إلى تراجع في معدل الزيادة السنوية لإنشاء الوظائف بنسبة 4.2% سنويًا مقارنة بالسنوات قبل عام 1980، حيث كانت الزيادة السنوية 4.4%. ونتيجة لذلك، تم تحقيق 61% من إجمالي الوظائف المخطط لها خلال هذا المخطط.[62]

تميزت تلك التوظيفات بدورها الفعال في تقليل معدلات البطالة من أكثر من 32.9% في عام 1966 إلى أقل من 10% في نهاية المخطط الخماسي الأول. وقد انعكس ذلك على تحسن المستوى المعيشي وارتفاع النمو الديمغرافي، مما أدى بدوره إلى زيادة الطلب على الموارد والسلع الاستهلاكية. ومع ضعف القدرة الإنتاجية المحلية على تلبية هذا الطلب المتزايد على السلع والخدمات، ارتفعت الأسعار بشكل كبير وانتشرت ظاهرة المضاربة والبيع بالمحسوبية وتحت الطاولة، والتي تعتبر مظاهر للاقتصاد الموازي. وبالتالي، لم يكن الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال هذه المرحلة ذو أهمية كبيرة ولم يكن له الشكل والحجم المهم.

لجأت الحكومة للاستيراد لتلبية هذا الطلب المتزايد، مما أدى إلى زيادة حجم الديون في نهاية الثمانينات. وعلى الرغم من تحسن أسعار البترول خلال تلك الفترة، إلا أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً. ففي عام 1986، ظهرت أزمة عالمية أثرت على العديد من المؤشرات والجوانب، ومن أهمها انخفاض أسعار الوقود إلى حوالي النصف. وكان لهذا الانخفاض تأثير كبير على المؤشرات الاقتصادية الداخلية، مما أدى إلى دخول مرحلة جديدة في الاقتصاد الجزائري.

الفرع الثاني: مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق (من 1986 إلى 1999)

تعرض المخطط الخماسي الثاني لتأثير الأزمة النفطية العالمية، حيث انخفضت أسعار البترول من أكثر من 27 دولارًا للبرميل إلى 13.53 دولارًا للبرميل. وكان لهذا التأثير تبعات

[62] بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008 باستعمال نموذج VAR، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011، ص,ص47-49.

سلبية على الاقتصاد والمجتمع، حيث انخفضت إيرادات الدولة بنسبة تقريبية تصل إلى النصف، وزادت قيمة الدين من حوالي 10 مليون دولار في عام 1980 إلى 16.48 مليون دولار في عام 1985، ثم إلى 27.89 مليون دولار في نهاية المخطط. كما ارتفعت معدلات النمو السكاني بشكل كبير، وزادت الأسعار نتيجة الطلب المتزايد وندرة السلع في الأسواق.

جعلت تلك الظروف الحكومة باتباع سياسة التقشف لتقليل نفقاتها العامة، واضطرت لإجراء إصلاحات هيكلية، أثرت سلبًا على مختلف المجالات، خاصة سوق العمل الذي شهد تدهورًا كبيرًا خلال هذه الفترة. فقد انخفض متوسط إنشاء فرص العمل من 140,000 في المخطط السابق إلى 125,000 في عام 1985، ليتراجع إلى حوالي 64,000 منصب في عام 1987، وتحقق أدنى قيمة في عام 1988 بلغت 61,000 منصب، ثم استقرت عند 59,000 منصب في عام 1989. وأثرت هذه البيانات على مستوى البطالة، حيث ارتفعت من 435,000 في عام 1985 إلى 1,010,900 في عام 1987، ثم 1,150,000 في عام 1989.وتعكس معدلات البطالة هذه التغيرات، حيث شهد المخطط الخماسي الأول انخفاضًا ملحوظًا في تلك المعدلات، حيث بلغ متوسط البطالة 12.66% في المخطط الخماسي الأول، ثم ارتفع إلى متوسط 16.22% في المخطط الثاني، حيث سجلت أعلى قيمة في عام 1987 بنسبة بطالة بلغت 28.11%.

تلك العوامل كانت نقطة تحول في الاقتصاد الجزائري بشكل عام. ومع ذلك، كان الاقتصاد الموازي هو المشهد الجديد والأكثر بروزًا في الساحة الاقتصادية، والذي لم يكن معروفًا من قبل بسبب اكتمال ملامحه وارتفاع معدلاته. كان بديلًا استراتيجيًا نتيجة لقصور الاقتصاد الرسمي في توفير السلع والخدمات في الأسواق السوداء وغير الرسمية، بالإضافة إلى توفير عدد كبير من فرص العمل. وقد وصلت مدخلاته إلى 39.2 مليار دينار جزائري في عام 1980، ثم ارتفعت إلى 49.2 مليار دينار جزائري، وأخيرًا إلى 116.6 مليار دينار جزائري في عام 1988.[63] بنسبة قدرت بـــــ 19.5% من الناتج الداخلي الخام.[64] ما زاد الطين بلة نتائج تلك الاصلاحات التي أُرغمت عليها الحكومة في ظل تلك الظروف، و ما نتج عنها من اثار جد سلبية على المستوى المعيشي للأفراد نتيجة لسياسة ترشيد نفقات الميزانية و محاولة رفع مواردها، حيث نذكر أهم ما نتج عنها في:

- ✓ تحرير الأسعار ورفع الدعم تدريجياً عن السلع الاستهلاكية؛ وتدهور سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية؛
- ✓ تقليص الواردات إلى حوالي النصف وركود النشاط الاقتصادي وانخفاض معدل النمو.

على الرغم من الآثار السلبية الناتجة عنها، إلا أن آثارها على سوق العمل تعتبر الأبرز. صرحت وزارة العمل في عام 1998 أن عدد فرص العمل المفقودة يقدر بحوالي 637,188 فرصة عمل. واستقر معدل إنشاء فرص العمل عند متوسط 40,000 فرصة جديدة في الفترة من 1994 إلى 1997، ولكن بعد ذلك تدهورت الأمور بشدة ليصل إلى 27,000 فرصة جديدة سنويًا فقط. ولا يمكننا نسيان العامل الأساسي للبطالة، وهو الطلب الزائد الناجم عن النمو

---

[63] نجاة مشمس، **الاقتصاد الموازي و الاستقرار الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر 1980-2014**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2018، ص,ص 268+269.

[64] دلال بن سمينة، **انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الانسانية-جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 37/36، نوفمبر 2014، ص410.

الديموغرافي، حيث يجب أن نتوقع حوالي 200,000 إلى 300,000 طلب جديد كل عام في سوق العمل. وبشكل عام، يمكن تلخيص آثار هذه الإصلاحات على سوق العمل في النقاط التالية:

- ✓ تراجع معروض العمل في الاقتصاد الجزائري خلال سنوات الاصلاحات إلى حوالي 50%، حيث نجد ان القطاع العام يمثل القطاع الاول بنسبة 78% في توفير مناصب شغل، يليه القطاع الخاص بنسبة 17.8% ثم القطاع الاجنبي بنسبة 4.2%؛
- ✓ حدوث تحول في هيكل وطبيعة مناصب العمل المعروضة، حيث بلغت نسبة الوظائف المؤقتة 74.5% سنوياً؛
- ✓ ارتفاع معدل البطالة وذلك راجع إلى العدد الكبير للمنضمين الجدد لقوة العمل، اضافة إلى الاعداد الكبيرة للتسريحات العمالية خلال الفترة.[65]

تزايدت معدلات البطالة خلال فترة الاصلاحات، حيث ارتفعت إلى حوالي 24% في عام 1994 بعد أن كانت تبلغ 19.7% في عام 1990. وفي عام 1999، وصلت إلى أعلى مستوياتها بنسبة 29.29%. ومن الواضح أن الاقتصاد الموازي يعتبر المصدر الرئيسي لاستيعاب هذه القوى العاملة ومعدلات البطالة المرتفعة، حيث تشير تقارير الديوان الوطني للإحصاءات إلى أن عدد الوظائف غير الرسمية بلغ 375,000 في عام 1992، وارتفع إلى 900,000 في عام 1996. وقد ارتفعت نسبة الوظائف غير الرسمية كنسبة من إجمالي الوظائف من 13% في عام 1992 إلى 18.8% في عام 1996 وتجاوزت 20% في عام 1999. وتشير إحصائيات الديوان إلى أن حجم الاقتصاد الموازي ارتفع من 25.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1990 إلى 32.95% في عام 1998 نتيجة للأسباب المذكورة سابقًا.

الفرع الثالث: مرحلة الانتعاش الاقتصادي (منذ سنة 2000)

مع حلول العام 2000، شهدت أسعار الوقود ازدهارًا في الأسواق العالمية، حيث ارتفعت إلى أكثر من 27 دولارًا للبرميل بعد أن كانت عمومًا أقل من 20 دولارًا للبرميل في المرحلة السابقة. ومع استمرار ارتفاع تلك الأسعار على مدى سنوات عديدة، تأثرت معظم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بشكل إيجابي. فقد سمح تحسن هذه الموارد للوقود بوضع ميزانية توسعية بهدف تعزيز الاقتصاد الوطني، حيث بدأت برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة من 2001 إلى 2004 والتي تم تخصيص أكثر من 525 مليار دينار لها، وزادت في النهاية إلى 1200 مليار دينار. وتبع ذلك برنامج دعم النمو الخماسي (2005-2009) كاستكمال للبرامج السابقة بتخصيص مبلغ مالي قدره 4202 مليار دينار، بالإضافة إلى برامج إضافيتين لتنمية مناطق الجنوب والهضاب والموارد المتبقية من البرنامج السابق... ليصل المبلغ الإجمالي إلى 8705 مليار دينار. وفيما يتعلق بالبرنامج التنموي الخماسي للفترة من 2010 إلى 2014، تم تخصيص مبلغ مالي قدره 21124 مليار دينار، وأخيرًا برنامج توطيد النمو الخماسي للفترة من 2015 إلى 2019 بمبلغ مالي قدره 20412 مليار دينار، وفقًا لتقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. وقد كانت لهذه البرامج بأغلفتها المالية الضخمة تأثير كبير على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، خاصة الدين الخارجي، معدلات

[65] بن بوزيان محمد وآخرون، قياس اثر الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر على مشكلة البطالة و التشغيل، **الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه**، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر، جوان 2008، ص.ص 118+119.

النمو، معدلات التشغيل والبطالة وغيرها، مع ملاحظة تراجعها خلال البرنامج الأخير نتيجة لانخفاض أسعار الوقود.

تحسنت معدلات البطالة بشكل كبير خلال الفترة المذكورة. فقد انخفضت من حوالي 30% في نهاية التسعينات إلى 17.65% في نهاية المخطط الأول، ثم إلى حوالي 10% في نهاية المخطط الثاني. واستقرت في حدود 10% و11% خلال المخططين الأخيرين. يعود هذا الانخفاض إلى الوظائف الجديدة التي تم إنشاؤها خلال تلك المخططات، والتي تتطلب عمالة كبيرة. وقد ساهمت المشاريع الضخمة في فتح المجال للقطاع الخاص وتمويل المشاريع الخاصة. تم إنشاء 717,227 وظيفة منها 474,103 وظيفة دائمة خلال المخطط الأول، وبمعدل 400,000 وظيفة سنويًا خلال المخطط الثاني، وبمعدل 485,000 وظيفة خلال السنوات 2014-2016.

من ناحية أخرى، شهدت عدد التوظيفات المؤقتة التي تم إنشاؤها نموًا كبيرًا خلال هذه الفترة. فقد بلغ عدد الوظائف المؤقتة 20505 مقابل 3191 وظيفة دائمة في عام 2001، و45357 وظيفة مقابل 11689 وظيفة دائمة في عام 2004، و157598 وظيفة مقابل 21286 وظيفة دائمة في عام 2009. وعلى الرغم من التقارب الذي حدث منذ عام 2012، إلا أن نتائج المخطط الأخير (2015-2019) تشير إلى أن معظم هذه التوظيفات كانت مؤقتة، حيث بلغت نسبتها ثلاثة أرباع الوظائف الإجمالية وفقًا لأرقام الديوان الوطني للإحصاءات.

لاحظنا تطورًا ملحوظًا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد فرص العمل التي تم إنشاؤها من خلالها. فقد ارتفعت هذه الأرقام من 245348 مؤسسة التي أنشئت في عام 2001 وأنتجت 634375 فرصة عمل، إلى 578494 مؤسسة في عام 2009 خلقت 1546584 فرصة عمل، ثم ارتفعت إلى 852053 مؤسسة في عام 2014 توظف أكثر من مليون شخص. وصولًا إلى 1093170 مؤسسة في نهاية عام 2018 توفر أكثر من 2690246 فرصة عمل وفقًا لإحصائيات وزارة الصناعة والمناجم.

وعلى الرغم من تحسن معظم المؤشرات الاقتصادية، إلا أن معدلات الاقتصاد غير الرسمي شهدت نموًا خلال هذه الفترة. فقد ارتفعت هذه المعدلات من 35.6% من إجمالي الناتج الداخلي الخام في عام 2003 إلى حوالي 45% في عام 2012، وصولًا إلى ما يقرب من النصف في عام 2017. وفيما يتعلق بحجم التشغيل غير الرسمي، فقد تطور من 33.5% في عام 2001 إلى 41.3% في عام 2005، ثم 45.6% في عام 2010، قبل أن ينخفض إلى نسبة تقدر بـــ 42.4% في عام 2013، وفقًا لبيانات الديوان الوطني للإحصاءات.[66]

المبحث الثاني: الأبحاث والدراسات السابقة

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لدراسات السابقة إلي تعرضت لموضوع الاقتصاد الموازي، نشير إلى تعدد الدراسات من حيث الطريقة والفترة الزمنية، الا ان تركيزنا سيكون على الدراسات القياسية، التي حاولت تقدير حجم الظاهرة، وذلك باختصارها في جداول.

[66] سعدية قصاب، فاطمة الزهراء عيدودي، سياسة التشغيل في الجزائر1990-2014 تشخيص و تقييم، مجلة معارف، العدد 20، 2016، ص 48.

المطلب الاول: دراسات محلية

سنحاول استعراض أهم الدراسات التي حاولت تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر، مع محاولة ترتيبها من الأحدث إلى الاقدم.

الجدول رقم (1-1): يوضح دراسة حساين أسماء و ساهد عبد القادر

صاحب الدراسة/السنة	حساين أسماء و ساهد عبد القادر / 2020
عنوان الدراسة	حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر –دراسة قياسية- خلال الفترة 1990-2018
نوع ومكان	مقال علمي منشور بمجلة أبحاث اقتصادية و إدارية الصادرة عن جامعة
إشكالية الدراسة	ما هو حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي الرسمي خلال الفترة 1990-2018؟
أهداف الدراسة	تهدف الدراسة إلى تقدير وفهم أفضل لحجم الاقتصاد الخفي، لذلك من المأمول أن توفر مزيدا من الأفكار حول اتجاهاته لمساعدة واضعي السياسات معرفة أن القطاع الموازي للاقتصاد الجزائري يشكل جزء كبير من الاقتصاد الكلي، وبالتالي فان إدراك ذلك هو شرط ضروري ومسبق لوضع سياسة نقدية ومالية مناسبة لتحفيز النمو الاقتصادي الواسع.
منهج الدراسة	الاعتماد على طريقة الطلب على العملة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي
نتائج الدراسة	توصل الباحثان إلى أن معدلات الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج الداخلي الخام تراوحت نسبته بين 25.69% و36.93% خلال الفترة الدراسة، وأرجع الباحثان هذا النمو إلى تدهور المستوى المعيشي بسبب تحرير الأسعار مع ثبات مستويات الاجور، بالإضافة إلى زيادة عمليات التهريب نتيجة لتحرير التجارة الخارجية وزيادة العبء الضريبي. أما الفترة الموالية 2001-2018 فقد عرف فيها الاقتصاد الجزائري نوع من الاستقرار واستعادة التوازنات الاقتصادية، من خلال إرتفاع أسعار النفط وانخفاض مستويات المديونية وهو ما انعكس على انخفاض تلك المعدلات من 48% سنة 2003 إلى نوع من الاستقرار (في حدود 28%) إلى غأية 2008. الا ان هذا الاستقرار لم يدم طويلا وسرعان ما اتجهت تلك النسب إلى الارتفاع منذ سنة 2009 نتيجة للعوامل التي رافقت برامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو، والتي ظهر معها انتشار الفساد الاداري وهو ما جعل النسبة ترتفع لنسب قياسية سنة 2015 بلغت 53%.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات دراسة حسأين اسماء و ساهد عبد القادر، حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر –دراسة قياسية- خلال الفترة 1990-2018، مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة مجمد خيضر بسكرة، المجلد 14، العدد 2، 2020. [67]

الجدول رقم (1-2): يوضح دراسة حنان حاقة واخرون

صاحب الدراسة/السنة	حنان حاقة واخرون / 2019
عنوان الدراسة	العلاقة بين الاقتصاد الموازي والموارد العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018
نوع ومكان	مقال علمي نشر بمجلة رؤى اقتصادية بجامعة حمه الأخضر -الوادي- الجزائر
إشكالية الدراسة	هل توجد علاقة سببية بين الاقتصاد الموازي والموارد العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018؟
أهداف الدراسة	سعت الدراسة إلى: قياس وتحليل الأثر بين تغيرات الاقتصاد الموازي والموارد العامة تحديد نمط العلاقة واتجاهها بين الاقتصاد الموازي والموارد العامة
منهج الدراسة	اعتمد الباحثون على نموذج الطلب على العملة لـــ Tanzi في تقدير حجم الاقتصاد الخفي، ثم دراسة العلاقة بين الاقتصاد الموازي والموارد العامة للدولة متمثلة في الجباية، وذلك عن طريق منهجية غرانجر لاختبار العلاقة السببية وفق ثلاث مراحل.
نتائج الدراسة	توصل الباحثون من خلال دراستهم إلى ان هناك تزايد مستمر لحجم الاقتصاد الخفي خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع كنسبة من الناتج الداخلي الخام من 45.75% سنة 1991 إلى 51.61% سنة 1993 جراء التوجه نحو اقتصاد السوق، اما خلال الفترة 2000-2014 فقد انخفض فيها حجم الظاهرة من 31.76% إلى 39.91% حيث ارجعه الباحثون إلى عدم تحقيق الاهداف المحددة في البرامج التنموية، ليرتفع من 7627794 مليار دينار سنة 2016 إلى 8439016 مليار دينار سنة 2018، بسبب جمود النظام الضريبي وعجزه عن مواجهة التطورات الاقتصادية والاجتماعية. كما توصل الباحثون إلى أن وجود الاقتصاد الموازي لا يؤدي فقط إلى تشويه بيانات الناتج المحلي الاجمالي، وإنما يؤثر أيضاً على كافة المعلومات المتاحة حول معظم جوانب النشاط الاقتصادي، وبالتالي يؤثر على السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية على المستوى الكلي. ومن ثم فإن الاقتصاد الموازي يتسبب في تفاقم المشكلات الاقتصادية والأثار الاجتماعية بدلا من معالجتها.

[67] حساين اسماء و ساهد عبد القادر، **حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر –دراسة قياسية- خلال الفترة 1990-2018**، مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة مجمد خيضر بسكرة، المجلد 14، العدد 2، 2020.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات دراسة حنان حاقة، رفيقة حروش و هشام لبزة، العلاقة بين الاقتصاد الموازي و الموارد العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة حمة لخضر الوادي، المجلد 9، العدد 2، ديسمبر 2019 [68]

الجدول رقم (1-3): يوضح دراسة رضا دحماني و مراد زأيد

صاحب الدراسة/السنة	رضا دحماني و مراد زايد / 2019
عنوان الدراسة	تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي باستخدام طريقة نسبة النقود السائلة - حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2017
نوع ومكان	مقال علمي نشر بمجلة رؤى اقتصادية بجامعة حمة الأخضر -الوادي- الجزائر
إشكالية الدراسة	ما هو حجم أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي؟
أهداف الدراسة	هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، ومحاولة قياس حجمه في الجزائر كنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي باستخدام منهج نسبة النقود السائلة لغوتمان
منهج الدراسة	الاعتماد على منهجية غوتمان (المعروفة بنسبة النقود السائلة) في تقدير حجم الاقتصاد الخفي والتي تعتبر أحد المناهج المادية المعتمدة
نتائج الدراسة	توصل الباحثان في دراستهم إلى تذبذب حجم الاقتصاد غير الرسمي كسبة من الناتج الداخلي الخام، حيث تراوحت نسبته بين 10% و 20% خلال الفترة 1970-1988 ، إلا أنه خلال 1989-2003 شهد حجم الأنشطة غير الرسمية ارتفاع مفاجئ تراوح بين 25% و 30% و ذلك بسبب التحولات الجذرية التي عايشها الاقتصاد الوطني نتيجة الازمة النفطية لسنة 1986، و ذلك ما أثر سلبا على سوق العمل، و مع بداية سنة 2004 أخذت الأنشطة الخفية في الانخفاض إلى غاية سنة 2007، أين سجلت ادنى مستوياتها نتيجة لتعافي الوضعية المالية و الموازنة العامة للاقتصاد الجزائري نتيجة لارتفاع المداخيل البترولية، ثم ارتفعت النسبة مع بداية سنة 2008 لتستقر في حدود 25% مع بداية 2016. كما أشار الباحثان إلى وجود بعض التقديرات الزائفة خلال السنوات المجاورة لسنة 2007، وهي السنة التي قدر فيها حجم الاقتصاد الخفي بقيم معدومة، وهي مستحيلة كون الاقتصاد الخفي لا يمكن أن ينعدم في الاقتصاد الوطني. في حين انه حتى القيم الاخرى المتوصل اليها والتي كان اقصاها 30% تعتبر مخالفة للقيم المتوصل اليها في اغلب الدراسات المشابهة، والتي توصلت إلى حدود الـــ 40% والـــ 50% من الناتج الداخلي الخام.

[68] حنان حاقة، رفيقة حروش و هشام لبزة، **العلاقة بين الاقتصاد الموازي و الموارد العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة حمة لخضر الوادي، المجلد 9، العدد 2، ديسمبر 2019.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات دراسة رضا دحماني و مراد زأيد، تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي باستخدام طريقة نسبة النقود السائلة - حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2017، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة حمة لخضر الوادي، المجلد 9، العدد 2، ديسمبر 2019. [69]

الجدول رقم (1-4): يوضح دراسة قوري يحي عبد الله

صاحب الدراسة/السنة	قوري يحي عبد الله / 2018
عنوان الدراسة	تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC للفترة 1970-2016
نوع ومكان	مقال علمي نشر بمجلة ابعاداقتصادية، المجلد 08، رقم 01، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر
أهداف الدراسة	هدف الباحث من خلال دراسته تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج المؤشرات والأسباب المتعددة Multiple Causes and Indicator Multiple، وذلك من خلال اعطاء البحث دفعا جديدا من خلال تحديث البيانات بالإضافة إلى إضافة متغيرات جديدة تتمثل بشكل خاص في ظاهرة النزوح الريفي (نسبة التمدن.)
منهج الدراسة	اعتمد الباحث على نموذج MIMIC تقدير حجم الاقتصاد الخفي
نتائج الدراسة	توصل الباحث من خلال الدراسة إلى الزيادة المعتبرة في حجم الاقتصاد الموازي بداية من سنة 2000، وذلك بعد استقرار نسبي خلال تسعينات القرن الماضي، حيث ارتفعت قيمته كنسبة من الناتج الداخلي الخام من 35,5% سنة 1995 إلى 38,1% سنة 2005 لتفوق 50% سنة 2015، حيث سجل متوسط قدره 31,9% كمتوسط خلال فترة الدراسة. وقد أشار الباحث إلى أن ارتفاع عجز الموازنة كنتيجة لتبني الحكومة لسياسة مالية توسعية يؤدي إلى ارتفاع الاقتصاد الموازي بسبب انتشار الفساد وسوء التسيير، كما أن سياسة العمران العشوائية وغير المتوازنة بالإضافة إلى الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد خلال التسعينات وما نتج عنها من هجرة كبيرة للسكان من الأرياف إلى المدن، ادى إلى ارتفاع الاقتصاد الموازي باعتباره المنفذ الوحيد لضمان حد أدني من الدخل عن طريق الاعمال غير الرسمية.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات دراسة قوري يحي عبد الله، تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC للفترة 1970-2016، ابعاد اقتصادية، المجلد 08، رقم 01، كلية العلوم لاقتصادية و التجارية و لوم التسيير ، جامعة امحمد بوقرة ،بومرداس، الجزائر، 2018. [70]

[69] رضا دحماني و مراد زايد، **تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي باستخدام طريقة نسبة النقود السائلة - حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2017**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة حمة لخضر الوادي،المجلد 9، العدد 2، ديسمبر 2019.

[70] قوري يحي عبد الله، **تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC للفترة 1970-2016**، ابعاد اقتصادية، المجلد 08، رقم 01، كلية العلوم لاقتصادية و التجارية و لوم التسيير ، جامعة امحمد بوقرة ،بومرداس، الجزائر، 2018.

الجدول رقم (1-5): يوضح دراسة نجاة مشمس

صاحب الدراسة/السنة	نجاة مشمس / 2018
عنوان الدراسة	الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 1980-2014
نوع ومكان	أطروحة دكتوراه بجامعة محمد خيضر بسكرة
إشكالية الدراسة	ما مدى نجاعة سياسات الاستقرار الاقتصادي في معالجة ظاهرة الاقتصاد الموازي؟
أهداف الدراسة	هدفت الباحثة من خلال دراستها إبراز الدور الاجتماعي والاقتصادي الذي تلعبه الأنشطة غير الرسمية هذا من ناحية، ومختلف صور الاستغلال الذي تتعرض له في سياق التنمية الحضرية التي غالبا ما تخصص لها جانبا كبير من الاستثمار لمواجهة المشكلات الحضرية كنمو الاحياء المتخلفة، نقص السكان، البطالة، وقلة الخدمات التعليمية. معرفة مدى كفاءة السياسة الاقتصادية في أيجاد علاج مناسب لطبيعة والأسباب التي تقف وراء نمو الظاهرة
منهج الدراسة	اعتمدت الباحثة على المنهج التاريخي والوصفي التحليل، حيث اعتمدت في النموذج القياسي على قيمة التهرب الضريبي كدالة خطية تابعة لبعض.
نتائج الدراسة	توصلت الباحثة في الاخير إلى تقدير دالة التهرب الضريبي كأحد أوجه الاقتصاد الخفي على أهم متغيرات النشاط الاقتصادي خلال 1994-2014 المتمثلة في الكتلة النقدية، سعر الصرف، سعر البترول، الاجر الادنى المضمون، الاستهلاك الفردي (القدرة الشرائية)، الاستثمار و اجمالي الضرائب المباشرة و غير المباشرة، حيث ان تحسن تلك المتغيرات و استقرارها يعبر عن الاستقرار اقتصادي, وقد بلغ معامل التحديد في النموذج المقدر ما قيمته 82.5% و هذا ما يعكس درجة الارتباط بين متغيرات النشاط الاقتصادي و الاقتصاد الموازي، الا ان ابرز ما يمكن ملاحظته من خلال الدراسة هو ارتباط أسعار البترول بالاقتصاد الخفي و بباقي متغيرات النموذج.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات دراسة نجاة مسمش، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر 1980-2014، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2018[71]

الجدول رقم (1-6): يوضح دراسة بودلال علي

صاحب الدراسة/السنة	بودلال علي /2007

[71] نجاة مسمش، **الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر 1980-2014**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2018.

عنوان الدراسة	تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر-مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي خلال الفترة 1970-2004"
نوع ومكان	أطروحة دكتوراه بجامعة تلمسان – الجزائر
إشكالية الدراسة	إشكالية تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر وما الأثر الذي يمارسه هذا الاقتصاد في عجز الميزانية العامة من جراء الفاقد الضريبي؟
أهداف الدراسة	تحليل الأساليب التي تؤدي إلى نشؤ ونمو الاقتصاد الخفي، التعرف على ابعاد ومكونات الاقتصاد الخفي، قياس تأثير الاقتصاد الخفي على حصيلة الضرائب في الجزائر، ومن نتائج الميزانية العامة.
منهج الدراسة	استعمل المنهج الوصفي التحليلي والقياسي، حيث اعتمد على نموذج Tanzi في تقدير حجم الاقتصاد لخفي
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى التزايد المستمر للاقتصاد الخفي خلال فترة الدراسة 1970-2004، كما توصلت إلى حجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج الداخلي الخام ما بين 28% و22% خلال 1970-1991، وبين 27% و24 %خلال الفترة 1992-2004. الا انه وعلى العموم ومن خلال النتائج المتوصل اليها يمكن ملاحظة الانخفاض المحسوس لحجم الاقتصاد الموازي قبل الازمة النفطية لسنة 1986 حيث بلغت نسب الاقتصاد الموازي أدني مستوياتها سنتي 1984 و1985 بمقدار 21%، في حين سُجلت اعلى المستويات خلال بداية السبعينات ونهاية التسعينات بمتوسط حسابي 25%.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات دراسة بودلال علي، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر-مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، كلية التسيير والعلوم التجارية، جامع ابي بكر بلقأيد تلمسان، 2007 [72]

المطلب الثاني: دراسات اجنبية

من خلال هذا المطلب سنحاول استعراض أهم الدراسات الأجنبية التي لها علاقة بموضوع دراستنا

الجدول رقم (1-7): يوضح دراسة أحمد مجدي عبد العزيز منصور

صاحب الدراسة/السنة	أحمد مجدي عبد العزيز منصور /2019

[72] بودلال علي، **تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر-مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامع ابي بكر بلقايد تلمسان، 2007.

عنوان الدراسة	تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في تسعة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتحليل أثره على مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية في مصر خلال الفترة من 2000 إلى 2017
نوع ومكان	رسالة دكتوراه بجمهورية مصر العربية 2019
أهداف الدراسة	هدفت الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر وثمانية بلدان نامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. حيث ركز بشكل كبير على الاقتصاد المصري، وتقييم محددات الاقتصاد غير الرسمي وتأثيره على مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية في مصر خلال فترة الدراسة
منهج الدراسة	استعمال المخل النقدي في تقدير حجم الاقتصاد الخفي
نتائج الدراسة	استنتجت الدراسة أن أعلى متوسط لحجم الاقتصاد غير الرسمي كان في الأردن بنسبة 23.8%، في حين أن أدنى متوسط لحجم الاقتصاد غير الرسمي كان في البحرين مع 11.15%. وفيما يتعلق بمصر، بلغ متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي للفترة من 2000 إلى 2017، 21.4%، مما يعني أن مصر أقرب إلى أعلى مؤشر الاقتصاد غير الرسمي في البلدان النامية، كما استنتج أيضاً أن أفضل طريقة للحصول على فوائد الاقتصاد غير الرسمي هو أن يتم دمجه في الاقتصاد الرسمي

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات دراسة مذكرة أحمد مجدي عبد العزيز منصور نقلا عن: بوابة بنكي، http://www.bankygate.com/show.aspx?id=2938، بتاريخ، 2024/04/05.

الجدول رقم (1-8): يوضح دراسة فوزي سبوعي

صاحب الدراسة/السنة	فوزي سبوعي / 2019
عنوان الدراسة	Le Secteur informel en Tunisie : état des lieux et recommandations
نوع ومكان	مداخلة في إطار منتدى الضرائب في نسخته السادسة المنظمة من طرف المعهد العربي لمديري المؤسسات في صفاقس بتونس بتاريخ 18 افريل 2019
إشكالية الدراسة	
أهداف الدراسة	هدف الباحث بتحليل بعض الاحصائيات الرسمية، كإحصائيات مركز "احصائيات تونس" و "مركز البحوث والدراسات الاجتماعية" بتونس
منهج الدراسة	دراسة وصفية تحليلية
نتائج الدراسة	توصل الباحث إلى ان العمل غير الرسمي يمس بشكل أساسي الشباب دون سن الاربعين: 60٪ من الذكور و83 ٪ من الاناث حسب احصائيات 2014. في حين بلغ معدل العمل غير الرسمي 84 ٪ للفئة العمرية 15-19 و42 ٪ للفئة 20- 24 سنة. وحسب احصائيات نفس السنة فإن العمالة غير الرسمية يتضرر منها الذكور أكثر، حيث بلغت نسبة العمل غير الرسمي في صفوفهم 33%

	مقابل 15% بالنسبة للإناث. كما يمثل العاملون لحسابهم الخاص نسبة 57% من اجمالي العمالة غير الرسمية، في حين أن حصتهم في القوى العاملة لا تتجاوز 22%. وتؤكد نتائج الدراسة أن إحدى خصائص الاقتصاد غير الرسمي في البلدان النامية هي هيمنة وضع العمل الحر.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات دراسة Faouzi SBOUI **,Le Secteur informel en Tunisie : état des lieux et recommandations,** Sixième Forum de la Fiscalité – IACE (Section de Sfax), Tunis, 2019[73]

الجدول رقم (1-9): يوضح دراسة Jauhari B. Dahalan

صاحب الدراسة/السنة	Jauhari B. Dahalan, و Awadh Ahmed Mohammed Al-Gamal / 2017
عنوان الدراسة	Currency Demand Approach and Underground Economy in Qatar
نوع ومكان	مقال: Proceedings of The 7th Annual International Conference (AIC) Syiah Kuala University and the 6th International Conference on Multidisciplinary Research (ICMR) in conjunction with the International Conference on Electrical Engineering and Informatics (ICELTICs), Banda Aceh, Indonesia
أهداف الدراسة	هدفت الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في دولة قطر خلال الفترة 1980-2010، هذا بالإضافة إلى البحث في الأسباب وطبيعة العمالة غير الرسمية، خاصة وان العمالة الأجنبية تغزو دولة قطر.
منهج الدراسة	استعمال منهج الطلب على العملة المعدلة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي
نتائج الدراسة	وفقاً للدراسة فقد تنامى حجم الظاهرة من 4,839 بليون ريال قطري سنة 1980 إلى 71,908 بليون ريال قطري سنة 2010 ووفقاً للنتائج المتوصل اليها فقد شهد المنحنى اتجاه تزايدي طول فترة الدراسة، كما أن ذلك الاتجاه العام لم ينعكس على منحنى حجم الاقتصاد كنسبة من الناتج الداخلي الخام، حيث شهد هذا الأخير تذبذب طول فترة الدراسة أين تراوحت تلك النسبة بين 15.51% سنة 2010 و18,14% سنة 1998، وذلك بمعدل 17,03%. أيضا توصلت الدراسة إلى تطور حجم العملة غير المشروعة في قطر التي انتقلت من 594 مليون ريال قطري سنة 1980 إلى أكثر من 23 بليون ريال قطري سنة 2010، كما اشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى المستويات العالية من العمالة غير الرسمية للعمل الاجانب والتي بلغت 72,4% و81,6% خلال السنوات 1990 و2010 على التوالي وذلك بسبب القوانين الصارمة المفروضة.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات دراسة Jauhari B. Dahalan, and Awadh Ahmed Mohammed Al-Gamal, **Currency Demand Approach and Underground Economy in Qatar**, Proceedings of The 7th Annual International Conference (AIC) Syiah Kuala University and The 6th International Conference on

[73] Faouzi SBOUI **,Le Secteur informel en Tunisie : état des lieux et recommandations,** Sixième Forum de la Fiscalité – IACE (Section de Sfax), Tunis, 2019, p.p 7+8.

Multidisciplinary Research (ICMR) in conjunction with the International Conference on Electrical Engineering [74]and Informatics (ICELTICs), Banda Aceh, Indonesia, October 18-20, 2017

الجدول رقم (1-10): يوضح دراسة منيرة بوعلي واخرون

صاحب الدراسة/السنة	منيرة بوعلي واخرون / 2017
عنوان الدراسة	L'Économie non Observée en Tunisie
نوع ومكان	مقال منشور من طرف المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية سنة 2017
أهداف الدراسة	هدفت الدراسة إلى تحليل ودراسة الاقتصاد الموازي وتأثيره على الاقتصاد التونسي، بالإضافة إلى التطرق إلى بعض الاحصائيات واجراء بعض التحاليل حول النسيج الصناعي للمؤسسات في تونس.
منهج الدراسة	دراسة تحليلية قياسية باستخدام مقاربة Tanzi للطلب على العملة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي
نتائج الدراسة	توصل الباحثون إلى ان حجم الاقتصاد غير الملاحظ في تونس يشكل نسبة لا يستهان بها، حيث شهد منحنى تطور الظاهرة اتجاهين ؛ الاول من سنة 1984 إلى غاية 1994 (أين شهد ادنى قيمة و المقدرة بـ 11,9%)، اما الثانية و التي شهدت منحى تزايدي على العموم بعد سنة 2009، أين سجلت أعلى قيمة سنة 2011 البالغة 41,4%، و تجدر الاشارة إلى أن الظاهرة حسب الباحثون تزداد بمقدار 7 نقاط مئوية بسبب بيئة عدم اليقين و انعدام الأمن و الاستقرار و التي أثرت بشدة على المناخ الاستثماري في تونس.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات دراسة Mounira Bou Ali et autre, **L'Économie non Observée en Tunisie**, note et analyse de L'ITCEQ, Institut Tunisien de la Compétitivité et des Études Quantitatives, n° 59-juin 2017, [75] .Tunis, 2017

الجدول رقم (1-11): يوضح دراسة احمد محمود عبد الله الأستاذ

صاحب الدراسة/السنة	احمد محمود عبد الله الأستاذ /2013
عنوان الدراسة	تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الاراضي الفلسطينية-دراسة قياسية
نوع ومكان	مذكرة ماجستير في دولة فلسطين

[74] Jauhari B. Dahalan, and Awadh Ahmed Mohammed Al-Gamal, **Currency Demand Approach and Underground Economy in Qatar**, Proceedings of the 7th Annual International Conference (AIC) Syiah Kuala University and the 6th International Conference on Multidisciplinary Research (ICMR) in conjunction with the International Conference on Electrical Engineering and Informatics (ICELTICs), Banda Aceh, Indonesia, October 18-20, 2017.

[75] Mounira bou ali et autre, **L'Économie non Observée en Tunisie**, note et analyse de L'ITCEQ, Institut Tunisien de la Compétitivité et des Etudes Quantitatives, n° 59-juin 2017, Tunis, 2017, P 24.

إشكالية الدراسة	ما هو حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية؟
أهداف الدراسة	تسعى الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية باستخدام أسلوب الطلب على العملة. والتعرف على أبرز مكوناته، بالإضافة إلى الوقوف على أهم الاجراءات التي اتخذت لمواجهة الظاهرة في الجانب غير المشروع منها.
منهج الدراسة	اِعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي القياسي
نتائج الدراسة	أفاضت نتائج الدراسة إلى وجود اقتصاد خفي في الاقتصاد الفلسطيني بسلسلة زمنية متذبذبة، وذلك بنسب تراوحت بين 12,22% و22,02% بمتوسط 16,6% خلال الفترة 2000-2010. هذا ويبرر الباحث الانخفاض الحاد الذي شهدته السلسلة سنة 2007 (انخفاض بمعدل 8%) إلى الانقسام السياسي الفلسطيني، أين قام الرئيس بإعلان حالة الطوارئ مع إعفاء المواطنين من دفع الضرائب والرسوم في المحافظات الجنوبية مع إعفاء كامل من ضريبة الدخل والقيمة المضافة، وهو ما أكد افتراض الباحث حول الضرائب التي اعتبرها المحرك الاساسي للاقتصاد الخفي.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات دراسة احمد محمود عبد الله الاستاذ، تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الاراضي الفلسطينية-دراسة قياسية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة بالجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين، 2013.[76]

الجدول رقم (1-12): يوضح دراسةYASSER ABDIH و LEANDRO MEDINA

صاحب الدراسة/السنة	YASSER ABDIH و LEANDRO MEDINA / 2013
عنوان الدراسة	Measuring the Informal Economy in the Caucasus and Central Asia
نوع ومكان	مقال منشور لدى صندوق النقد الدولي: IMF Working Paper N°13/13
أهداف الدراسة	تقدير حجم الاقتصاد الخفي في بعض دول القوقاز و وسط اسيا
منهج الدراسة	استعمال طريقة MIMIC لسنة 2008 في التقدير
نتائج الدراسة	خلصت نتائج الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي الذي بلغ متوسطه في البلدان الستة 27.4% من اجمالي الناتج الداخلي الخام، حيث بلغ أعلى مستوياته في "ارمينيا" تليها "كازاخستان" و "طاجكستان" بنسب جد متقاربة ثم "اذربيجان" و "جورجيا" و في الاخير "جمهورية قيرغيزستان" بأقل نسبة لحجم الاقتصاد الخفي،

[76] احمد محمود عبد الله الاستاذ، **تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الاراضي الفلسطينية-دراسة قياسية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة بالجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين، 2013، ص 108.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات دراسة YASSER ABDIH and LEANDRO MEDINA, **Measuring the Informal Economy in the Caucasus and Central Asia**, IMF Working Paper N°13/137, International Monetary Fund, 2013 [77]

الجدول رقم (1-13): يوضح دراسة حامد بن داخل بن عبد ربه المطيري

صاحب الدراسة/السنة	حامد بن داخل بن عبد ربه المطيري / 2012
عنوان الدراسة	قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال 1970-2009
نوع ومكان	أطروحة دكتوراه بالمملكة العربية السعودية
أهداف الدراسة	كان الهدف من الدراسة تقصي ظاهرة الاقتصاد الخفي في المملكة بالإضافة إلى وسائل مكافحتها في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي. كما هدف الباحث إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي وأثره على السياسات الاقتصادية الكلية.
منهج الدراسة	اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج القياسي في تقدير حجم الاقتصاد الخفي باستعمال منهج لطلب على العملة.
نتائج الدراسة	أظهرت نتائج الدراسة أن حجم هذا الاقتصاد متزايد عبر الزمن، في حين تراوحت نسبه بين 16إلى 25% من حجم الناتج المحلي خلال فترة الدارس، أين بلغ الحجم التقديري للاقتصاد الخفي إلى 236,5 مليار ريال سعودي سنة 2009. وتشكل أهم عناصره الأنشطة غير المشروعة التالية: تجارة المخدرات 10%، أنشطة التهريب 11%، التهرب الضريبي و15,2%، التستر التجاري 17,4%، الغش التجاري 19,39%، الفساد الاداري والمالي 19,89% والتسول 3%.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات دراسة قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال 1970-2009. [78]

الجدول رقم (1-14): دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي- الأردن

صاحب الدراسة/السنة	بالتعاون بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي- الأردن / 2012
عنوان الدراسة	دراسة بانورامية للاقتصاد غير الرسمي في الاردن
نوع ومكان	المملكة الاردنية
أهداف الدراسة	✓ إضافة إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي تهدف الدراسة إلى: توفير بعد نوعي للقطاع غير الرسمي في الأردن والتعرف على العوامل المحفزة للظاهرة،

[77] YASSER ABDIH and LEANDRO MEDINA, **Measuring the Informal Economy in the Caucasus and Central Asia**, IMF Working Paper N°13/137, International Monetary Fund, 2013, P 03.

[78] حامد بن داخل بن عبد ربه المطيري، **قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1970-2009**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة ام القرى، كلية الشريعة الدراسات الاسلامية، المملكة العربية السعودية، 2013، ص 21.

	تحديد الشرائح الاجتماعية الاكثر تأثراً بالوضع غير الرسمي، كما تركز على العلاقة بين الاقتصاد الخفي والشباب والمرأة؛ ✓ تحديد القطاعات الاكثر تأثراً بالنشاط غير الرسمي؛ ✓ تسليط الضوء على المناطق التي يرتفع فيها النشاط غير الرسمي في الاردن.
منهج الدراسة	دراسة تحليلية عن طريق مسح تتبع سوق العمل من أجل قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الأردني
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بما نسبته 44% من اجمالي القوى العاملة في الاردن، في حين بلغت النسبة في القطاع الخاص إلى 55%. كما توصلت الدراسة إلى تقدير حجم العمالة غير الرسمية بـ 23% في صفوف الذكور و15% في صفوف الاناث العاملات. وعلى المستوى القطاعي تركزت 30% من العمالة غير الرسمية في التجزئة وتصليح السيارات والدراجات النارية، 18,6% في الصناعات، 11,7% في النقل والتخزين و11,1% في البناء. كما بينت الدراسة ان 47,5% من العاملين في المناطق الحضرية و28,3% من مجموع العاملين في المناطق الريفية يعملون بشكل غير رسمي

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات دراسة وزارة التخطيط و التعاون الدولي المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، **دراسة بانورامية للاقتصاد غير الرسمي في الاردن**، الاردن، 2012 [79]

الجدول رقم (1-15): يوضح دراسةFriedrich Schneider واخرون

صاحب الدراسة/السنة	أعده Friedrich Schneider واخرون /2010 نشره Friedrich Schneider وAndreas Buehn سنة 2012 تحت وصأية البنك العالمي
عنوان الدراسة	Shadow economies around the world: novel insights accepted knowledge, and new estimates كما نشره البنك العالمي تحت عنوان -Shadow Economies all over the world new estimation for 162 countries from 1999 to 2007
نوع ومكان	مقال تحت عنوان International Tax and Public Finance
أهداف الدراسة	تقدير حجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج الداخلي الخام، على مستوى 162 دولة خلال 1999-2007
منهج الدراسة	استعمال طريقة MIMIC في التقدير
نتائج الدراسة	حجم الاقتصاد الخفي يتراوح بين 13.5% و38.4% وفقاً للمناطق، بلغ متوسط حجمه أقل نسبة (13.5%) في دول OECDوأعلى قيمة في دول جنوب افريقيا (38.4%). في حين بلغ المتوسط الاجمالي العالمي 17.2% سنة 2005، كما نشير إلى أن أدني قيمة والبالغة 8.7% سجلت في منطقة دول منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي وفي المقابل كانت أعلى نسبة والبالغة 66.6% في دول آسيا الوسطى

[79] وزارة التخطيط و التعاون الدولي و آخرون، **دراسة بانورامية للاقتصاد غير الرسمي في الاردن**، الاردن، 2012، ص.ص 2-23.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات دراسة Friedrich Schneider et autre, **shadow economies all over the world- new estiation for 162 cuontries from 1999 to 2007**, the world bank, policy research working paper 5356, 2010[80]

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

من خلال هذا المطلب سنحاول استعراض نقاط التشابه ونقاط الاختلاف لما ورد من دراسات سابقة مع دراستنا الحالية، ونشير إلى أنه إضافة إلى تشابه محاولة تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر في الدراسات المتطرق إليها مع دراستنا، واختلاف الحدود الزمنية للدراسة الحالية مع الدراسات السابقة يمكن استعراض بقيت أوجه التشابه والاختلاف كما يلي:

الجدول رقم (1-16): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة الوطنية والأجنبية

الدراسات المحلية		
الدراسة	**أوجه التشابه**	**أوجه الاختلاف**
حساين اسماء و ساهد عبد القادر / 2020	اعتمد الباحثون على نهج القياس الاقتصادي في التقدير، وبالتحديد على طريقة Tanzi في تقدير حجم الاقتصاد الخفي	نوع الدراسة: مقال علمي
حنان حاقة واخرون / 2019	تقدير حجم الاقتصاد الخفي باستعمال نموذج الطلب على العملة ل Tanzi استعمال المنهج الاحصائي التحليلي والقياس الاقتصادي	نوع الدراسة: مقال علمي التركيز على العلاقة بين الاقتصاد الموازي والموارد العلمة للجزائر
رضا دحماني و مراد زايد / 2019	اعتمد الباحثون على المنهج الاحصائي التحليلي والقياسي الاقتصادي في التقدير	نوع الدراسة: مقال علمي اعتمد الباحثان على منهج نسبة النقود السائلة -غوتمان- في تقدير حجم الاقتصاد الخفي
قوري يحي عبد الله / 2018	استعمال المنهج الاحصائي التحليلي بالإضافة إلى أدوات القياس الاقتصادي	نوع الدراسة: مقال علمي اختلاف طريقة التقدير، حيث إعتمد الباحث على نموذج MIMIC في حين اعتمدنا في بحثنا على نموذج الطلب على العملة
نجاة مشمس / 2018	استعمال المنهج الاحصائي التحليلي والقياسي الاقتصادي	نوع الدراسة: أطروحة دكتوراه

[80] Friedrich Schneider et autre, **shadow economies all over the world- new estiation for 162 cuontries from 1999 to 2007**, the world bank, policy research working paper 5356, 2010.

		اختلاف طريقة التقدير، حيث اعتمدت الباحثة على طريقة انحدار متعدد باستعمال متغيرات مخالفة
بودلال علي /2007	استعمال المنهج الاحصائي التحليلي والقياسي الاعتماد على نموذج الطلب على العملة	نوع الدراسة: أطروحة دكتوراه متغير معدل الفائدة: إعتمد الباحث على معدلات الفائدة السائدة في البنوك، ام الدراسة الحالية فاعتمدت على معدل الفائدة على الودائع الادخارية
الدراسات الأجنبية		
أحمد مجدي عبد العزيز منصور /2019	اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ومحاولة تقدير حجم الاقتصاد الخفي	نوع الدراسة: رسالة دكتوراه تركز الرسالة على تقدير حجم الظاهرة بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالتركيز على دولة مصر
فوزي سبوعي / 2019	التشابه فقط في المنهج الوصفي التحليلي	نوع الدراسة: مداخلة في إطار منتدى الضرائب بتونس الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل بعض الاحصائيات الرسمية الصادرة عن الهيئات التونسية
Jauhari B. Dahalan, 2017/	إعتماد المنهج الوصفي التحليل ومحاولة تقدير حجم الاقتصاد الخفي عن باستخدام القياس الاقتصادي	نوع الدراسة: مقال علمي اعتماد منهج الطلب على العملة المعدلة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي MCDA في دولة قطر
منيرة بوعلي واخرون / 2017	دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج Tanzi للطلب على العملة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي	نوع الدراسة: مقال علمي أجريت الدراسة على دولة تونس بالتركيز على التحليل النسيجي الصناعي للمؤسسات والاستثمار في تونس
أحمد محمود عبد الله الأستاذ /2013	دراسة وصفية تحليلية الاعتماد على نموذج الطلب على العملة لتقدير حجم الاقتصاد الخفي	نوع الدراسة: اطروحة دكتوراه اعتمدت الدراسة على التقدير بالأراضي الفلسطينية باستخدام نموذج انحدار خطي FMOLS
YASSER ABDIH و LEANDRO / MEDINA 2013	اعتماد المنهج الوصفي التحليل ومحاولة تقدير حجم الاقتصاد الخفي	نوع الدراسة: مقال علمي لدى صندوق النقد الدولي الاعتماد على نموذج MIMIC في التقدير

		شملت الدراسة بعض دول القوقاز و وسط اسيا
حامد بن داخل بن عبد ربه المطيري / 2012	الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، واستعمال منهج الطلب على العملة في تقدير حجم الظاهرة.	نوع الدراسة: اطروحة دكتوراه اعتمدت الدراسة على بيانات المملكة السعودية لتقدير حجم الظاهرة، كما ركز الباحث للتصدي للظاهرة بعض الحلول معتمدا على النهج الاسلامي
وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردني / 2012	الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي	نوع الدراسة: مقال علمي إنتهاج مسح سوق العمل من أجل تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الاردني
Friedrich Schneider واخرون /2010	الاعتماد على القياس الاقتصادي في تقدير حجم الاقتصاد الخفي	نوع الدراسة: مقال علمي اعتماد نموذج MIMIC على مستوى 162 دولة حول العالم مقسم إلى فترات ومناطق على حسب توفر البيانات والاحصائيات

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الدراسات السابقة

خلاصة الفصل:

تطرقنا من خلال هذا الفصل في مبحثه الأول إلى محاولة تحديد مفهوم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وكيف يتبلور ويتغير مع مرور الزمن، إلا أن ما يمكن استخلاصه هو صعوبة الاتفاق على مفهوم موحد وثابت، يتوافق مع جل أو على الأقل معظم الاقتصاديات باختلاف منهجها وفترتها، ذلك راجع إلى طبيعة التخفي التي تحول دون تحديد مصطلح موحد، في المقابل يؤثر ذلك الاختلاف وعدم الاجماع على مصطلح موحد على طرق تقديره، وبالتالي اِختلاف حجمه باختلاف طرق التقدير التي تعتمد على بعض البيانات التي يمكن تعكس حجم الظاهرة، خاصة في الدول النامية التي تتميز بتشوه و عدم وضوح بياناتها الإحصائية، و ذلك ما يجعل تطبيق بعض المداخل و الطرق مستحيل.

في المبحث الثاني من هذا الفصل ؛ حاولنا استعراض بعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من جانب القياس و التقدير، بداية بالدراسات المحلية الجزائرية مرورا ببعض الدراسات الأجنبية، و التي عالجت الموضوع بطرق و مناهج مختلفة، كمحاولات لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي. أين كانت نتائج التقدير مختلفة حسب المنهج المعتمد والمناطق المستهدفة. وفي آخر المبحث قمنا بإجراء مقارنة بسيطة لما ورد في الدراسات السابقة وما سيتم التطرق إليه من خلال دراستنا بتباين أوجه الشبه والاختلاف.

تمهيد:

قبل الشروع في دراسة العلاقات بين المتغيرات، يجب على الطالب او الباحث ان يُلم بجوانب الظاهرة المدروسة، من جمع للبيانات، تنظيمها ومعرفة سيرورتها، بالإضافة الى اختيار ومعرفة الطريقة المناسبة للدراسة. وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق الى الطريقة والادوات المناسبة؛ من اختيار للبيانات، تلخيصها وتتبع سيرورتها، الى تقديم الطريقة الاحصائية المعتمدة لمعالجة اشكالية الدراسة في المبحث الاول. ثم الانتقال في المبحث الثاني الى تحليل وتفسير نتائج التقدير واختبار الفرضيات.

المبحث الاول: الطريقة والأدوات المستخدمة

تعددت الدراسات والأبحاث في موضوع الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن الطبيعة الديناميكية للظاهرة وعدم استكمال ملامحها، أدت إلى عدم الاتفاق على حجم الظاهرة، وذلك بسبب تعدد طرق التقدير كما ذكرنا سابقا. إلا أنه وبالرغم من ذلك فإن العديد من الطرق كانت ذات موثوقية وإقبال كبير من طرف الباحثين، نظراً للنتائج التي توصلت إليها من جهة، ومن جهة أخرى لتوافقها مع المعطيات المتوفرة في كل بلد.

وعلى هذا الأساس وكمحاولة منا لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، ونظرا لقصور الاحصائيات في العديد من المتغيرات. وقع اختيارنا على أسلوب التهرب الضريبي والطلب على العملة CDA لـ Tanzi. ولكن قبل ذلك سنحاول التطرق الى تلخيص البيانات المستخدمة وإجراء دراسة وصفية لها قصد التعرف عليها أكثر.

المطلب الاول: اختيار مجتمع ومتغيرات الدراسة

أولا: اِختيار مجتمع الدراسة

يشير معنى مجتمع الدراسة إلى المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى تعميم النتائج عليها، حيث يختلف المجتمع من حيث حجمه، طبيعته ومحدوديته وعلى حسب طبيعة الدراسة. وهنا تتم المفاضلة بين اِختيار جزء من المجتمع (عينة)، وهذا ما يطلق عليه بأسلوب المعاينة. أو اِجراء البحث على كل أفراد المجتمع، وهذا عادة ما يكون في الأبحاث الكلية (على المستوى الوطني مثلا).

ونظرا لطبيعة دراستنا التي تهدف إلى تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، وهي دراسة كلية تعتمد أساسا على الاحصائيات الكلية. فإنه سيتم الاعتماد على الاحصائيات السنوية الكلية للجزائر، مستنبطة بالدرجة الأولى من الاحصائيات الرسمية المنشورة سواء الديوان الوطني للإحصائيات ONS، وزارة المالية وغيرها من الهيئات الرسمية. هذا بالإضافة إلى بعض الإحصائيات من البنك الدولي. ونشير إلى أن بعض الاحصائيات عبارة عن نسب مئوية وبعضها الآخر عبارة عن أعداد، في حين رصدت القيم المالية بالأسعار الجارية للعملة المحلية (نظرا لتوفرها على كل المتغيرات عكس الأسعار الثابتة للعملة المحلية أو العملات الأجنبية).

من جهة أخرى واجهنا بعض القصور في بعض المتغيرات، فمثلا متغير "معدل الفائدة على الودائع الادخارية" لم نتحصل على معدلاته قبل سنة 1995. في حين متغير الإيرادات الضريبية لم نتحصل على بيانات واضحة قبل سنة 1999. أما بقية المتغيرات فبياناتها متوافرة حتى قبل سنة 1970. وعليه سيتم الاعتماد على السلاسة الزمنية للمتغيرات خلال الفترة 1999-2022.

نشير إلى أن طريقة الطلب على العملة لـ Vito Tanzi تعتمد في تقدير معادلتها على المتغيرات التالية:

ثانيا: التعريف بالمتغيرات المستخدمة الدراسة

C : حجم النقود المتداولة خارج القطاع المصرفي :

يمثل كمية النقود السائلة أو النقد المتداول بأيدي عامة الناس في الاقتصاد، بمعنى آخر هو كل نقد (سيولة) ورقي أو معدني غير موجود داخل النظام المصرفي أو داخل حسابات البنوك والمصارف، وقد تم الحصول على بيانات هذا المتغير من خلال تقديرات البنك المركزي في تقاريره.

M_2 : حجم النقود بمعناها الواسع :

وهو المفهوم الموسع للنقود ويطلق عليه كذلك بالسيولة المحلية الخاصة، ويتكون بالإضافة إلى المجمع النقدي M1 من الودائع لأجل التي تمثل أشباه النقود، وهي الودائع المحددة بأجل معين والودائع بإشعار أي التي تستدعي تقديم طلب السحب في فترة زمنية تسبق تاريخ السحب، والودائع المخصصة مثل ودائع المؤسسة المخصصة لتسديد أجور العمال، وسندات الصندوق والتي يصدرها البنك لأجل محدد. حيث إعتمدت العديد من الدراسات والنظريات حول الاقتصاد الموازي على فرضية أساسها العلاقة الوطيدة بينه وبين النقود السائلة، حيث ينص الافتراض على أن المعاملات في الاقتصاد الموازي تتم أساساً باستخدام النقود السائلة، وذلك في محاولة من جانب المتعاملين في هذا المجال بإخفاء معاملاتهم عن الدولة والتي يمكن اكتشافها في حالة ما إذا تمت بوسائل دفع أخرى، وعلى هذا الأساس يفترض أن كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي لابد وأن ينعكس على إرتفاع حجم الطلب على النقود السائلة.

PIB : الناتج الداخلي الخام :

هو المقياس الأساسي للإنتاجية الاقتصادية للبلد، ويوضح القيمة السوقية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما، أي إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية معينة عادة سنة كاملة. كما يعرف بأنه القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة، ومن عيوبه أنه لا يعكس التغير الحقيقي في الناتج، حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى إرتفاع الناتج الرسمي دون الفعلي أو الحقيقي لأن الحقيقي يزداد بزيادة الكميات المنتجة لا بالأسعار.

ومن الملاحظ وجود تعارض في آراء الأبحاث تجاه العلاقة بين الاقتصاد السري ومعدل نمو الناتج المحلي، فالنمو في الاقتصاد السري يعني الزيادة في الطلب الكلي على السلع سواء من الرسمي وغير الرسمي، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحقيق أرباح وزيادة في حصيلة الضرائب وهذا كله ينعكس بالإيجاب على الاقتصاد الرسمي. في حين ترى العديد من الدراسات أن النمو في الاقتصاد غير الرسمي من الممكن أن يجذب الموارد الموجودة في الاقتصاد الرسمي للعمل في نظيره غير الرسمي وأن ذلك سيؤدي في المدى البعيد إلى ازدهار الاقتصاد السري مما سيعاني نظيره الرسمي من صعوبات في النمو.

N : عدد السكان الإجمالي :

هو مجموعة من الأفراد تم تحديدهم في مساحة معينة خلال فترة زمنية معينة (وهو إجمالي عدد الأفراد القانونيين الذين يعيشون في بلد أو منطقة جغرافية محددة، بحيث يمثل جميع الأشخاص سواء كانوا مواطنين أو أجانب مقيمين بشكل دائم حتى ولو غاب هؤلاء مؤقتا.

T : حجم الإيرادات الضريبية :

ببساطة يمكن تعريف الضريبة على أنها رسوم إلزامية تفرض من طرف الحكومة على المواطنين، بهدف جمع إيرادات لتغطية نفقاتها دون الحصول على منفعة في المقابل، كما تلجأ الحكومة إلى استخدام الضرائب كأداة للتحكم في النشاط الاقتصادي ومعالجة التحديات المرتبطة بالأداء الاقتصادي الكلي، ومن المفترض أن ينصب تركيز واضعي السياسات والإصلاحات الضريبية على عدالة وتوزيع العبء الضريبي وتسويته، الأمر الذي من شأنه التقليل من معدلات التهرب الضريبي. نشير إلى أن الضرائب ذات مصادر وأنواع مختلفة، تمثل في مجملها الإيرادات الضريبية.

Ws : حجم الأجور و الرواتب :

تمثل الأجور والرواتب كل مقابل يتقاضاه الشخص الطبيعي، في إطار نشاطه المهني كموظف في مؤسسة عامة أو خاصة. كما أن كافة الرواتب (رواتب والمكافآت والمعاشات ومزايا الحياة) بمجرد حصول المستفيد عليها بصفته موظفاً تدخل ضمن فئة الرواتب والأجور.

وبالتالي، فإن أي شكل من أشكال المكافأة المستمدة من العمل الذي يتم تنفيذه على أساس عقد عمل يخلق علاقة اِعتماد بين شخص يسمى "موظِف" وشخص آخر يسمى "موظَف" يخضع لضريبة الدخل الأولية تدخل ضمن الأجور والرواتب.

R : معدل الفائدة على الودائع الادخارية :

سعر الفائدة على الودائع الادخارية هي نسب على القيم المالية التي تدفعها البنوك على الودائع تحت الطلب أو الودائع الآجلة والودائع الادخارية، حيث تعد حسابات الودائع أماكن جذابة لحفظ الأموال النقدية للمستثمرين الذين يريدون وسيلة آمنة للحفاظ على رؤوس أموالهم، وكسب مبلغ صغير من الفائدة الثابتة، والاستفادة من التأمين. تحتفظ معظم المحافظ الاستثمارية بتخصيص صغير من الأموال المستثمرة لحسابات الودائع، حيث أنها توفر في الغالب فائدة السيولة والحفاظ على رأس المال.

CH : معدلات البطالة :

حسب الديوان الوطني للإحصائيات فان مصطلح "بدون عمل" يقصد به "بطال" ويتمثل في الشخص الذي يستوفي في آن واحد على الشروط التالية: أن يكون في سن العمل، بدون عمل أثناء فترة التحقيق، أن يكون قد قام بالبحث الجاد عن العمل، وأن يكون متاح ومستعد لأي عملٍ أثناء فترة الاسناد (المسح).

وفي هذا الصدد يقول "تانزي" أن العلاقة بين الاقتصاد الموازي ومعدلات البطالة الرسمية علاقة غامضة كما يشير DAVIDE AGIL و LINDSY M.TEDD في دراسة لهما سنة

2002 بعنوان TAXES AND THE CANADIAN UNDERGRUND ECONOMIE أن هناك قوتان متعارضتان تحددان العلاقة بين معدل البطالة واقتصاد الظل، حيث يرتبط اقتصاد الظل ايجابيا بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يرتبط سلبيا بمعدلات البطالة وفي جانب آخر يقضي بعض العاطلين عن العمل جزء من وقتهم في العمل في الاقتصاد الموازي وبالتالي هناك علاقة إيجابية بين المتغيرين.

وبالرغم من أن معدلات البطالة غير مدرجة ضمن نموذج Tanzi، إلا أنه يمكن ادراجه كمحاولة لمعرفة أثرها على الاقتصاد الموازي، ذلك أن العديد من المقاربات الأخرى تضمنت هذا المتغير كونه أحد المتغيرات له علاقة وطيدة بالاقتصاد الموازي.

المطلب الثاني: تلخيص المعطيات المجمعة

1. دراسة أولية لبيانات سلسلة النقود بمعناها الواسع M_2:

يعكس الشكل الموالي سلسلة بيانات النقود بمعناها الواسع M_2 في الجزائر خلال الفترة 1999-2022، بمتوسط حسابي بلغ 9814.21 مليار دج، سجلت أعلى مستوياتها سنة 2022 والبالغة 22955.34 مليار دج، أما أدني قيمة فسجلت سنة 1999 أين بلغت 1366.76 مليار دج، تتشتت القيم عن متوسطها بانحراف معياري قدره 6336.06 مليار دج، وهو ما يعكس المقدار الكبير في تشتت البيانات.

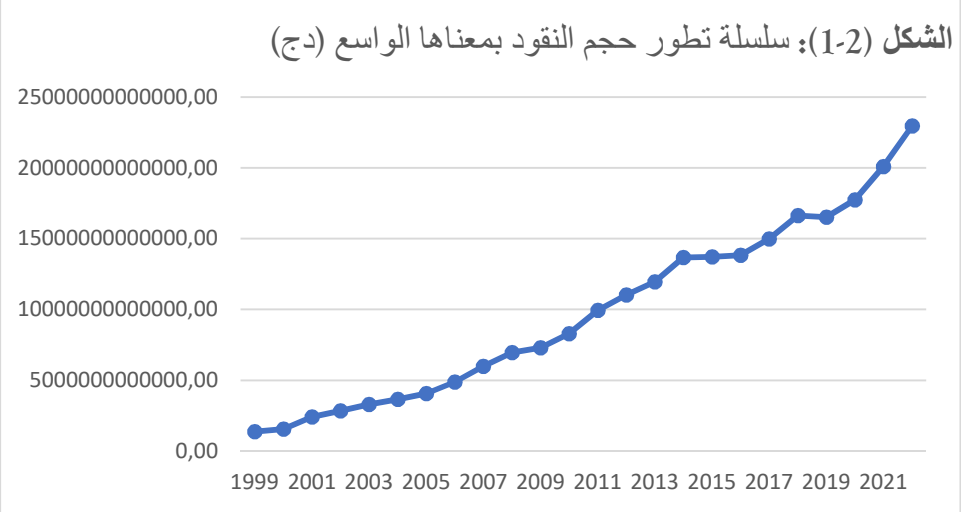

الشكل (2-1): سلسلة تطور حجم النقود بمعناها الواسع (دج)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج اكسل

من خلال الشكل السابق يتبين أن القاعدة النقدية في الجزائر شهدت إرتفاعا واضحا في عرض الكتلة النقدية M_2 خلال فترة الدراسة، ويرجع هذا إلى زيادة الأرصدة النقدية الخارجية الناتجة عن ارتفاع عائدات المحروقات، مما سمح بتنفيذ برامج الانعاش الاقتصادي، ذلك ما أدى إلى بروز اتجاه طردي واضح بعد سنة 2008. إلا أن التطور الأوضح كان بعد سنة

2017، ويمكن أن يكون ذلك بسبب ارتفاع الكتلة النقدية ككل بسبب التمويل غير التقليدي الذي شهدته البلاد. من جهة أخرى الطلب المتزايد على السيولة في التعاملات التجارية. لا أنه على العموم شهدت الكتلة النقدية تطور طول فترت الدراسة.

2. دراسة أولية لبيانات سلسلة النقود خارج المصارف C:

يمثل الشكل الموالي سلسلة بيانات النقود المتداولة خارج المصارف في الجزائر خلال الفترة 1999-2022، ذات متوسط حسابي قدره 2870.56 مليار دج، سجلت أعلى مستوياتها سنة 2022 والبالغة 7392.8 مليار دج، أما أدني قيمة فقد وصلت إلى439.99 مليار دج وذلك سنة 1999 تتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 2168.59 مليار دج.

الشكل (2-2)**:** سلسلة تطور حجم النقود خارج المصارف (دج)

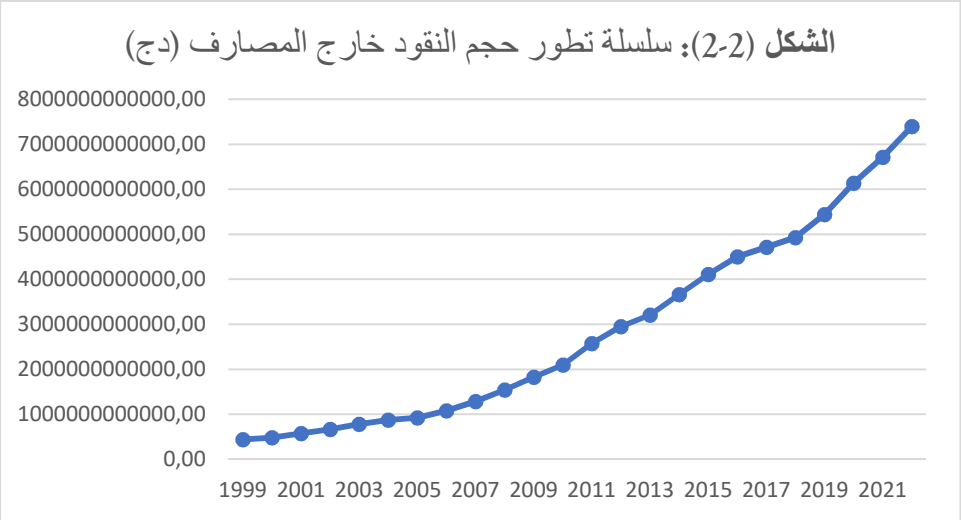

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج اكسل

يتبين من الشكل السابق أن سلسلة بيانات النقود المتداولة خارج المصارف عرفت تزايد ونمو دائم طوال فترت الدراسة، إلا أنه يمكن ملاحظة أن وتيرة ذلك النمو متزايدة في السنوات الأخيرة للدراسة وبالضبط منذ سنة 2017، وهو ما يتزامن مع نمو كتلة النقود بمعناها الواسع M_2.

3. دراسة أولية لبيانات سلسلة إجمالي الناتج الخام Pib:

تمثل الشكل الموالي سلسلة بيانات إجمالي الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1999-2022 للجزائر، وهي سلسلة ذات 24 مشاهدة بمتوسط حسابي بلغ 15068.13 مليار دج وانحراف معياري قدره 3049.99، سجلت أعلى قيمة للناتج الداخلي الخام سنة 2022 بـ 18989.07 مليار دج، في حين بلغت أدني قيمة 9776.11 مليار دج وذلك في بداية السلسلة.

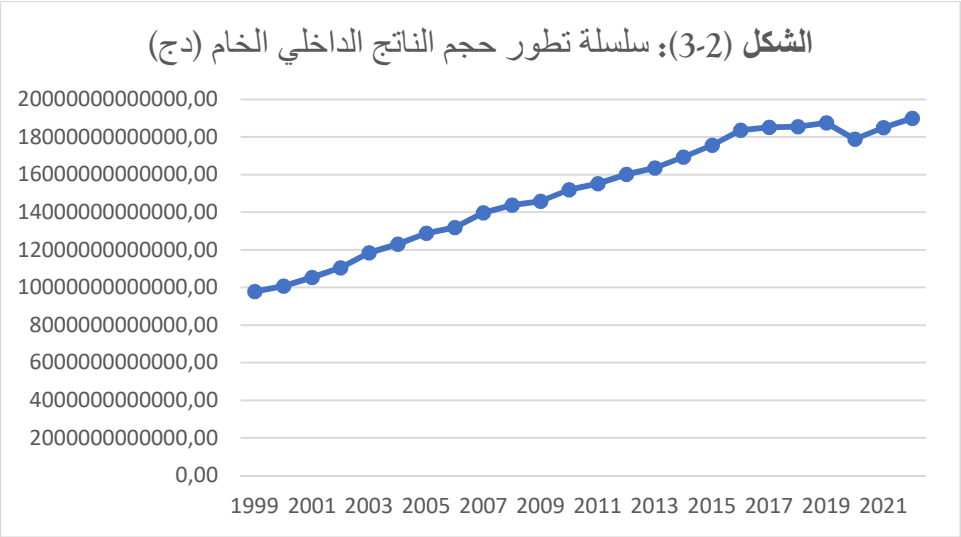

الشكل (2-3): سلسلة تطور حجم الناتج الداخلي الخام (دج)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج اكسل

يتضح من خلال الشكل السابق أن سلسلة حجم الناتج الداخلي الخام شهدت على العموم تطور خلال فترة الدراسة، إلا أنه خلال فترة covid19 أي خلال سنتي 2019 و2020 شهد PIB تراجع نتيجة للازمة عالمية صاحبة نوع من الركود في جميع المجالات، وهو ما انعكس على إيرادات الجزائر التي تعتمد على الريع البترولي، وهو ما شهدناه خلال الأزمة البترولية منتصف الثمانينات ونهاية التسعينات. أين يرتبط الناتج الداخلي الخام للجزائر بعائدات البترول والتي ترتبط بدورها مع أسعارها في منظمة الأوبك.

4. دراسة أولية لبيانات سلسلة إجمالي عدد السكانN:

يمثل المنحنى الموالي سلسلة تطور إجمالي عدد السكان في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث بلغ عدد السكان في الجزائر سنة 2022 44.9 مليون نسمة وهي أعلى قيمة سجلت في السلسلة، في حين كانت أدنى قيمة في بدايتها بـــ 30.34 مليون نسمة، بمتوسط حسابي قدره 36.80 مليون نسمة، وبانحراف معياري بلغ 4.61 مما يبين أن القيم ذات تشتت ضعيف.

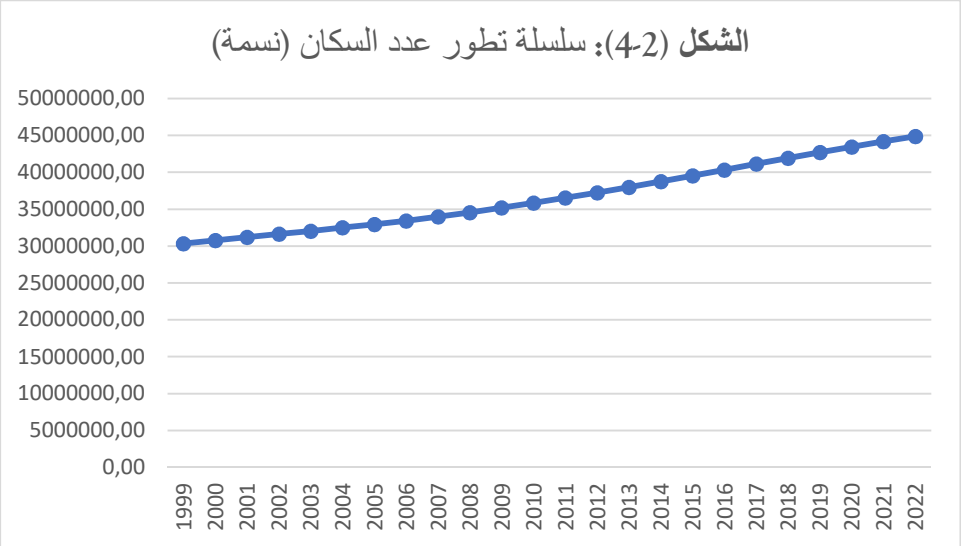

الشكل (2-4): سلسلة تطور عدد السكان (نسمة)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج اكسل

من خلال الشكل السابق يمكن ملاحظة الاتجاه العام لنمو السكان في الجزائر، وهي نتيجة حتمية لتطور عدد السكان، خاصة في حالة عدم وجود حروب داخل الوطن وتحسن الوضع الأمني، اضافة الى التحسن في المستوى المعيشي والمستوى الصحي للأفراد. إلا أنه وبالرغم من ذلك التحسن، فإن ثقافة المجتمع حول تنظيم النسل جعل المنحنى أكثر إستقرار خلال فترت الدراسة عكس الفترات السابقة التي شهدت معدلات خصوبة عالية.

5. دراسة أولية لبيانات سلسلة الإيرادات الضريبية T:

يمثل الشكل الموالي تطور سلسلة الإيرادات الضريبية في الجزائر خلال الفترة 1999-2022، وهي سلسلة سنوية ذات متوسط حساب قدر بـــ 930.09 مليار دج وانحراف معياري قدره 514.12 مليار دج. بلغ المنحنى ذروته في آخر سنة من الدراسة بمقدار 1774.6 مليار دج، في حين سجل أدني قيمة سنة 1999 بمقدار 226.2 مليار دج.

الشكل (2-5): سلسلة تطور الايرادات الضريبية (دج)

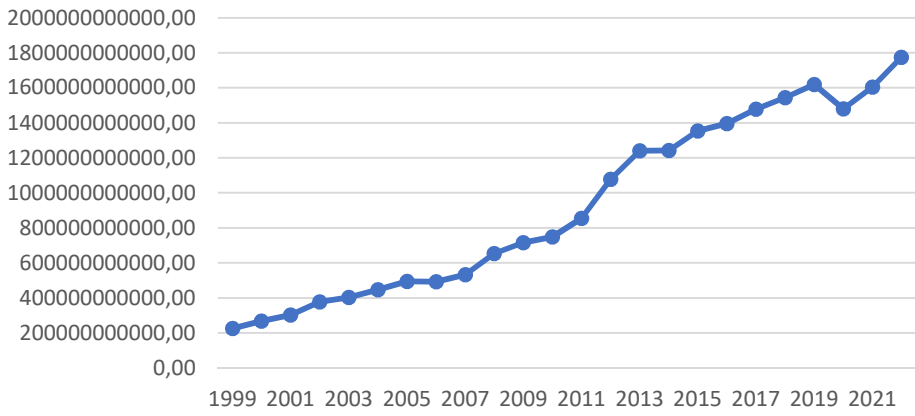

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج اكسل

من خلال التمثيل السابق يتضح النمو المتزايد للإيرادات الضريبية طول فترة الدراسة عموما، إلا أنه يمكن ملاحظة أنه خلال سنة 2008 هناك وتيرة تزايديه، يمكن أن يرجع سببها إلى الاستثمارات الكبرى المصاحبة لمرحلة الانتعاش الاقتصادي، زد إلى ذلك الإصلاحات الجبائية وبالخصوص النظام المبسط، في حين نلاحظ تراج في تلك الإيرادات سنة 2020، ويرجع سبب ذلك الى جائحة Covid19 وما انجر عنها من ركود على كل الأشطة، وبالتالي على الإيرادات الضريبية.

6. دراسة أولية لبيانات سلسلة حجم الأجور و المرتبات Ws:

يعكس الشكل الموالي بيانات سلسلة حجم الأجور و المرتبات في الجزائر خلال الفترة 1999-2022، وهي بيانات سنوية بمتوسط حسابي بلغ 3349.67 مليار دج وانحراف

معياري مقدر بـــ 1998.63 مليار دج، سجلت أعلى قيمة سنة 2022 بـــــ 6261.3. مليار دج، في حين سجلت أدني قيمة سنة 1999 بمقدار 847.6 مليار دج.

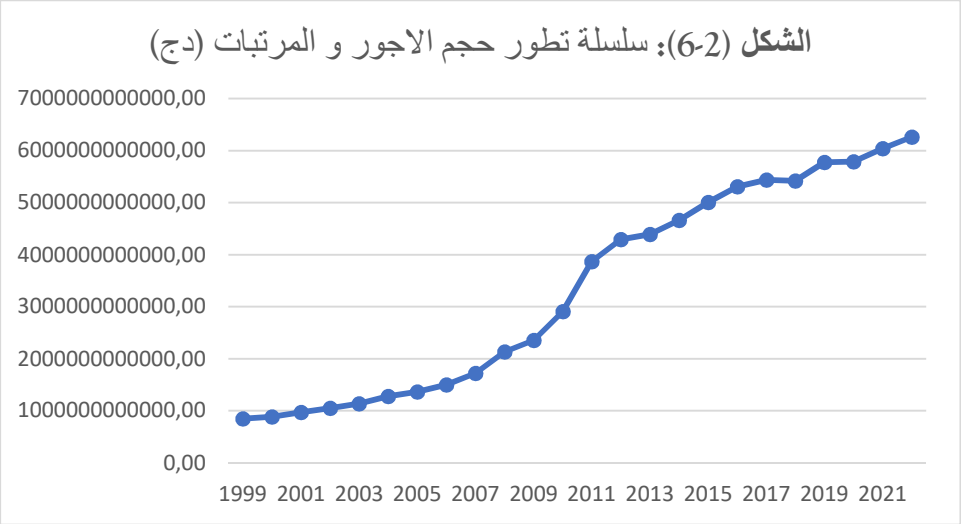

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج اكسل

خلال النهج الاشتراكي كانت الجزائر تتبع مبدأ التحديد المركزي للأجور وهو ما نص عليه الأمر 64/73 المؤرخ في 28/ 1972/09، إلا أنه بعد الانتقال إلى اقتصاد السوق عرفت حجم الأجور نمو متزايد، ذلك أنها مرتبطة بعدد العمال ومستويات الأجور السائدة. وهو ما يتضح من خلال الشكل السابق، إلا أنه يمكن ملاحظة النمو بوتيرة أكبر خلال فترة الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته البلاد خاصة خلال الفترة 2008-2012.

7. دراسة أولية لبيانات سلسلة معدل الفائدة على الودائع الادخاريةR:

يمثل المنحنى البياني الموالي سلسلة معدلات الفائدة على الودائع الادخارية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1999-2022، بمتوسط حسابي قدره 2.83% منوال قدره 1.75% وانحراف معياري بلغ 2.05%، سجل أعلى قيمة للفائدة سنة 1999 بمعدل قدر بـــ 8.25% في حين سجل أدني معدل خلال السنوات 2006 حتى 2022 بمقدار 1.75%.

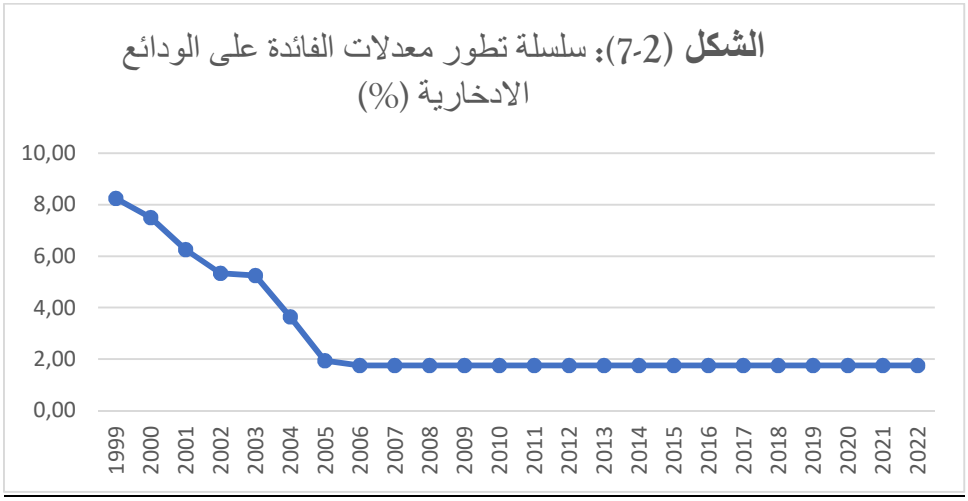

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج اكسل

قبل سنة 1986 (قبل الازمة البترولية) كانت أسعار الفائدة تتميز بالثبات وتتحدد قيمها إداريا، بعدها لتبعت السلطات سياسة التحرير التدريجي لتلك الأسعار وبرز ذلك أكثر مع قانون النقد والقرض سنة 1990 سعيا من الحكومة تحرير أنشطة البنوك من أجل تحسين أدائها، وهو ما نتج عنها تذبذب في تلك الأسعار. ومنذ سنة 2006 ثبت سعر الفائدة على الودائع الادخارية عن 1.75 وذلك قد يكون كمحاولة من السلطات تعقيم فائض السيولة الذي شهدته المصارف.

8. دراسة أولية لبيانات سلسلة نسب البطالة (Ch):

تمثل السلسلة الحالية نسب البطالة في الجزائر خلال الفترة 1999-2022 (أي ما يعادل 24 مشاهدة)، ذات متوسط حسابي قدره 15.16%، سجلت أعلى مستويات للبطالة في الجزائر سنة 1999 والبالغة 29.29% ، أما أدنى قيمة فقد وصلت إلى 9.8% وذلك سنة 2013 تتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره6.53أما التمثيل البياني لهذه السلسلة موضح في الرسم التالي:

الشكل (2-8): سلسلة تطور معدلات البطالة في الجزائر(%)

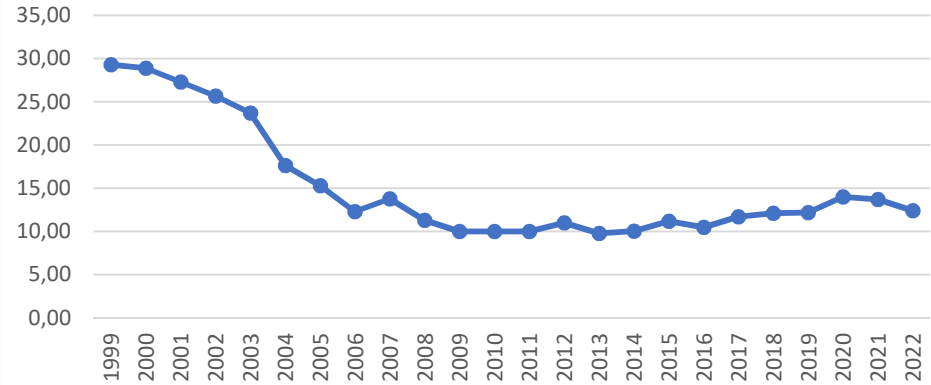

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج اكسل

من الشكل السابق يتبين أن سلسلة معدلات البطالة شهدت منحى تنازلي على العموم، إلا أنه مجرد النظر في المنحنى سنميز بين مرحلتين. المرحلة الأولى تمتد من بداية السلسلة إلى غاية 2007، وهي الفترة التي سبقت أزمة البطالة في الجزائر، وذلك راجع للإصلاحات الهيكلية وما جاءت به في طياتها من تخفيض للنفقات العمومية وتسريح جماعي وفردي للعمال، حيث شهدت هذه المرحلة انخفاض واضح لمعدلات البطالة، وذلك راجع الى تحسن المؤشرات الكلية للدولة نتيجة تحسن إيراداتها بما فيها الإيرادات البترولية، مما سمح باستحداث مناصب شغل هامة. أما المرحلة الثانية بعد سنة 2007 الى نهاية الدراسة، فهي المرحلة التي شهد معدل البطالة وتيرة متذبذبة، إلا أنها تميل إلى الاستقرار، ويمكن إرجاع ذلك الى إستقرار الوضع العام للجزائر، بما فيها الاريحية الاقتصادية العامة.

المطلب الثالث: الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة

أولا: نموذج Vito Tanzi للتهرب الضريبي والطلب على العملة CDA

يعد هذا النموذج من بين أهم المداخل النقدية التقليدية، وبالرغم من أنه يعتمد هو الآخر على نموذج Cagan1958 والذي اعتمد عليه Gutmman سنة 1977، إلا أن أكبر انتقاد وجهه Tanzi 1982 للنموذجين في الفروض التي لا يمكن قبولها، بصفة خاصة الفرض القائم على أساس أن معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب يتأثر فقط بالتغيرات في حجم الاقتصاد غير الرسمي. وقد حاول Tanzi تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال تقدير دالة طلب على النقود السائلة في الولايات المتحدة خلال الفترة 1929-1976 وتوصل إلى أن معدل الضريبة ذو أثر معنوي موجب على الكمية التي يحتفظ بها الأفراد من النقود السائلة.[1] وتقوم هذه الطريقة على عدة افتراضات، أهمها:[2]

- ✓ تتم معاملات الاقتصاد غير الرسمي باستخدام النقود لغرض التهرب الضريبي، ومن ثم فإن زيادة الاقتصاد غير الرسمي سيؤدي إلى زيادة الطلب على العملة؛
- ✓ إن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي هي نتيجة مباشرة لارتفاع الضرائب، ومن ثم فإن تغير معدل الضريبة في النموذج يؤثر على تقدير كمية النقود السائلة المرتبطة بوجود الاقتصاد غير الرسمي، ومن خلاله يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي؛
- ✓ تساوي سرعة دوران النقود في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي؛
- ✓ استخدام النقود السائلة إلى عرض النقود بمعناها الواسع (M2) وليس بمعناها الضيق (M1).

وبالاعتماد على التحليل والفرضيات السابقة، صاغ Tanzi النموذج التالي:

$$\ln C/M_2 = \beta_0 + \beta_1 ln(1+TW)_t + \beta_2 ln(WS/Y)_t + \beta_3 \ln R_t + \beta_4 ln(Y/N)_t + \varepsilon_t$$

حيث:

$(C/M2)_t$: نسبة النقود المتداولة خارج النظام المصرفي إلى نسبة عرض النقود بمعناها الواسع، و التي تمثل المتغير التابع في النموذج؛

في حين تتمثل المتغيرات المستقلة في المتغيرات التالية:

$(TW)_t$: متوسط معدل الضريبة المرجح، حيث تشتمل الضرائب على T_1 الذي يشير إلى نسبة الضرائب على الدخل الشخصي لصافي الدخل الشخصي، و تشير T_2 الى أعلى فئة من المعدلات الضريبية القانونية، أما T_3 فتشير إلى معدل المتوسط المرجح على دخول الفائدة؛

$(Ws/Y)_t$: نسبة الأجور والمرتبات الكلية إلى اجمالي الناتج الداخلي الخام؛

$(R)_t$: سعر الفائدة على الودائع الادخارية في البنوك التجارية كمقياس لتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالعملة؛

$(Y/N)_t$: متوسط دخل الفرد السنوي يعكس العوامل طويلة الأجل التي تؤثر على نسبة العملة كاستخدام البطاقات الائتمانية، درجة التقدم و درجة اِنتشار فروع البنوك التجارية.

[1] بودلال علي (2007)، مرجع سبق ذكره، ص.ص 188+189.
[2] أحمد محمود عبد الله الأستاذ، مرجع سبق ذكره، ص 44.

وبما أن البيانات عن هذه المتغيرات غير متوافرة فقد لجاء إلى قياس تأثير التهرب الضريبي على نسبة العملة ليعكس العوامل غير القانونية، كما اِقتصر تحليل Tanziعلى تحليل أثر العائد النقدي الناتج من عدم دفع الضريبة على التهرب الضريبي، حيث استخدم متوسط سعر الضريبة المرجح ليعبر عن العوامل المؤثرة على التهرب الضريبي.[3] والخطوة التالية هي اِعادة حل المعادلة السابقة بعد استبعاد جميع المتغيرات المعبرة عن العبء الضريبي و يوضح الفرق بين التقديرين تأثير الضرائب على دافع الأفراد للاحتفاظ بالعملة و الذي يعطي تقديراً للنقود غير القانونية، و يمكن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بضرب ذلك المقدار من النقود في معدل دوران النقود.[4] ومن أهم الانتقادات التي وجهت إلى الطريقة:

- ✓ بالنسبة لافتراض أن سرعة دوران النقود في الاقتصاد الرسمي و غير الرسمي، فحسب hill و kabir (1996) و klovland (1984) فهناك قدر كبير من عدم اليقين بهذا الافتراض حيث يرى أن سرعة دوران النقود في الاقتصاد غير الرسمي يمتاز بصعوبة التقدير؛
- ✓ افتراض عدم وجود اقتصاد رسمي في السنة المرجعية هو افتراض مخالف للواقع؛
- ✓ يرى isachsen و strom (1985) أن المعاملات في اقتصاد الاقتصاد غير الرسمي لا تتم كلها نقدا، بل أن 80% فقط تسدد نقدا ولذلك فإن حجم اقتصاد الظل قد يكون أكبر من التقديرات السابقة؛
- ✓ أغلب الدراسات تعتبر العبء الضريبي العامل الوحيد كسبب لوجود الاقتصاد غير الرسمي، ولكن هناك عوامل أخرى لم تأخذ بعين الاعتبار كتأثير التنظيم، موقف دافعي الضرائب تجاه الدولة ...الخ
- ✓ أثبت كل من Garcia (1978)، Park (1979) وFeige (1996) أن الزيادة في الطلب على النقود ترجع بشكل كبير إلى انخفاض وتباطؤ الطلب على الودائع بدلا من زيادة الطلب على العملة الناتج عن الأنشطة غير الرسمية؛
- ✓ ينتقد Blades (1982) و Feige(1986 و1996) دراسات Tanzi على أساس أن الدولار الأمريكي يستخدم كعملة دولية لذلك كان ينبغي عليه النظر في وجود حجم من العملة محتفظ بها نقداً في الخارج.[5]

إلا أنه وبالرغم من تلك الانتقادات إلا أن التقديرات العملية لهذه الطريقة لاقت قبول عام بين الباحثين، وذلك لموثوقيتها وإمكانية تطبيقها في العديد من الاقتصادية، خاصة منها اقتصاديات دول العالم الثالث نظرا لقصور البيانات في العديد من المتغيرات.

ثانيا: وصف كيفية استخدام طريقة الطلب على العملة:

بافتراض أن العامل الرئيسي المحرك للاقتصاد غير الرسمي هو التهرب الضريبي، يمكن إيجاد نسبة الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الخام وضع تقديرين للنقود المتداولة خارج النظام المصرفيCC

[3] حامد بن داخل بن عبد ربه المطيري، مرجع سبق ذكره، ص 81.
[4] حسني ابراهيم عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص 25.
[5] Friedrich SCHNEIDER**, Estimating the Size of the Shadow Economy: Methods, Problems and Open Questions**, Op.Cit., p.p 263+264.

التقدير الأول: حينما يكون المتغير الضريبي غير مساويا للصفر.

التقدير الثاني: حينما يكون المتغير الضريبي مساويا للصفر.

وباتباع الخطوات التالية:

1- إيجاد الفرق بين التقديرين(هذا يعني المقارنة بين النقود المتداولة خارج النظام المصرفي بوجود ضرائب والنقود المتداولة خارج النظام المصرفي بافتراض عدم وجود ضرائب)، والفرق هنا يعتبر النقود غير المشروعة والتي لم تكن لتطلب لولا وجود الضرائب
2- إيجاد قيمة الدخل غير الرسمي، ونحصل عليه من خلال حاصل ضرب النقود غير المشروعة في سرعة دوران النقود اعتمادا على الفرضية الثالثة، والتي تفترض أن سرعة دوران النقود متساوٍ في كل من الاقتصادين العلني وغير الرسمي، حيث أن سرعة دوران النقود تساوي إجمالي الناتج المحلي مقسوما على كمية عرض النقود بمعناها الواسع (M2) الإسمي.
3- إيجاد نسبة الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، وذلك من خلال قسمة قيمة الدخل غير الرسمي المتحصلة عليه سابقا على إجمالي الناتج المحليGDP وتحويلها إلى نسبة مئوية.

المبحث الثاني: استخلاص النتائج ومناقشتها

اِعتمدنا في تقديرنا لحجم الاقتصاد الموازي على نهج التهرب الضريبي والطلب على العملة لــ VITO TANZI، حيث حاولنا في بداية التقدير البحث عن نموذج مبسط إعتمادا على الدراسات السابقة، إلا أن تغير البيانات من حيث الفترة والمنطقة، قد يؤثر على طريقة التقدير. حاولنا اتباع طريقة المربعات الصغرىOLS ، طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS أو طريقة ARDL في التقدير، إلا أن شرط استقراريه السلاسل تكاملها المشترك حال دون ذلك. وعليه تم الاعتماد على أشعة الانحدار الذاتي VAR لتقدير معاملات الانحدار، الذي لا يشترط أن تكون السلاسل متكاملة وتكامل مشترك.

المطلب الاول: عرض النتائج

بالاعتماد على برنامج Eviews النسخة 13 وباستخدام البيانات المجمعة سابقا، يمكن صياغة النموذج المعتمد في التقدير على النحو التالي:

$$C/M_2 = f(Y/N, WS/Y, 1 + TW, R, ch)$$

إلا أن منهجية أشعة الانحدار الذاتي تعتمد على مجموعة من الأشعة، نهتم في دراستها بالشعاع الأول المتضمن نسبة النقود المتداولة خارج المصارف كمتغير تابع.

أولا: دراسة استقراري السلاسل

لكن قبل ذلك لا بد من دراسة استقراريه السلاسل وفقا لأحد الاختبارات الإحصائية، حيث اعتمدنا على اختبار ديكي فولر المطور ADF كاختبار للكشف عن جذر الوحدة. ويمكن تلخيص ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-1): اختبار ADF للكشف عن حذر الوحدة

المتغير	النموذج		عند المستوى	الفرق الاول	الفرق الثاني
Log (C/M2)	بوجود ثابت	T test :	-1.201492	-5.415580	/
		Sig :	**0.6556**	**0.0003**	
	بوجود ثابت و اتجاه عام	T test :	-5.139470	-4.946080	/
		Sig :	**0.0023**	**0.0038**	
	بدون ثابت و بدون اتجاه عام	T test :	-0.136076	-5.295246	/
		Sig :	**0.6259**	**0.0000**	
Log (Y/N)	بوجود ثابت	T test :	-3.283759	-3.288837	/
		Sig :	**0.0278**	**0.0280**	
	بوجود ثابت و اتجاه عام	T test :	-0.754789	-5.134398	/
		Sig :	**0.9557**	**0.0024**	
	بدون ثابت و بدون اتجاه عام	T test :	2.326065	-2.903035	/
		Sig :	**0.9932**	**0.0058**	
Log (T/Y)	بوجود ثابت	T test :	-0.274539	-4.027019	/
		Sig :	**0.9147**	**0.0057**	
	بوجود ثابت و اتجاه عام	T test :	-1.992719	-3.912968	/
		Sig :	**0.5744**	**0.0291**	
	بدون ثابت و بدون اتجاه عام	T test :	3.444826	-2.660565	/
		Sig :	**0.9995**	**0.0103**	
Log (Ws/Y)	بوجود ثابت	T test :	-1.260493	-2.636789	-5.738333
		Sig :	**0.6286**	**0.1010**	**0.0001**
	بوجود ثابت و اتجاه عام	T test :	-1.297184	-2.729672	-5.643355
		Sig :	**0.8616**	**0.2352**	**0.0009**
	بدون ثابت و بدون اتجاه عام	T test :	-2.176928	-1.858404	-5.884634
		Sig :	**0.0313**	**0.0613**	**0.0000**
Log(R)	بوجود ثابت	T test :	-552.6928	-353046.0	-67868.39
		Sig :	**0.0000**	**0.0000**	**0.0000**
	بوجود ثابت و اتجاه عام	T test :	-555.3591	-9.031611	-3.797489
		Sig :	**1.0000**	**0.2053**	**0.0482**
	بدون ثابت و بدون اتجاه عام	T test :	-244.3515	-4.327573	-8.653769
		Sig :	**0.3173**	**0.4230**	**0.0026**
Log (CH)	بوجود ثابت	T test :	-2.229650	-3.966849	/
		Sig :	**0.2019**	**0.0065**	
	بوجود ثابت و اتجاه عام	T test :	-1.107045	-5.031948	/
		Sig :	**0.9047**	**0.0029**	
	بدون ثابت و بدون اتجاه عام	Sig :	-1.880314	-3.687162	/
		T test :	**0.0585**	**0.0008**	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EVIEWS 13

ثانيا: تقدير النموذج

بعد تقدير نموذج VAR بفترة تباطؤ مناسبة P=2 توصلنا للنتائج التالية:

الجدول رقم (2-2): تقدير شعاع الانحدار لذاتي

Vector Autoregression Estimates
Date: 04/29/24 Time: 15:49
Sample (adjusted): 2001 2022
Included observations: 22 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LCM2	LYN	LWY	LTY	LR	LCH
LCM2(-1)	0.365955	-0.134629	0.187206	-0.023524	-0.215140	0.085176
	(0.28620)	(0.09736)	(0.42236)	(0.02430)	(0.55254)	(0.50350)
	[1.27868]	[-1.38275]	[0.44324]	[-0.96810]	[-0.38936]	[0.16917]
LCM2(-2)	0.027133	-0.026887	0.271972	0.026979	0.539630	0.652041
	(0.26760)	(0.09104)	(0.39491)	(0.02272)	(0.51664)	(0.47078)
	[0.10139]	[-0.29535]	[0.68868]	[1.18747]	[1.04451]	[1.38503]
LYN(-1)	0.741070	0.339088	0.481926	0.102777	-0.925136	-1.076520
	(0.96942)	(0.32979)	(1.43065)	(0.08231)	(1.87161)	(1.70547)
	[0.76445]	[1.02818]	[0.33686]	[1.24873]	[-0.49430]	[-0.63122]
LYN(-2)	0.202969	-0.068590	0.422645	0.063467	-1.790398	0.425071
	(0.93310)	(0.31744)	(1.37704)	(0.07922)	(1.80148)	(1.64157)
	[0.21752]	[-0.21608]	[0.30692]	[0.80114]	[-0.99385]	[0.25894]
LWY(-1)	0.430687	0.017431	0.307519	0.014419	-0.466386	0.057314
	(0.33890)	(0.11529)	(0.50014)	(0.02877)	(0.65429)	(0.59621)
	[1.27085]	[0.15119]	[0.61487]	[0.50112]	[-0.71281]	[0.09613]
LWY(-2)	-0.104482	0.093191	-0.272033	-0.004602	0.281097	-0.512509
	(0.28848)	(0.09814)	(0.42573)	(0.02449)	(0.55695)	(0.50751)
	[-0.36218]	[0.94957]	[-0.63898]	[-0.18791]	[0.50470]	[-1.00984]
LTY(-1)	-0.071216	1.293465	3.296556	0.323051	13.76547	2.258869
	(4.62308)	(1.57276)	(6.82264)	(0.39251)	(8.92552)	(8.13323)
	[-0.01540]	[0.82242]	[0.48318]	[0.82304]	[1.54226]	[0.27773]
LTY(-2)	0.187869	0.677760	-3.328601	-0.530565	-7.874947	2.828819
	(3.40565)	(1.15859)	(5.02598)	(0.28914)	(6.57509)	(5.99144)
	[0.05516]	[0.58499]	[-0.66228]	[-1.83495]	[-1.19769]	[0.47214]
LR(-1)	-0.007333	-0.013867	0.470741	0.021534	0.938905	0.308125
	(0.15320)	(0.05212)	(0.22610)	(0.01301)	(0.29578)	(0.26953)
	[-0.04787]	[-0.26606]	[2.08204]	[1.65555]	[3.17430]	[1.14320]
LR(-2)	-0.100809	-0.037454	-0.060662	0.000427	-0.406172	-0.071321
	(0.13489)	(0.04589)	(0.19907)	(0.01145)	(0.26043)	(0.23731)
	[-0.74733]	[-0.81617]	[-0.30472]	[0.03726]	[-1.55962]	[-0.30054]
LCH(-1)	0.156299	-0.047860	-0.174409	0.007163	0.154193	0.238739
	(0.19338)	(0.06579)	(0.28539)	(0.01642)	(0.37335)	(0.34021)
	[0.80824]	[-0.72749]	[-0.61113]	[0.43631]	[0.41300]	[0.70175]
LCH(-2)	0.139971	-0.027638	-0.322821	0.008889	-0.509815	0.063858
	(0.22243)	(0.07567)	(0.32826)	(0.01888)	(0.42944)	(0.39132)
	[0.62927]	[-0.36524]	[-0.98343]	[0.47068]	[-1.18717]	[0.16319]
C	-5.364939	3.866354	-5.150461	-0.838555	14.03758	3.418739
	(4.32587)	(1.47165)	(6.38402)	(0.36727)	(8.35171)	(7.61035)
	[-1.24020]	[2.62723]	[-0.80677]	[-2.28319]	[1.68080]	[0.44922]

R-squared	0.931583	0.970668	0.883792	0.807330	0.966601	0.947551
Adj. R-squared	0.840359	0.931559	0.728849	0.550437	0.922069	0.877618
Sum sq. resids	0.006370	0.000737	0.013874	4.59E-05	0.023745	0.019716
S.E. equation	0.026605	0.009051	0.039263	0.002259	0.051364	0.046805
F-statistic	10.21212	24.81945	5.703962	3.142673	21.70563	13.54953
Log likelihood	58.40196	82.12306	49.83988	112.6597	43.92919	45.97423
Akaike AIC	-4.127451	-6.283914	-3.349080	-9.059976	-2.811745	-2.997658
Schwarz SC	-3.482744	-5.639207	-2.704373	-8.415269	-2.167038	-2.352951
Mean dependent	-0.571319	5.614824	-0.614991	0.029740	-1.671649	-0.879322
S.D. dependent	0.066587	0.034596	0.075401	0.003369	0.183995	0.133793

Determinant resid covariance (dof adj.)	3.62E-23
Determinant resid covariance	1.69E-25
Log likelihood	440.1081
Akaike information criterion	-32.91892
Schwarz criterion	-29.05068
Number of coefficients	78

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EVIEWS 13

تشير أغلب معاملات الانحدار إلى توافقها مع الإشارات المتوقعة، إلا أن اغلب قيم إحصائيات ستودنت المرافقة للمعلمات ضعيفة، ويعزز ذلك قيم الاحتمالية المرافقة لقيم إحصائية ستودنت، التي فاقت اغلبها القيمة الحرجة 0.05. وهذا ما يعني أن أغلب معلمات النموذج غير معنوية (المعنوية الجزئية للنموذج ضعيفة)، و نشير إلى متغير معدل البطالة الذي أضفناه إلى معادلة التقدير و لم تكن له معنوي احصائية على غرار العديد من المتغيرات الأخرى، الا ان اشارته دلت على التأثير الطردي لمعدلات البطالة على حجم المتغير التابع.

يشير معامل التحديد R^2 البالغ 0.9315 إلى أن للنموذج قدرة تفسيرية عالية، حيث أن 93.15% من التغيرات الحاصلة للمتغير التابع مصدرها المتغيرات المستقلة إضافة إلى مشاهداته السابقة، والباقي يرجع إلى أخطاء القياس والخطاء العشوائي.

تشير إحصائية فيشر F البالغة قيمتها 10.21 أن المعنوية الكلية للنموذج مقبولة، ذلك أن القيمة المتحصل عليها أكبر المجدولة. وهذا ما يعني أن النموذج لديه معنوية كلية بالرغم من أن المعنوية الجزئية لمعالم النموذج غير جيدة.

ويمكن التأكد على استقرار السلاسل من خلال الشكل الموالي:

الشكل (2-9): اختبار تأكيد استقرار سلاسل التقدير

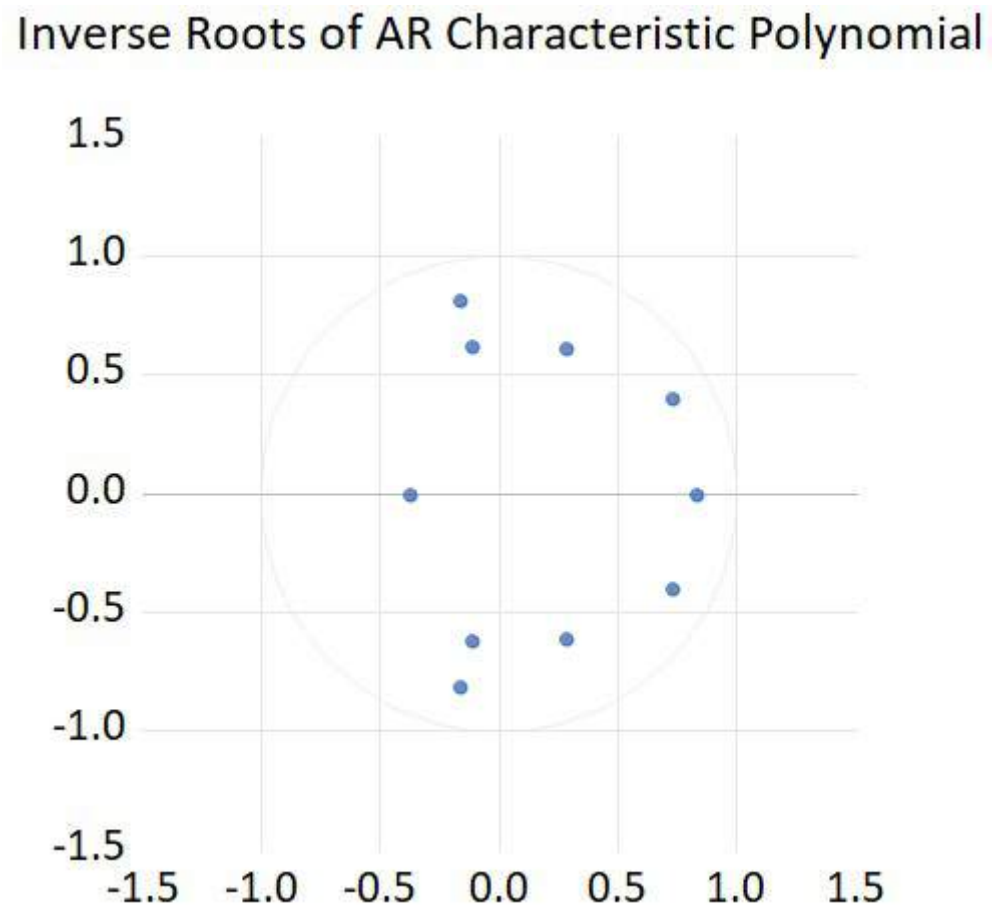

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EVIEWS 13

من خلال الشكل يتبين أن كل النقاط تقع داخل الدائرة، وهذا ما يدل على أن السلاسل مستقرة.

ثالثا: اختبارات تأكيد النموذج

يتم من خلال هذه الاختبارات تأكيد ومدى صلاحية النموذج وذلك من خلال دراسة بواقي التقدير باستعمال بعض الاختبارات.

- **استقرارية سلاسل البواقي:**

الجدول الموالي يبين نتائج اختبار ديكي فولر المطور للجذر الوحدوي على سلاسل البواقي:

الجدول رقم (2-3): اختبار جذر الوحدة لبواقي تقدير الشعاع الأول

Null Hypothesis: RESIDVARLOG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.711306	0.0499
Test critical values:	1% level	-4.616209	
	5% level	-3.710482	
	10% level	-3.297799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESIDVARLOG)
Method: Least Squares
Date: 04/29/24 Time: 16:45
Sample (adjusted): 2006 2022
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESIDVARLOG(-1)	-5.446665	1.467587	-3.711306	0.0040
D(RESIDVARLOG(-1))	3.698500	1.252611	2.952631	0.0145
D(RESIDVARLOG(-2))	2.412870	0.985572	2.448193	0.0344
D(RESIDVARLOG(-3))	1.385604	0.629224	2.202084	0.0523
D(RESIDVARLOG(-4))	0.557649	0.362776	1.537172	0.1553
C	-0.025976	0.012822	-2.025875	0.0703
@TREND("1999")	0.001417	0.000779	1.818673	0.0990

R-squared	0.841132	Mean dependent var	0.001041
Adjusted R-squared	0.745811	S.D. dependent var	0.028961
S.E. of regression	0.014601	Akaike info criterion	-5.322505
Sum squared resid	0.002132	Schwarz criterion	-4.979417
Log likelihood	52.24129	Hannan-Quinn criter.	-5.288401
F-statistic	8.824198	Durbin-Watson stat	2.119730
Prob(F-statistic)	0.001601		

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EVIEWS 13

من خلال المخرجات يتضح أن اختبار ديكي فولر الموسع تؤكد استقرار سلسلة البواقي لشعاع التقدير

الشكل (2-10):دالة الارتباط الذاتي لسلاسل البواقي

Sample (adjusted): 2001 2022
Included observations: 22 after adjustments

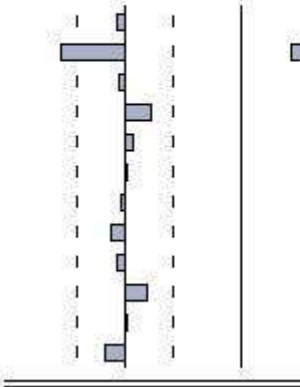

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.070	-0.070	0.1242	0.725
		2	-0.580	-0.588	9.0100	0.011
		3	-0.050	-0.240	9.0798	0.028
		4	0.231	-0.253	10.641	0.031
		5	0.070	-0.157	10.794	0.056
		6	0.011	0.029	10.798	0.095
		7	-0.027	0.057	10.823	0.147
		8	-0.125	-0.020	11.409	0.180
		9	-0.069	-0.102	11.602	0.237
		10	0.203	0.076	13.407	0.202
		11	0.024	-0.100	13.434	0.266
		12	-0.178	-0.098	15.111	0.235

- **المصدر:** من اعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EVIEWS 13

- **التوزيع الطبيعي للبواقي:**

يمكن دراسة التوزيع الطبيعي للبواقي عن طريق اختبار نظريتي التناظر و التفلطح، وذلك بالاستعانة بمعياري skewness وkortosis على الترتيب. حيث يكون الاختبار كالاتي:

- **التناظر**: سلسلة البواقي ذات تناظر طبيعي ← H0 : V1=0
  سلسلة البواقي ليس لديها تناظر طبيعي ← H1 :V1≠0

حيث V1يحسب كالتالي: $V_1 = \frac{\left|B_1^{1/2} - 0\right|}{\sqrt{\frac{6}{n}}}$

وتتم مقارنة قيمة v1 مع قيمة احصائية tحيث نقبل الفرضية H0 اذا كانت v1< t(1.96).

- **التفلطح**: سلسلة البواقي لها تسطح طبيعي ← H0 : V1=0
  سلسلة البواقي ليس لها تسطح طبيعي ← H1 :V1≠0

حيث2v يحسب كالتالي:

$$V_2 = \frac{|B_2 - 3|}{\sqrt{\frac{n}{24}}}$$

وتتم مقارنة قيمة v2 مع قيمة احصائية tحيث نقبل الفرضية H0 اذا كانت v2< t(1.96).

- **اختبار Jarque-Berra:** يعتمد هذا الاختبار على الاختبارين السابقين و هو أشمل و يمكن الاعتماد عليه كبديل للإختبارين السابقين، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$s = \frac{n}{6}B_1^2 + \frac{n}{24}(B_2 - 3)^2$$

سلسلة البواقي تتوزع توزيعا طبيعياً ← H0 : s=0
سلسلة البواقي لا تتوزع توزيعا طبيعياً ← H1 :s ≠0

نقبل فرضية العدم (التوزيع الطبيعي للبواقي) اذا كانت $S<x^2(5.99)$.

الشكل (2-11): اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي

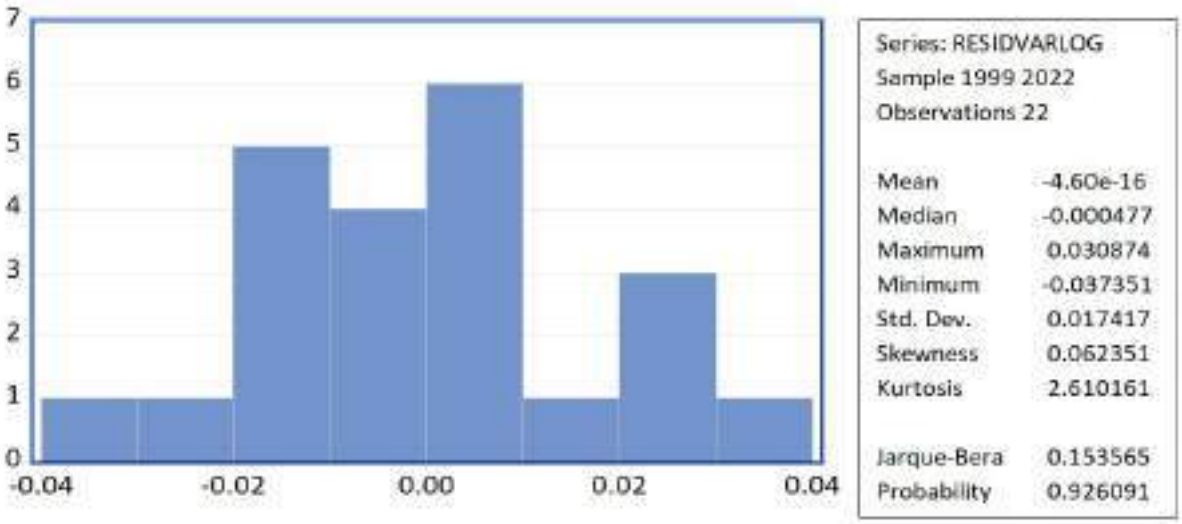

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EVIEWS 13

من خلال مقارنة الاختبارات السابقة مع مخرجات البرنامج يتبين ان سلسلة باقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار Ljung-Box:**

من خلال هذا الاختبار يمكن معرفة هل أن البواقي ذات شوشرة بيضاء (تشويش أبيض) أم لا؟ وذلك بمقارنة احصائية Ljung-Box و المقابلة لأخر قيمة في العمود Q-Stat من الرسم البياني Correlogram البالغة 15.111مع احصائيةχ^2بمستوى معنوية 5% ($\chi^2_{0.05}$=26.296).

يشير الاختبار السابق إلى أن باقي التقدير تمثل تشويش أبيض.

من خلال الاختبارات السابقة يمكن القول أنه على العموم أن البواقي مقبول. و عليه ويمكن الاعتماد على النموذج المتوصل إليه في إيجاد قيمة النقود غير المشروعة C، اعتمادا على الفرق بين تقديرين أحدهما C_1 يتضمن متغير الضرائب والآخر باستبعادهاC_2، ثم يضرب ذلك الفارق في سرعة دوران النقود. وهو ما يمكن اختصاره في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-4): تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال 1999-2022

السنوات	C_1	C_2	C=C1-C2	سرعة دوران النقود	حجم الاقتصاد غير الرسمي	نسبة الاقتصاد غير الرسمي من PIB
1999	1435107450000,00	961521991500,00	473585458500,00	2,37	1122035607000,00	0,3465
2000	1720585142000,00	1161394970850,00	559190171150,00	2,64	1478176681150,00	0,3585
2001	2968752049653,67	1812211465507,70	1156540584145,97	1,76	2034409639755,73	0,4813
2002	2843399179304,75	1734538728456,60	1108860450848,15	1,59	1767834403940,79	0,3909
2003	3249967626412,99	1960211703017,82	1289755923395,18	1,59	2053127817420,02	0,3909
2004	3589629006673,17	2141255303954,79	1448373702718,38	1,69	2443880983540,08	0,3974
2005	3907624925338,13	2368164424270,19	1539460501067,94	1,86	2859977829021,65	0,3782
2006	4665528969447,11	2862897021056,10	1802631948391,01	1,75	3146836574226,43	0,3701
2007	5916677718009,04	3530798485864,90	2385879232144,15	1,56	3722488258383,44	0,3980
2008	6715291288564,47	3916660067600,25	2798631220964,22	1,59	4443271707943,68	0,4023
2009	6928059967705,95	4040908117023,75	2887151850682,20	1,37	3946305583744,77	0,3959
2010	7830268184602,68	4464770410987,80	3365497773614,87	1,45	4873668255889,29	0,4064
2011	9258967567608,86	5350746151596,02	3908221416012,84	1,47	5742183014682,95	0,3936
2012	10849907748940,50	6173372831953,57	4676534916986,96	1,47	6881872316292,58	0,4246
2013	11523554821205,90	6524318305659,39	4999236515546,54	1,39	6969545844032,63	0,4186
2014	14107988826379,40	8067320543158,09	6040668283221,27	1,26	7616577727995,89	0,4421
2015	16445413700980,00	9326115106953,09	7119298594026,87	1,22	8682002467481,08	0,5195
2016	14258431225785,70	7697632839489,08	6560798386296,59	1,27	8316981497904,28	0,4749
2017	14764594899546,70	7901212053120,92	6863382846425,83	1,26	8651822926244,53	0,4583
2018	15864769011279,70	8634101823498,55	7230667187781,12	1,23	8863446522921,02	0,4346
2019	15572877334442,80	8606144877921,87	6966732456520,92	1,24	8650120552403,13	0,4220
2020	16533686116975,70	8764076375641,74	7769609741334,01	1,04	8092347751821,91	0,4380
2021	18580927270116,40	9770945663994,15	8809981606122,28	1,10	9687738643733,14	0,4388
2022	21807579405755,00	11854815303627,20	9952764102127,76	1,21	12005050403180,30	0,4336

المصدر: من اعداد الطالبة

يشير الجدول السابق الى كيفية الحصول على نسبة الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة، حيث تم إيجاد تقدير لحجم النقود المتداولة خارج النظام المصرفي C1 عن طريق تقدير الدالة المتوصل اليها سابقا، في حيت تم الوصول الى العمود

الثاني C2 والذي يمثل حجم النقود خارج النظام المصرفي بعد استبعاد قيمة الضرائب في معادلة التقدير (الضرائب=0). وبإيجاد الفارق بين القيمتين تحصلنا على قيمة النقد غير المشروع C. وبعملية جداء قيمة النقد غير المشروع في سرعة دوران النقود (التي تحصلنا عليها من خلال قسمة الناتج على كتلة النقود M2) نتحصل على الدخل أو الاقتصاد غير الرسمي، والذي يمكن إيجاد نسبته من الناتج الداخلي الخام عن طريق قسمة تلك القيمة على الناتج الداخلي الخام، وهو ما توصلنا إليه في العمود الأخير.

ويمكن التعبير عن تلك النسب في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-11): تطور حجم الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1999-2002

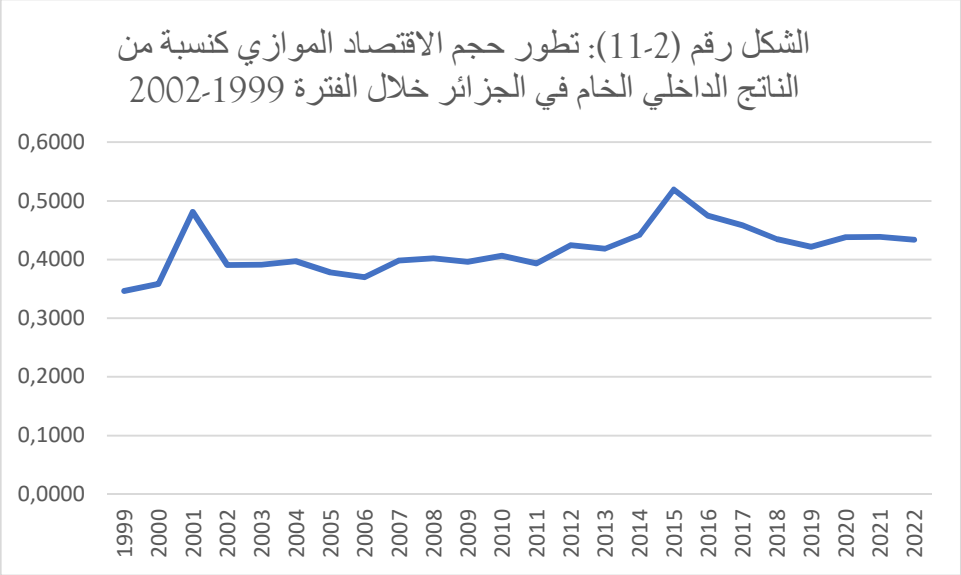

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج اكسل

من خلال الشكل السابق يمكن ملاحظة التذبذب في السلسلة على العموم إلا أنه يمكن ملاحظة بعض النسب البارزة كسنتي 2001 و2015.

المطلب الثاني: تحليل وتفسير النتائج

بعد تقدير النموذج القياسي والتأكد من صحته، وباتباع منهجية VITO TANZI في تقدير حجم الاقتصاد الموازي، توصلنا إلى سلسلة نسب الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام، يمكن ملاحظة أن حجم السلسلة متذبذبة طيلة فترة الدراسة حيث تراوحت نسب الاقتصاد غير الرسمي بين 34.65% و51%. وهي نسب مرتفعة مقارنة بالمرحلة السابقة التي عرفت أزمة خانقة للاقتصاد الجزائري، خاصة مع الأزمة النفطية العالمية التي تدهورت بسببها كل المؤشرات الداخلية.

تشير نتائج التقدير إلى معنوية أغلب معلمات النموذج، إضافة إلى منطقية إشاراتها وفق ما توصلت إليه أغلب الدراسات السابقة، إلا أن متغير الضرائب لم تكن إشارته مطابقة للتوقعات، وهذا ما وصلت إليه العديد من الدراسات (تضارب في النتائج ووجهات النظر). ويمكن ارجاع سبب العلاقة العكسية إلى أن البيانات المدرجة في النموذج تمثل قيم الضرائب المحصلة لا القيم المتهربة (التي لم تحصل)، في حين أن الاقتصاد الموازي يتأثر سلبا بمعدات الضريبة، فبزيادة معدلات الضرائب ستعزف شريحة من دفع مستحقاتها في إطار التهرب الضريبي. في حين كان لمتغير معدلات البطالة أثر إيجابي معنوي على تطور حجم الاقتصاد الموازي، حيث يؤدي إرتفاع عدد البطالين إلى اِمتهان أي عمل مذر للدخل بما فيها الاتجار في المواد المسموحة والممنوعة على حد سواء في الأسواق الموازية، مستعملين كتل نقدية جد هامة على المستوى الكلي.

في نهاية التسعينات و بالرغم من وجود ملامح للاستقرار الاقتصادي بسبب اِرتفاع مداخيل النفط وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن هذا التحسن لم يصاحبه انخفاض في مستويات الاقتصاد الموازي بل شهد ارتفاع محسوسا نتيجة إلى العديد من الظواهر نذكر منها: توسع الوعاء الضريبي من أجل توفير الموارد المالية وما صاحبه من تهرب في دفع الرسوم والضرائب و ذلك نتيجة لارتفاع حصة القطاع الخاص ، ارتفاع نسبة البطالة نتيجة لتبني برنامج التعديل الهيكلي إضافة إلى الزيادة السكانية وزيادة القوى العاملة، إضافة إلى أن أغلب المناصب المستحدثة كانت مؤقتة وذات دخل ضعيف و هو ما لا يعكس معدلات حقيقية للبطالة، اِنتشار الرشاوي، المحسوبية والفساد الإداري في مختلف المصالح الإدارية والجمركية، اِنتشار أسواق الصرف الموازية نتيجة لتدهور قيمة الدينار وانخفاض قيمة حق الصرف المتكفل به قانونا، تعقيد الإجراءات الإدارية والتنظيمية ...الخ .

هذا إضافة إلى اِنتهاج اقتصاد بدلا من سياسة الاقتصاد الموجه وما نتج عنها من تحرير للتجارة وتوسع التجارة والأسواق غير الرسمية وارتفاع الطلب على العملة الصعبة، بل الملفة للانتباه هو ظهور الاقتصاد الموازي داخل الاقتصاد المهيكل، حيث يمكن أن يرجع سببه إلى إنخفاض قيمة الدينار وتدني القدرة الشرائية حتى في صفوف العاملين بسب الأجور المتدنية والمناصب المؤقتة. وعليه فقد شهد الاقتصاد الموازي مرحلة استفحال وازدهار، ذلك أنه متغير ديناميكي وأكثر مرونة، فعلى عكس سبب ظهوره في المرحلة السابقة ولدت مع هذه المرحلة أسباب وأوجه مختلفة للظاهرة.

هذا ما تشير إليه نتائج التقدير أين شهدت شهد حجم الاقتصاد الموازي نمو وتزايد على طول فترة الدراسة، ماعد سنتي 2019 و2020 التي شهدت تراجع، يمكن تفسيره بحالة الركود على مستوى كل القطاعات على الصعيدين الرسمي والموازي. إلا أن معدلات الظاهرة كنسبة من الناتج الداخلي الخام شهدت تذبذب ونوع من الاستقرار خلال الفترة 2008 الى 2013 (بين39% الى 41%)، في حين وصل إلى الذروة بنسبة فاقت 51% حسب ما توصلت إليه نتائج التقدير سنة 2014، ويمكن أن يكون سبب ذلك الدفعة القوية من الأموال في السوق نتيجة ما تبنته الحكومة من توسع في برنامج الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

بعد التوصل إلى نتائج التقدير وتفسير تلك النتائج احصائيا واقتصاديا، يمكن إختبار فرضيات الدراسة للإجابة عن الأسئلة التي انطلقنا منها على النحو التالي:

الفرضية الأولى: تنص الفرضية الأولى على أن تسمية الاقتصاد الموازي توحي بوجود ظاهرة تتسم بالتخفي والتستر، وعليه فإن إيجاد تعريف جامع يتفق عليه كل الدارسين من اقتصاديين وباحثين، أمر صعب إن لم نقل مستحيل. وهذا ما شهدناه بعد البحث وتتبع الظاهرة وتتبع تطور مفهومها بتطور مراحلها، حيث أن الظاهرة جد قديمة ولم تكن دخيلة، إلا بعد فرض الضرائب بظهور الدولة والقوانين التنظيمية. إلا أنه ومع التطور الاقتصادي والاجتماعي، ظهرت العديد من المظاهر والمفاهيم يمكن أن تضم الظاهرة في طياتها، في حين تستبعدها الأخرى بمفهومها. وما يؤكد ذلك تعدد المصطلحات التي تطلق على الظاهرة وعدم الاتفاق على تسمية موحدة وشاملة لمكونات الاقتصاد غير الرسمي.

ذلك الاختلاف في المفهوم وعدم الاتفاق على مكونات الظاهرة إضافة إلى طبيعتها، أدت إلى اختلاف المداخل وطرق تقدير حجم الظاهرة، ونشير هنا الى عدم ذكر مصطلق "قياس" لأن أغلب النتائج المتوصل إليها عن طريق كل الطرق، تكون عبارة عن محاولات إيجاد قيم تقريبية عن الظاهرة، ولا تعكس حجمها الحقيقي. ذلك أن نتائج التقديرات تختلف باختلاف طرق التقدير، حتى إن كانت لنفس المنطقة ونفس فترت الدراسة.

الفرضية الثانية: مرَ الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بالعديد من المراحل والأزمات، بداية بانتهاج الاشتراكية إلى اقتصاد السوق، وما ينجم من آثار سلبية أو إيجابية لكل منهج. إلا أنه ما يمكن ملاحظته أن الاقتصاد الجزائري يعتمد في جل مداخيله على عوائد المحروقات التي تتعرض من حين إلى أخر إلى صدمات عالمية، من شأنها أن تُصدر أزمات عالمية وداخلية على البلدان الريعية. وهذا ما لمسناه في الاقتصاد الجزائري الذي يتأثر بناء على تلك التغيرات في الأسعار في الأسواق العالمية. وبحكم أن الاقتصاد الموازي هو العملة المخفية للاقتصاد الرسمي، فمن الطبيعي التغير و التطور جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي ؛ سواء كمكمل أو منافس. وهذا ما لاحظناه من خلال تتبع سيرورة الظاهرة. تجدر الإشارة إلى أن الظاهرة كانت مخفية خلال انتهاج النظام الاشتراكي، أين كانت الحكومة توفر السلع والخدمات بأسعار مناسبة. إلا أن مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق وما نجم عنها من نقص في المواد الاستهلاكية خاصة، ضف إلى ذلك تراجع عوائد الدولة نتيجة لتراجع أسعار المحروقات، أدى ذلك إلى ظهور مرحلة استفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي خاصة خلال مرحلة التسعينات. وبالرغم من التعافي في أسعار المحروقات بعد سنة 2000، إلا أن الظاهرة تغلغلت بمظاهر وأشكال جديدة، كانت أكثر حدة وخطرا عن سابقتها، من حيث الحجم الذي تزايد خلال هذه المرحلة كقيم مالية

أو كنسب من حجم الناتج الداخلي الخام، أو من حيث ما يحتويه من مظاهر كالغش، التهرب الضريبي، الرشوة، ... وغيرها من المظاهر السلبية.

الفرضية الثالثة: تنص الفرضية على أن حجم الاقتصاد الموازي قد لا يتجاوز ثلث حجم الاقتصاد الرسمي، إلا أن ما توصلت إليه الدراسة تشير عكس ذلك، حيث تجاوزت تقديراته خلال في سنة 2015 حجم الاقتصاد الرسمي، في حين بلغ متوسط حجم الظاهرة كنسبة من الناتج الداخلي الخام نسبة 41.73% خلال فترة الدراسة. وما يمكن ملاحظته هو ارتفاع قيمه خاصة مع ضخ أموال إضافية من طرف الحكومة، قصد تمويل المشاريع في مراحل الإنعاش الاقتصادي. وهذا ما يدل على مزاحمته واستنزافه للاقتصاد الرسمي من حيث الموارد المادية والبشرية، بالرغم من الآثار الإيجابية التي يمكن أن يوفرها من مناصب للعمل وتوفير بعض السلع والخدمات بأسعار معقولة بالرغم من قلة جودتها.

تلك الاحصائيات مدلولها أهمية هذا الشق من الاقتصاد، لما يستنزفه من موارد وما ينجم عنه من وفرات وأموال هامة لو تم تبني الظاهرة ولو جزئيا في الاقتصاد الوطني.

خلاصة الفصل:

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى محاولة تقدير حجم الاقتصاد الموازي، كنسبة من الناتج الداخلي الخام، حيث كانت البداية بمحاولة لحصر وتعريف المتغيرات التي تدخل ضمن النموذج، وللتعرف أكثر على المتغيرات وطبيعتها، حاولنا إجراء دراسة إحصائية وصفية لتلك المتغيرات، حيث توصلنا إلى أن أغلب المتغيرات ذات سلاسل متذبذبة و لها اتجاه عام يتطور مع الزمن.

من جهة أخرى ووفقا لطريقة VITO TANZI حاولنا تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر، حيث أسفرت النتائج إلى كبر حجم الظاهرة ومزاحمتها للاقتصاد الرسمي، حيث بلغت في متوسطها 41.73% كنسبة من حجم الناتج الداخلي الإجمالي، في حين بلغ اقصى نسبة بـــأكثر من النصف، و هو معدل خطير يُنذر بمساس هيكلة و استقرار الاقتصاد الوطني، بالرغم من الآثار الإيجابية لهذه الظاهرة.

خاتمة:

انطلقت دراستنا من إشكالية تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، وقصد الإجابة عن تلك الإشكالية حاولنا تقسيم دراستنا الى فصلين.

اهتم **الفصل الأول** بالجانب النظري للدراسة، حيث تم من خلاله التطرق في المبحث الاول الى المفاهيم المتعلقة بمصطلح الاقتصاد غير الرسمي والمصطلحات ذات الصلة، وذلك من خلال تتبع المفهوم وفقا لتطور الظاهرة، حيث تبين عدم الاتفاق على مفهوم او حتى مصطلح موحد. كما تطرقنا الى أسباب الظاهرة واثارها واستنتجنا ان الاقتصاد غير الرسمي وبالرغم من اثاره السلبية المتعددة، الا ان له بعض الاثار الإيجابية خاصة على الجانب الاجتماعي. كما استعرضنا طرق تقدير حجم الظاهرة، وذلك بعرض محاسن ومساوئ كل نهج او طريقة، الا انه على العموم يعتبر المدخل النقدي ومدخل النماذج من اهم المناهج التي يتبعها الباحثين خاصة أكاديميا. في ذات البحث حاولنا تتبع مراحل نمو الظاهرة في الاقتصاد الجزائري، واهم ما توصلنا له هو تذبذب ونمو الظاهرة على العموم، وذلك تبعا للتغيرات الحاصلة على مستوى الاقتصاد الوطني، اذ تغيرت مظاهره وأسبابه من مرحلة الى أخرى.

خصصنا المبحث الثاني من الفصل لتحليل بعض الدراسات السابقة المحلية والأجنبية، مع اجراء مقارنة بسيطة بين تلك الدراسات ودراستنا، خلصنا من خلالها الى مقدرات للاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي، حيث اختلفت تلك المقدرات بناء على المنطقة، فترة الدراسة بالإضافة الى طريقة التقدير. ويرجع السبب في ذلك الى طبيعة الظاهرة إضافة الى نوعيات البيانات المستخدمة في التقدير.

خصصنا **الفصل الثاني** من الدراسة الى المعالجة القياسية لموضوع الدراسة، وذلك بمحاولة تقدير حجم الظاهرة في الجزائر خلال الفترة 1999-2022، بالاعتماد على طريقة VITO TANZI للطلب على العملة. اين قسم الفصل الى مبحثين، أولهما خصصناه للطريقة والأدوات المستخدم، التي يمكن اختصارها في اختيار مجتمع الدراسة، التعريف بالمتغيرات المستخدمة واجراء دراسة إحصائية لها. وفي اخر المبحث الأول عرضنا الأداة القياسية المستخدم متمثلة في نموذج VITO TANZI لتقدير حجم الاقتصاد الخفي اعتمادا على الطلب على العملة.

في المبحث الأخير من الدراسة ؛ و الذي خصص لنتائج التقدير و مناقشتها، و بداية كانت البحث عن تكامل مشترك للمتغيرات فيما بينها، بهدف البحث عن علاقة بعيدة المدى، الا ان عدم استقراريه السلاسل في المستوى و الفرق الأول -بعض المتغيرات تستقر عند الفرق الثاني- حال دون التقدير بطريقة ARDL التي كنا نسعى لاستخدامها و أيضا عدم التمكن من التقدير وفقا لـــ OLS، FMOLS. وعليه تم انتهاج نموذج اشعة الانحدار الذاتي VAR في التقدير.

بعد التأكد من صلاحية النموذج قمنا بتقدير حجم الدخل الخفي في الجزائر، ونسبته من حجم الناتج الداخلي الخام، حيث تشير النتائج المتوصل اليها الى ان حجم الظاهرة في تزايد مستمر مع تطور الزمن (ماعدا فترة COVID19)، وهو ما تعرضنا له في الجانب النظري لتطور الظاهرة في الجزائر، الذي يصادف مرحلة استفحال الظاهرة وانتشارها بقوة. وبالرغم من ذلك فإن ذلك النمو المستمر لا يعكس حجم الظاهرة على المستوى الوطني، الا بعد حسابها كنسبة من اجمالي الناتج الخام، تبك النسبة شهدت متوسط حسابي فاق نسبة 41%، من جهة أخرى سجلت اعلى نسبة -التي تجاوزت النصف- سنة 2015، وهي نسبة جد عالية وخطيرة

تم تفسيرها بحجم الأموال التي المرافقة لبرنامج التوسع في الإنعاش الاقتصادي، وما ينجر عنها من استثمارات كبرى، خاصة مع اشراك القطاع الخاص إضافة الى أسباب أخرى.

توصلنا من خلال دراستنا الى:

- ✓ صعوبة الالتفاف حول تعريف او مصطلح دقيق وشامل للظاهرة؛
- ✓ تتطور الظاهرة وتتأقلم بشكل سريع وديناميكي، وهذا ما يزيد من صعوبة إيجاد حلول لها خاصة في الدول النامية التي تعاني من هشاشة اقتصادية، وهو ما ينعكس على حجم الظاهرة لديها مقارنة مع الدول المتقدمة؛
- ✓ ارتفاع معدلات الظاهرة في الجزائر خاصة بعد منتصف الثمانينات، يمكن ان يرجع ذلك الى الانتقال من النظام الاشتراكي الى اقتصاد السوق، وما صاحبه من إصلاحات وتعديلات هيكلية، كان لها اثار سلبية على اغلب المؤشرات الكلية بما فيها الاقتصاد غير الرسمي؛
- ✓ تتعدد طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي وفقا لاختلاف المفهوم والمكونات التي تدخل تحت غطاء الظاهرة، وعليه نجد اختلاف في تقدير حجمه حتى و لو لنفس المنطقة في نفس الفترة؛
- ✓ تتراوح نسبة الاقتصاد الخفي وفقا للنموذج المقدر بين قرابة 35% و51% من اجمالي الناتج الخام، حيث يمكن ملاحظة ان تلك النسب تزداد مع حالة الانتعاش الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

مقترحات الدراسة:

- ✓ الإقرار بأهمية الظاهرة في الاقتصاد الوطني، وعليه وجبت محاولة تبنيه وادماجه في الاقتصاد الوطني، من خلال تسهيل إجراءات الدخول، ووضع نظام ضريبي عادل مع عصرنته (الكتروني)، لا محاربة وقمع الظاهرة؛
- ✓ سن قوانين واجراءات من شأنها امتصاص السيولة النقدية مع اجبارية التعامل بوسائل الدفع الاخرى؛
- ✓ العمل على تحفيز الاستثمار وتوفير مناصب عمل دائمة، مع مراجعة عامة لمستويات الأجور في الجزائر؛
- ✓ توجيه الاستثمار نحو القطاعات المنتجة التي من شأنها زيادة النمو بإنتاج السلع خاصة منها الضرورية،

افاق الدراسة:

- ✓ اجراء دراسة موسعة على ذات الموضوع، بهدف محاولة التقدير بعدت طرق للاختيار الطريقة ذات التقديرات الأقرب للواقع؛
- ✓ دراسة العلاقة بين حجم الاقتصاد غير الرسمي مع اهم المتغيرات الاقتصادية على المدى البعيد، كسوق العمل، الاقتصاد الرسمي، سوق النقد.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1 كورين ديليشا، ليااندرو ميدينا، **عودة الى الاسس - ماهو الاقتصاد غير الرسمي**، صندوق النقد الدولي- التمويل و التنمية، 2020.

2 هرناندو دي سوتو، ترجمة شوقي جلال، **الدرب الآخر – الثورة الخفية في العالم الثالث**، مركز الاهرام للترجمة و النشر، الطبعة1، القاهرة 1997.

المذكرات و المقالات و المداخلات:

1 احمد محمود عبد الله الاستاذ، **تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الاراضي الفلسطينية-دراسة قياسية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة بالجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين، 2013.

2 بن بوزيان محمد وآخرون، قياس اثر الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر على مشكلة البطالة و التشغيل، **الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه**، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر، جوان 2008.

3 بن طجين محمد عبد الرحمان، **دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008 باستعمال نموذجVAR** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية لاعلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011.

4 بودلال علي، **تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر-مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامع ابي بكر بلقايد تلمسان، 2007 .

5 توهامي محمد رضا، **دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، - المسيلة-، 2018.

6 حامد بن داخل بن عبد ربه المطيري، **قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1970-2009**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة ام القرى، كلية الشريعة الدراسات الاسلامية، المملكة العربية السعودية، 2013.

7 حساين اسماء و ساهد عبد القادر، **حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر –دراسة قياسية- خلال الفترة 1990-2018**، مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة مجمد خيضر بسكرة، المجلد 14، العدد 2، 2020.

8 حسني ابراهيم عبد الواحد، **صياغة النماذج الحديثة للطلب على العملة في الدراسات التطبيقية لتقدير الاقتصاد الخفي**، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، مصر.2016

9 حنان حاقة، رفيقة حروش و هشام لبزة، **العلاقة بين الاقتصاد الموازي و الموارد العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة حمة لخضر الوادي، المجلد 9، العدد 2، ديسمبر 2019.

10 دلال بن سمينة، **انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الانسانية-جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 37/36، نوفمبر 2014.

11 رشيدة حمودة، **استراتيجية ادارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف- ، 2012.

12 رضا دحماني و مراد زايد، **تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي باستخدام طريقة نسبة النقود السائلة - حالة الجزائر خلال الفترة1970-2017** ، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة حمة لخضر الوادي، المجلد 9، العدد 2، ديسمبر 2019.

13 ريم احمد قدوري، **الاقتصاد الموازي بين الجزائر و الامارات-فضاء ابطاله النساء**، دار الكتاب الجامعي،ط1، الامارات العربية المتحدة، دولة لبنان، 2017.

14 سعدية قصاب، فاطمة لزهراء عيدودي، **سياسة التشغيل في الجزائر1990-2014 تشخيص و تقييم**، مجلة معارف، العدد 20، 2016.

15 عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الخفي وغسيل الاموال والفساد –العلاقة الجهنمية**، الدار الجامعية، ط 01، مصر، 2013.

16 قوري يحي عبد الله، **تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC للفترة 1970-2016**، ابعاد اقتصادية، المجلد 08، رقم 01، كلية العلوم لاقتصادية و التجارية و لوم التسيير ، جامعة امحمد بوقرة ،بومرداس، الجزائر، 2018 .

17 كورين ديليشا، لياندرو ميدينا، **عودة الى الاسس - ماهو الاقتصاد غير الرسمي**، صندوق النقد الدولي، 2020.

18 نجاة مسمش، **الاقتصاد الموازي و الاستقرار الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر 1980-2014**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2018.

19 هرناندو دي سوتو، ترجمة شوقي جلال، **الدرب الآخر – الثورة الخفية في العالم الثالث**، مركز الاهرام للترجمة و النشر، الطبعة1، القاهرة 1997.

20 وزارة التخطيط و التعاون الدولي و آخرون، **دراسة بانورامية للاقتصاد غير الرسمي في الاردن**، الاردن،2012,

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية:

1 CNES, **Secteur Informel : Enjeux et défis,** Rapport du CNES, Alger, 2004.

2 Duc Hong Vo & Thinh Hung Ly**, Measuring the Shadow Economy in the ASEAN Nations: The MIMIC Approach**, International Journal of Economics and Finance, Canadian Center of Science and Education, Vol 6, No°10, 2014.

3 Faouzi SBOUI **,Le Secteur informel en Tunisie : état des lieux et recommandations,** Sixième Forum de la Fiscalité – IACE (Section de Sfax), Tunis, 2019.

4 FRIEDRICH SCHNEIDER and DOMINIK H. ENSTE, **Shadow Economies: Size, Causes and Consequences,** Journal of Economic Literature, Vol. XXXVIII,2000.

5 Friedrich Schneider et autre, **shadow economies all over the world- new estiation for 162 cuontries from 1999 to 2007**, the world bank, policy research working paper 5356, 2010.

6 Friedrich schneider, **estimating the size of the shadow economy: methods, problems and open questions,** turkish economic review, volume 3, issue 2,turkey, 2016.

7 Guerino Ardizzi et autres, **Measuring the underground economy with the currency demand approach: a reinterpretation of the methodology with an application to Italy**, Temi di Discussione (Working Papers), BANCA D'ITALAI, number 864, 2012.

8 INTERNATIONAL LABOUR OFFICE, **employment, incomes and equality- a strategy for increasing productive employment in kenya**, report of an inter-agency team financed by the united nations development programme, Geneva, 1972.

9 INTERNATIONAL LABOUR OFFICE**, Sixteenth International Conference of Labour Statisticians**, Geneva, October 1998.

10 INTERNATIONAL LABOUR OFFICE, Statistics of employment in the informal sector, Fifteenth International Conference of Labour Statisticians, Geneva, 19 - 28 January 1993.

11 Jauhari B. Dahalan, and Awadh Ahmed Mohammed Al-Gamal, **Currency Demand Approach and Underground Economy in Qatar**, Proceedings of the 7th Annual International Conference (AIC) Syiah Kuala University and the 6th International Conference on Multidisciplinary Research (ICMR) in conjunction with the International Conference on Electrical Engineering and Informatics (ICELTICs), Banda Aceh, Indonesia, October 18-20, 2017.

12 Jerry marmen simanjuntak, **currency demand modeling in estimating the underground economy: a critique on 'excess sensitivity' method and support for var framework** ,

working paper in economics and development studies, department of economics, no°06, padjadjaran university, indonesia, 2008.

13 Keith Hart, **Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana**, The Journal of Modern African Studies, Vol 11, N°1,1973.

14 Michael Pickhardt and Jordi Sarda, The size of the underground economy in Germany A correction of the record and new evidence from the Modified-Cash-Deposit-Ratio approach, july 2010.

15 Mounira bou ali et autre, **L'Économie non Observée en Tunisie**, note et analyse de L'ITCEQ, Institut Tunisien de la Compétitivité et des Etudes Quantitatives, n° 59-juin 2017, Tunis, 2017.

16 Patrice Muller et autre, **de l'économie souterraine a l'économie officielle: uniformiser les règles de jeu dans le marché unique**, direction générale des politique internes, département thématique a politique économiques scientifiques, Parlement européen, Bruxelles, 2013.

17 Peter M. Gutmann, **The Subterranean Eonomy**, Financial Analysts Journal, v33, n° 6, 1977.

18 Rolf mirus, roger s.smith**, Canada's underground economy revisited: update and critique**, Canadian public policy, xx 3, 199.

19 YASSER ABDIH and LEANDRO MEDINA, **Measuring the Informal Economy in the Caucasus and Central Asia**, IMF Working Paper N°13/137, International Monetary Fund, 2013.

الفهرس:

الاهداء	**III**
الشكر	**IV**
الملخص	**V**
قائمة المحتويات	**VI**
قائمة الجداول الاشكال البيانية	**VII**
مقدمة	أ
الفصل الأول: مراجعة الادبيات	**1**
تمهيد:	**2**
المبحث الاول: مدخل نظري للاقتصاد غير الرسمي	**3**
المطلب الاول: مفهوم الظاهرة، خائصها، أسبابها واثارها	**3**
أولا: مفهوم وتطور الاقتصاد غير الرسمي	**3**
ثانيا: خصائص الاقتصاد غير الرسمي:	**5**
ثالثا: أسباب الاقتصاد الخفي:	**7**
المطلب الثاني: طرق تقدير الاقتصاد الموازي	**11**
أولا: الطرق المباشرة:	**11**
ثانيا: الطرق غير المباشرة: المداخل النقدية:	**12**
ثالثا: مدخل النماذج:	**17**
المطلب الثالث: نمو وتطور الظاهرة في الجزائر	**18**
أولا: نمو الاقتصاد الخفي عالميا:	**18**
ثانيا: نمو الاقتصاد الخفي في الجزائر:	**22**
المبحث الثاني: الأبحاث والدراسات السابقة	**26**
المطلب الاول: دراسات محلية	**26**
المطلب الثاني: دراسات اجنبية	**33**
المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة	**39**
خلاصة الفصل:	**42**

الفصل الثاني : الدراسة القياسية لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي	**43**
تمهيد:	**44**
المبحث الاول: الطريقة والأدوات المستخدمة	**44**
المطلب الاول: اختيار مجتمع ومتغيرات الدراسة	**44**
أولا: اختيار مجتمع الدراسة	**44**
ثانيا: التعريف بالمتغيرات المستخدمة في الدراسة	**45**
المطلب الثاني: تلخيص المعطيات المجمعة	**48**
المطلب الثالث: الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة	**54**
أولا: نموذج Vito Tanzi للتهرب الضريبي والطلب على العملة CDA	**54**
ثانيا: وصف كيفية استخدام طريقة الطلب على العملة:	**56**
المبحث الثاني: استخلاص النتائج ومناقشتها	**56**
المطلب الاول: عرض النتائج	**57**
أولا: دراسة استقراري السلاسل	**57**
ثانيا: تقدير النموذج	**58**
ثالثا: اختبارات تأكيد النموذج	**61**
المطلب الثاني: تحليل وتفسير النتائج	**65**
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات	**67**
خلاصة الفصل:	**69**
خاتمة	**70**
قائمة المراجع	**73**
الفهرس	**77**